

كتاب أحكام السوق

ليحيى بن عمر الأندلسي

(ت ٢٨٩ هـ = ٩٠١ م)

تمهيد :

من حق الباحث في تاريخ المغرب الإسلامي والمهتم بحضارته وثقافته أن يعتبط لما أصابته الدراسات المغربية والأندلسية من اهتمام في السنوات الأخيرة ، ولما نشر من نصوص جديدة تطلعننا على الكثير مما كنا نجهله من نواحي الحياة في هذه الرقعة الواسعة من الوطن الإسلامي . ولكن الذي نلاحظه هو أن الاهتمام العظيم الذي يوجهه الآن كثير من المعنيين بالأبحاث المغربية والأندلسية إنما ينصب على الموضوعات التاريخية والأدبية في الغالب ، والتاريخ السياسي والحياة الأدبية أمور لا شك في قيمتها وخطورها ، ولكنها ليست كل شيء ، فإن هناك نواحي أخرى في حياة المغرب الإسلامي لم تظفر بهذا النصيب من اهتمام الباحثين على الرغم من أنها لا تقل قيمة ولا خطراً ، ولنضرب مثلاً بكتب الثقافة الفقهية التي ما زال منها في مكتبات إسبانيا والمغرب عدد هائل من المخطوطات لم يأخذ بعد سبيله إلى النشر أو الدراسة . هذا ولسنا بحاجة إلى بيان ما للفقه المالكي من آثار عميقة في جميع نواحي الحياة في المغرب ، بحيث لا يمكن أن نفسير أى ظاهرة من تاريخ هذه البلاد بغير أن نجعل نصب أعيننا الأوضاع الفقهية فيها ، ولعل التاريخ الإسلامي لم يعرف بلداً كانت المالكية فيه

عصب الحياة كما عرف ذلك في المغرب والأندلس ، وما زال الأمر كذلك في المغرب العربي حتى اليوم .

وهناك طائفة من كتب الفقه المالكي المغربي تستحق عناية خاصة ، تلك هي كتب « الفتاوى » التي جمع مؤلفوها ما أجاب به كبار الفقهاء ممن وصلوا إلى درجة « الإفتاء » على أسئلة وجهت إليهم في مشاكل معينة ، وقيمة هذه عظيمة بغير شك لا من الناحية الدينية فقط بل لأنها كذلك تلقى ضوءاً باهراً على كثير من دقائق الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ونحن ندعو الباحثين من أجل ذلك إلى زيادة الاهتمام بدراسة مجموعات الفتاوى في الأندلس والمغرب ، ونحن على يقين من أنها ستكشف لنا حُجُبَ كثير مما نجهله من تاريخ هذه البلاد^(١) ، وكذلك كتب الفروع المالكية التي كان يطلق عليها اسم « كتب الوثائق » أو « الشروط » فإنها تبين لنا الكثير من دقائق التقاليد والسنن التي جرى القضاء بها في المغرب ، كما أنها تطلعنا على مدى الأصالة في التشريع المغربي والأندلسي ، ومدى آثار البيئات الإقليمية في هذا التشريع^(٢) .

(١) راجع بهذه المناسبة البحث القيم الذي كتبه في مجلة « الأندلس » المستشرق الإسباني الأب خوسيه لوبث أورث عن بعض الفتاوى الغرناطية التي ترجم إلى القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين . P. José López Ortiz, *Fatwas granadinas de los siglos XIV y XV, en Al-Andalus*, vol. VI (1941), pp. 73—127.

(٢) يرجع جانب كبير من الفضل في التنبيه إلى قيمة هذه الكتب وإلى ضرورة العمل على نشرها إلى الباحث الإسباني الذي أشرنا إليه في الحاشية السابقة : الأب خوسيه لوبث أورث في مقال له نشره سنة ١٩٢٦ عن « كتب الوثائق في إسبانيا الإسلامية » — راجع : P. José López Ortiz, *Formularios notariales de la España Musulmana, en «La Ciudad de Dios»*, El Escorial, vol. CXLV, 1929, pp. 260—273.

وفي سنة ١٩٢٨ قام هذا الباحث نفسه بترجمة فصول من كتاب ابن سلعون الغرناطي في الوثائق إلى الإسبانية : *Algunos capítulos del Formulario de Abensalmún de Granada*, في مجلة « حوليات

تاريخ التشريع الإسباني » *Anuario de Historia del Derecho Español*, Madrid, IV, 1928.

وفي سنة ١٩٣١ نشر سلفادور فيلا ترجمة إسبانية لفصول المتعلقة بالنكاح من كتاب « المقنع » وهو مجموعة من الوثائق لابن مغيث الطليطلي (ت ١٠٦٦/٤٥٩) — راجع : Salvador Vila: «Abenmoguit, *Formulario Notarial»*, en *Anuario de Historia del Derecho Español*, Madrid, VIII, 1931.

ومن هذا الكتاب توجد نسختان مخطوطتان إحداهما في مكتبة الساكروموني في غرناطة والأخرى =

ولعلنا لا نسرف إذا قلنا إن أضخم مجموعة حفظت لنا قسطاً كبيراً من هذا التراث التشريعي العظيم هي التي صنفها أبو العباس أحمد بن يحيى التلمساني الوشريشي (٨٣٤ - ٩١٤ هـ / ١٤٣٠ - ١٥٠٨ م) بعنوان «المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب»^(١) وقد طبع هذا الكتاب طبع حجر في فاس بين سنتي ١٣١٤ و ١٣١٥ هـ (١٨٩٦ - ١٨٩٧ م) في اثني عشر جزءاً ، ولكنه رغم ذلك يحتاج إلى نشرة علمية جديدة ، فالطبعة الحجرية — فضلاً عن تعذر الحصول عليها — لا تفي بالأغراض العلمية الحديثة. والنص الذي تقدم بين يديه بهذه السطور — كتاب أحكام السوق ليحيى ابن عمر الأندلسي — مما احتفظ لنا به الوشريشي في كتابه المعيار ، وهو يقع منه في المجلد السادس بين صفحتي ٢٨٦ و ٣٠٣ . وقد رأينا استخراج هذه القطعة ونشرها مستقلة لما تبين لنا من قيمتها التاريخية ، ولما اشتملت عليه من أخبار قيِّمة تتعلق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية في إفريقية والأندلس ، باعتبار المؤلف أندلسياً ممن هاجروا إلى العدو الإفريقية (تونس) واستقروا بها ، جامعاً بذلك بين ثقافتى البلدين .

= بالمجمع التاريخي الملكي بمديرية أيضاً (مجموعة جايانجوس رقم ٤٤ مكرر) . (انظر : Asin Palacios: Los manuscritos del Sacro-Monte de Granada, en Obras Escogidas, II y III, pp. 97-98, Madrid, 1948.

وفي سنة ١٩٣٧ تعاون Gaudefroy -De-Mombynes و H. Bruno على تحقيق كتاب الولايات لأحمد بن يحيى الوشريشي وترجمته إلى الفرنسية : Le livre des Magistratures d'El Wancherisi, Rabat, 1937.

ومن أهم كتب الوثائق التي يمكن أن تكشف لنا الكثير عن الأندلس خلال القرون الأربعة الأولى من حياتها الإسلامية كتاب «ديوان الأحكام الكبرى» لأبي الأصبع عيسى بن سهل (ت ١٠٩٣/٤٨٦) ويوجد منه نسختان مخطوطتان في الرباط والجزائر . وكان المستشرق العلامة ليفي بروفنسال ينوي نشره إلا أنه انتقل إلى جوار ربه قبل أن يتحقق له ذلك — راجع عن هذا الكتاب : Lévi-Provençal: L'Espagne Musulmane au Xe siècle, Paris, 1932, p. 80 n. 1, 2; Histoire de l'Espagne Musulmane, t. III (Paris 1953), p. 116, n. 2.

(١) عن الوشريشي وكتاب المعيار راجع : Brockelmann: Geschichte..., II, 248, 356; Suppl. II, 348.

وقد ظهرت في أوائل هذا القرن ترجمة فرنسية جزئية لمقتطفات من كتاب المعيار : E. Amar: Consultations juridiques des faqih du Maghreb, vol. XII, Archives Marocaines, Paris, 1908.

كتاب أحكام السوق :

وعنوان الكتاب — كما أورده الونشريشى — هو « أحكام السوق » وإن كان قد أورد له عنواناً ثانياً هو « أقضية السوق » . على أنه يبدو أن ما نقله الونشريشى ليس هو الكتاب كاملاً إذ قد جاء في مقدمته « مختصرة مما ينبغي للوالى أن يفعله في سوق رعيته مما سئل عن جميعه يحيى بن عمر فأجاب فيه ودون عنه رواية أبى عبد الله بن شبل عنه » . وهكذا نرى من هذه العبارة أن الكتاب ربما كان مختصراً^(١) ، كما يتبين لنا كذلك أن جامعه هو تلميذ ليحيى بن عمر هو ابن شبل المذكور ، والمنهج المتبع في الكتاب هو أن توجه الأسئلة المتعلقة بأمور السوق إلى يحيى بن عمر وتطلب فتواه فيها ، وأغلب هذه الأسئلة لا تحدد السائل ، وينص ابن شبل جامع الكتاب في بعضها على مساءلته لأستاذه يحيى^(٢) ، وهناك أسئلة كانت توجه إليه مكتوبة فيدلى فيها بفتواه^(٣) ، أو أحكام لفقهاء متقدمين يسأل يحيى عن أخذها بها^(٤) ، أو أحكام أفتى بها قاضى القيروان ابن طالب وواقفه عليها يحيى^(٥) .

وهناك مسألتان ألحقنا بآخر الكتاب يبدو أنهما كانتا في صلبه ولكنهما سقطتا من النسخ فأضافهما إلى نهايته . أما راوى الكتاب وجامعه أبو عبد الله ابن شبل المذكور فلم أجد عنه إلا ما ذكره ابن فرحون ، وهى ترجمة موجزة تذكر اسمه كاملاً ، فنقول إنه أبو عبد الله محمد بن سليم بن شبل الإفريقى ،

(١) تفضل أستاذنا الحليل الأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب باشا فأخبرنا أن لديه نسخة كاملة من كتاب « أحكام السوق » وأنه يزمع نشره (كما أشار إلى ذلك أيضاً في بحثه القيم عن « الإمام المازرى » ط. تونس سنة ١٩٥٥ — انظر ص ٢٧ — ٢٨) ، وقد رأينا أنه لا بأس بنشر هذا المختصر ريثما يتم أستاذنا الكبير نشر الكتاب كاملاً .

(٢) انظر النص فقرة ٥٢

(٣) فقرات ٨ ، ٣٩

(٤) فقرات ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣

(٥) فقرات ٣٠ ، ٣٢ ، ٥٧

ويقول ابن فرحون إنه سمع من سحنون وإنه كان ثقة معروفاً بالسماع من محمد بن ربح ، ويحدد سنة وفاته بـ ٣٠٧ هـ (٩١٩ م) ^(١) .

مؤلف الكتاب : يحيى بن عمر :

يذكر الونشريشى فى « المعيار » بعد إيرادہ لعنوان الكتاب أنه لـ « يحيى ابن عمر بن لبابة » ولهذا فإنه يبدو لأول وهلة أن المؤلف أندلسى ، فاللبابيون كما نعرف عائلة مشهورة قرطبية الأصل . وأهم شخصيات هذه الأسرة محمد بن عمر ابن لبابة (ت ٣١٤/٩٣٦) وكان من أئمة الفتيا حتى توفى ^(٢) . ونعرف كذلك من هذه الأسرة أحمد بن عمر بن لبابة أخا محمد المذكور ^(٣) (٣١٥/٩٣٧) ، وعمر بن يحيى بن لبابة من الفقهاء المعروفين فى أيام الأمير عبد الله بن محمد ^(٤) ، ومحمد بن يحيى بن عمر بن لبابة (ت ٣٣٠/٩٤١) المعروف بالبرجون ^(٥) وهو ابن أخى محمد بن عمر بن لبابة وتولى القضاء بالبيرة والوثائق بقرطبة . أما يحيى ابن عمر بن لبابة مؤلف الكتاب كما يذكر الونشريشى فلم أجد له ذكراً على الإطلاق فى المراجع الأندلسية التى نعرفها . وقد بدا لنا أولاً أنه ربما كان

(١) ابن فرحون : الديباج المذهب ص ٣١٩ (ط. القاهرة ١٣٥١ هـ) .

(٢) انظر ترجمته فى ابن الفرضى : تاريخ علماء الأندلس ترجمة ١١٨٧ ؛ والحيدى : جذوة المقتبس ترجمة رقم ١١٠ ؛ وابن فرحون : الديباج المذهب ص ٢٤٥ — ٢٤٦ وابن سعيد : المغرب فى حلى المغرب ١/١٥٤ — ١٥٥ وانظر : P. José López Ortiz: Recepción de la escuela malequí en España (en Anuario de Historia del Derecho Español t. VII, 1930), p. 152—154; Pons Boigues, Ensayo biobibliográfico sobre los historiadores y geógrafos arábigoespañoles, Madrid 1898, p. 45.

(٣) ابن الفرضى : تاريخ . . . ت ١١٥

(٤) انظر ابن حيان : المقتبس ص ٨ — تحقيق ملتشور انطونيا — باريس سنة ١٩٣٧

(٥) راجع ترجمته فى ابن الفرضى : تاريخ . . . ترجمة ١٢٢٩ ؛ والحيدى : جذوة ترجمة ١٦٣ ؛ والمقرى : نفح الطيب ط . القاهرة سنة ١٩٤٩ — ١٦٤/٤ واسمه « البرجون » El Borchón اسم لاتينى دارج معناه « الرمان البرى » انظر : F. Simonet: Glosario de voces ibéricas y latinas usadas entre los mozárabes, Madrid, 1888, p. 38.

ذلك تحريفاً من الناسخ وأن المؤلف ربما كان محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة المذكور ، لا سيما وأن لهذا مشاركة قوية في علم « الوثائق » بحكم توليه هذا المنصب ، كما أن له كتاباً في الفقه اسمه « المنتخب » استحق أطيب الثناء من ابن حزم^(١) . إلا أننا استبعدنا هذا الاحتمال بعد أن تجمعت لدينا قرائن تدل على أن مؤلف الكتاب — وإن كان آخذاً بنصيب كبير من الثقافة الأندلسية — إلا أنه قضى الجانب الأكبر من حياته في إفريقية (تونس) إذ تتردد في الكتاب أسئلة يستفتيه فيها أهل القيروان^(٢) ، وصاحب السوق بسوسة^(٣) ، وأهل « القصر »^(٤) ، وكل هذه مواضع معروفة بإفريقية ، كما يتردد ذكر قاضي القيروان ابن طالب وأحكام له صدق عليها يحيى بن عمر^(٥) ، وفي موضع آخر ينص يحيى بن عمر على أنه سمع من سحنون فقيه القيروان الأشهر^(٦) .

ومن هذا يتبين لنا أن مؤلف الكتاب ينبغي أن يكون قد عاش في إفريقية زمنًا طويلاً ، كما أنه يجب أن يكون قد تلمذَ على إمام القيروان سحنون بن سعيد واتصل بقاضيه ابن طالب . ومن السهل أن نخلص من ذلك إلى أن المؤلف ليس يحيى بن عمر بن لبابة كما جاء في « المعيار » بل هو « يحيى بن عمر ابن يوسف » الأندلسي الذي استوطن إفريقية ومات بها في سنة ٩٠١/٢٨٩ .

* * *

(١) انظر رسالة ابن حزم في فضل الأندلس — المرقى : فح الطيب ١٦٤/٤ وبحث المستشرق

الأستاذ شارل بلا : Charles Pellat: Ibn Hazm, bibliographe et apologiste de l'Espagne Musulmane, Al-Andalus, vol. XIX, 1954, p. 81.

(٢) انظر النص فقرات ١٠ ، ٣٩

(٣) انظر النص فقرة ٤٠

(٤) فقرة ٤٧

(٥) انظر فقرات ٣٠ ، ٣٢ ، ٥٧

(٦) فقرة ٣١

المؤلف : يحيى بن عمر الكنانى^(١) :

ولد أبو زكريا يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الكنانى فى سنة ٢١٣ / ٨٢٨ ، من أسرة تنتمى إلى بنى أمية بالولاء ، وقد نشأ يحيى بن عمر فى قرطبة وإن كان أصل أسرته من جيان . ولسنا نعرف شيئاً عن أبيه أو أفراد عائلته اللهم إلا أحاً له اسمه محمد كان أصغر منه سنّاً على ما يظهر ، وسيأتى ذكر أخيه هذا فى موضعه . إلا أنه يبدو أن أهله كانوا على قدر من الغنى^(٢) ، وقد تردد منذ صباه المبكر فى قرطبة على دروس فقهاء الكبار . ولا تذكر المراجع من أساتذته الأندلسيين إلا عبد الملك بن حبيب (ت ٢٣٨ / ٨٥٢) ، وهذا دليل على قصر المدة التى قضاها فى وطنه قبل رحلته إلى المشرق وإن لم يكن بعيداً عن الاحتمال أن يكون يحيى قد تردد على أساتذة آخرين ، لا سيما وأن هذه الفترة من حياة الأندلس كانت أوج ازدهار الفقه المالكي فى هذه البلاد .

وقد بدأ يحيى بن عمر رحلته من الأندلس فى سن مبكرة جداً وإذا صح أنه قد تلقى العلم على جميع الأساتذة الذين تعددهم المراجع المختلفة ، فإنه ينبغى

(١) فى ترجمة يحيى بن عمر راجع : ابن الفرضى : تاريخ علماء الأندلس ، ترجمة ١٥٦٦ ؛ الحميدى : جذوة المقتبس ، ترجمة ٨٩٩ ؛ الضي : بغية الملتبس ، ترجمة ١٤٨٤ ؛ المالكي : رياض النفوس ، ٣٩٦/١ - ٤٠٦ ؛ ابن فرحون : الديباج المذهب ص ٣٥١ - ٣٥٣ ؛ الديباج : معالم الإيمان فى معرفة أهل القيروان (ط . تونس ١٣٢٢ هـ .) ١٥٦/٢ - ١٦٥ ؛ شهاب الدين ابن حجر العسقلانى : لسان الميزان (ط . حيدر آباد ١٣٣١) ٢٧٠/٦ - ٢٧٢ (ترجمة ٩٥٠) ؛ أبو العرب ابن تميم وابن حارث الحشى : طبقات علماء إفريقية (ط . الجزائر ١٩١٤) ص ١٣٤ - ١٣٦ من النص العربى وانظر الترجمة الفرنسية : Classes des Savants de l'Ifrîqiya. (Texte arabe publié avec une traduction française et des notes par Moḥammed Ben Cheneb, Alger, 1922), p. 217—219; José López Ortiz: Recepción de la escuela malequí, p. 141; Vonderheyden; La Berberie Orientale sous la Dynastie des Benoû'l-Arlab, ed. Paris 1927, pp. 127—128.

(٢) يذكر أبو عبد الله المالكي وابن فرحون نقلاً عن بعض تلاميذ يحيى أنه أنفق فى طلب العلم ستة آلاف دينار (الديباج المذهب ص ٣٥٢ ورياض النفوس تحقيق الدكتور حسين مؤنس ٣٩٧/١) .

أن نفترض أن يحيى قد بدأ رحلته وهو دون الثالثة عشرة^(١) ، وقد توجه إلى مصر ، إذ كانت مصر في هذا الوقت كعبة الفقه المالكي ، وكانت وريثة المدينة المنورة ومتبينة مذهب الإمام مالك ، وفي مصر درس يحيى بن عمر على كبار أصحاب عبد الرحمن بن القاسم وعبد الله بن وهب وأشهب بن عبد العزيز ، الذين يعتبرون واضعي أسس للمذهب المالكي وموطدى دعائمه ، وقرأ « موطأ » مالك على الفقيه المصرى المعروف يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر (ت ١٨٤٥/٢٣١) تلميذ مالك وهو لم يتجاوز بعد الثمانية عشرة عاماً ، كما أنه أخذ أيضاً عن أبي زيد بن أبي الغمر (ت ١٨٤٨/٢٣٤) والحارث بن مسكين (ت ١٨٦٤/٢٥٠) وأبى اسحاق البرقي (ت ١٨٥٩/٢٤٥) وأبى الطاهر ابن السرح (ت ١٨٦٤/٢٥٠) وإذا كان اهتمام يحيى بن عمر موجهاً إلى الفقه المالكي الذى كانت له الغلبة بالمغرب الإسلامى ، فإنه لم يهمل الأخذ بطرف من أصول مذهب الشافعى الذى كان قد بدأ منافسة المالكية فى مصر بعد وفاة مؤسسه محمد بن إدريس الشافعى فى سنة ١٨١٩/٢٠٤ . فقد تردد يحيى بن عمر كذلك على دروس حرملة ابن يحيى تلميذ الإمام الشافعى (ت ١٨٥٧/٢٤٣)^(٢) ، ويحتمل أن يكون يحيى ابن عمر قد اتصل بالثقافة العراقية وعرف الاتجاهات العلمية ببغداد أثناء رحلة له إلى عاصمة الخلافة العباسية^(٣) .

وقد رحل يحيى إلى الحجاز فتَلَمَّذَ بها على قاضى المدينة أبى المصعب أحمد ابن عوف الزهرى (ت ١٨٥٦/٢٤٢) وهو أحد تلامذة مالك ورواة الموطأ عنه .

(١) يذكر ابن فرحون من بين الأساتذة الذين درس عليهم يحيى بمصر — من يسميه «الديماطى» وهو أبو زيد عبد الرحمن بن أبى جعفر الذى توفى سنة ٨٤٠/٢٢٦ — (انظر الديباج المذهب ص ٣٥١ ، وكذلك ص ١٤٨ حيث ينص ابن فرحون مرة أخرى على تلمذة يحيى بن عمر عليه) .

(٢) عن حرملة بن يحيى راجع السبكي : طبقات الشافعية الكبرى ٢٥٧/١

(٣) لا تنص المراجع التى ترجمت ليحيى على رحلة له إلى العراق غير أنه ورد فى ترجمة حماس بن مروان (ت ٩١٥/٣٠٣) الذى ولى قضاء الفيروان أن يحيى بن عمر سئل عن رأيه فيه فقال « ما تركت فى بغداد من يتكلم فى الفقه بمثل هذا » . انظر ابن فرحون : الديباج ص ١٠٩

وعاد يحيى إلى المغرب إلا أنه لم يتوجه إلى الأندلس وطنه الأول بل استقر في إفريقية (تونس) . وكانت القيروان حينذاك قد أصبحت من أجل مراكز الفقه المالكي ، وكان لقاضيها عبد السلام بن سعيد المشهور بسحنون (ت ٢٤٠/١٨٥٤) من الشهرة في رئاسة المذهب المالكي بإفريقية ما طبق الآفاق ، فتقاطر إليه التلاميذ من جميع أنحاء المغرب الإسلامي والأندلس ليدرسوا عليه «مُدَوَّنَتَه» التي كان قد جمعها مما سمعه من أستاذه المصرى عبد الرحمن بن القاسم . وقد صحب يحيى بن عمر سحنون ولازمه^(١) ، كما تفقه على غيره من أساتذة القيروان ، ويبدو أنه كان يقوم بالرحلة إلى الأندلس بين وقت وآخر^(٢) ، إلا أنه استقر بالقيروان واستوطنها . وارتفعت مكانة يحيى العلمية حتى إن طلبة العلم كانوا يتدققون على دروسه من جميع أنحاء المغرب والأندلس ، وكان القضاة أو أصحاب السوق يكتبون إليه من سائر جهات إفريقية يستفتونه فيما كان يعرض لهم من مسائل^(٣) . ويبدو أن علاقة يحيى بالسلطة الحاكمة كانت وثيقة طيبة في بادئ الأمر ، فقد نقل لنا المالكي قصة يرويها حمديس القطان ويؤخذ منها أن يحيى بن عمر وجماعة من الفقهاء كانوا يحضرون مجالس الأمير إبراهيم بن أحمد الأغلبى وأنه استعفى الأمير من حضور مجلسه فلم يُعَفِّهِ من ذلك^(٤) .

(١) ينقل محمد بن حارث الحشنى عن يحيى بن عمر تفصيل قصة لقائه الأول لسحنون بالبادية واحتقار يحيى لشأنه أول الأمر — انظر المالكي : رياض النفوس ٣٩٧/١ . وقد كانت رواية يحيى عن سحنون بالبادية مظنة لشك بعض المؤرخين ، فقد نقل ابن حجر العسقلاني (لسان الميزان ٢٧١/٦) عن القاضي عياض أن بعض أكابر أصحاب سحنون قالوا ما رأيناه عند سحنون قط ، إلا أن حمديس القطان شهد له بالرواية عنه .

(٢) يذكر ابن فرحون في التدليل على حسن خلق يحيى أنه رجع من القيروان إلى قرطبة بسبب داني كان عليه لبقال — الديباج ص ٣٥٣ ، والمالكي : رياض النفوس ٤٠٠/١ .

(٣) المالكي : رياض النفوس ٣٧٥/١ وأحكام السوق فقرات ٤٠ ، ٤١ ، ٤٨ .

(٤) المالكي : رياض النفوس ٣٩٥/١ ، وانظر ابن فرحون : الديباج المذهب ص ٣٥٢ وحمديس القطان هو أحمد بن محمد الأشعري من أكبر تلاميذ سحنون ، توفي سنة ٩٠١/٢٨٩ . انظر ترجمته في المالكي : رياض ٣٩٤/١ وابن فرحون : الديباج ص ٣١ .

على أنه تعرض بعد ذلك لحنة شديدة يبدو أن السبب فيها كان هو النزاع الذي احتدم بين فقهاء المالكية والحنفية أو « أهل العراق » كما كان يطلق عليهم في إفريقية ، والذي كان أهم ما يميز حكم الأغلبية في إفريقية^(١) ، لاسيما في أواخر أيامهم . فنند عزّل المالكيّ عبد الله بن طالب^(٢) عن قضاء إفريقية في سنة ٨٨٨/٢٧٥ وولى القضاء بعده الحنفيّ أبو العباس ابن عبدون^(٣) — أصاب المالكية على يديه بلاءٌ شديد ومحنة عظيمة ، لقي فيها ابن طالب حتفه ، بعد أن حوكم وسجن ، ويروى لنا المالكي قصة هذه المحاكمة ، فيقول إن يحيى بن عمر قد دعى للإدلاء بشهادته في ابن طالب مع جماعة من الفقهاء ، وقد كان يحيى ممن تحروا القول وأثنوا على ابن طالب ، إلا أن أعداءه الذين حشدتهم ابن عبدون أوقعوا فيه شهادات منكرة ، وقد كان هذا الموقف مما جعل محاكمة ابن طالب تبدو وكأنها مشهد تمثيل أو مؤامرة مدبرة^(٤) . ولعل ابن عبدون حَقَّدَ ذلك على يحيى بن عمر وحفظها له ، فلم يلبث أن طلبه وحاول أن يوقع به ،

(١) راجع في الصراع بين المالكية والحنفية في إفريقية ما كتبه عن ذلك الدكتور حسين مؤنس في مقدمته لرياض النفوس ص ١٤م ، وكذلك — M. Vonderheyden: La Berberie Orientale, p. 139 — 142, 243—245.

(٢) أبو العباس عبد الله بن طالب التيمي الأغلب من كبار أصحاب سحنون ، ولى قضاء إفريقية مرتين الأولى من ٢٥٧ إلى ٢٥٩ (٨٧٠ — ٨٧٢) والثانية من ٢٦٧ إلى ٢٧٥ (٨٨٠ — ٨٨٨) حين عزل ونكب ثم مات في نفس السنة ، وكانت تربطه بيحيى بن عمر صلة الزمالة والصداقة ، وكان كثيراً ما يستشير ابن عمر في أحكامه — راجع في ترجمته المالكي : رياض النفوس ٢٧٥/١ — ٣٨٧ ؛ وابن فرحون : الديباج ص ١٣٤ — ١٣٥

(٣) أبو العباس إبراهيم بن أحمد المعروف بابن عبدون من أعلام الفقهاء الحنفية ، ولاء إبراهيم ابن أحمد الأغلب قضاء إفريقية بعد ابن طالب وهو الذي قام بتعقب المالكيين واضطهادهم ، وتحفل كتب التراجم « المالكية » بالتنقص من شأنه والتهكم عليه — راجع محمد بن الحارث الحشني : طبقات علماء إفريقية (الذيل الثالث على كتاب رياض النفوس المالكي ٤٩٤/١ — ٤٩٦) وكذلك ابن عذارى : البيان المغرب (ط . ليني بروفنسال و كولان — باريس ١٩٤٨) ١/١٢١ ؛ و M. Vonderheyden: La Berberie Orientale, p. 141.

(٤) هذا هو على الأقل ما انتهى إليه من وصف المالكي لهذه المحاكمة (رياض النفوس ٣٨٤/١ — ٣٨٦) على أنه لا يبعد أن يكون المالكيون قد بالغوا في تصوير ذلك للتشهير بخصومهم الحنفية .

فتواري يحيى بتونس لدى أخيه محمد ، على أن نبأ وجوده في تونس بلغ ابن عبدون فكتب إلى قاضيها عبد الله بن هارون الكوفي^(١) يأمره بأن يتقصّى أثره ويوثقه ويبعثه إليه ، وعلى الرغم من أن ابن هارون كان حنفى المذهب إلى أنه لم يكن من التطرف والعنف بحيث كان ابن عبدون . فلم يكن منه إلا أن استدعى إليه محمداً أخا يحيى ، ففزع هذا وساء ظنه إلا أن ابن هارون طَيَّبَ خاطره وقال له إنه ما دام يحيى مقيماً بتونس فهو آمن ، وإنه إنما استدعاه لكي يضرب له مثلاً على سوء تدبير ابن عبدون الذى يريد منه أن يرسل إليه « إماماً من أئمة المسلمين » لكي يمتننه ويذله . ويعلق راوى هذه القصة عليها قائلاً إن هذه المكرمة أصبحت تذكر بالخير لابن هارون^(٢) .

ويبدو أن هذه التجربة القاسية التى مرت يحيى بن عمر كانت عميقة الأثر فى نفسه ، كما أن حملات الاضطهاد على فقهاء المالكية قد ازدادت شدة وعنفاً ، أما من الناحية السياسية فقد كانت الدولة الأغلبية تلفظ فى هذا الوقت آخر أنفاسها ، وكانت الفوضى تضرب أطناها على البلاد ، وفسد ما بين حكومة الأغلبية والشعب فساداً لم يعد إلى إصلاحه من سبيل ، واستغل دعاة عبادة الله المهدى ما عم الناس من سخط حتى ينشروا دعاياتهم وبشائرهم بمقدم الدولة الفاطمية . كل هذه العوامل جعلت يحيى بن عمر يعتزل الحياة العامة ، ويؤثر عليها الانزواء إلى « رباط » على الساحل يعكف فيه على العبادة والجهاد ، وقد وقع اختيار يحيى على « سوسة » التى اشتهرت باعتبارها من أهم مراكز « المرباطة »

(١) عبد الله بن هارون الكوفي السوداني من أعلام الحنفية بإفريقية . وكان ابن طالب قد ولاية قضاء تونس فى أثناء ولايته الثانية لقضاء إفريقية (٢٦٧ — ٢٧٥ / ٨٨٠ — ٨٨٨) فلما عزل ابن طالب وولى ابن عبدون أثبتته على قضاء تونس ، ولما عزل ابن عبدون ولى ابن هارون هذا قضاء القيروان — راجع ترجمته فى الحشنى : طبقات علماء إفريقية (الدليل الثالث على الجزء الأول من رياض النفوس ص ٤٩٩) .

(٢) انظر محنة يحيى بن عمر فى المالكي : رياض النفوس ٤٠٣/١ — ٤٠٤

ضد غارات النصارى^(١) ، والسهر على حماية المسلمين من هجماتهم ، وقد كان في حياة « الرباط » القاسية المتقشفة متنفس لكثير من علماء إفريقية يعبرون به عما كانت تغلي به نفوسهم من الثورة والسخط على ما ساد حكم الأغالبة في أواخر دولتهم من الظلم والفساد ، وتحفل كتب الطبقات بتصوير حياة هؤلاء الزهاد الذين كانوا يقطعون بياض نهارهم في الجهاد أو في التعليم ، وسواد ليلهم في الصلاة والتهجد ، وكان الشعب الإفريقي يعتبرهم ملائكة وموئله إذا اشتدت عليه وطأة الأسراء والحكام .

أصبح يحيى بن عمر في سوسة أحد هؤلاء النساك المجاهدين ، واشتد إعجابه بحياته الجديدة حتى إنه كان يدعو الله ألا يكسبه ذنباً يستحق له الخروج من سوسة ، وكان يعتبر هذا الموقع مثل الإسكندرية وعسقلان وسائر تلك الجهات التي ورد فضلها في كتب الحديث الشريف^(٢) ، واستأنف يحيى حياة علمية خالصة هادئة ، ويذكر ابن فرحون أن يحيى كان يسمع الناس في مسجد سوسة فيمتلي المسجد وما حوله^(٣) . وكان يحيى مع ذلك لا يرضن بالإدلاء بفتواه فيما يعرض لأهل سوسة أو للقائمين على تصريف الأمور فيها من مشكلات^(٤) .

(١) انظر مادة «سوسة» في ياقوت : معجم البلدان (ط . القاهرة ١٩٠٦) ١٧٣/٥ — ١٧٥ ، وقد كان «رباط سوسة» موضوعاً لبحث المستشرق الفرنسي جورج مارسيس عن الرباط في شمال إفريقيا: George Marçais: Note sur les Ribâts en Berberie (Mélanges René Basset, 1925, II, p. 399). وانظر كذلك بحث المستشرق الإسباني خايمه أوليفرأسين عن «الأصل العربي لكلمة Rebato الإسبانية ومشتقاتها» Jaime Oliver Asin: Origen árabe de Rebato, Arrodda y sus homónimos (Boletín de la Real Academia Española, Madrid 1928, t. XV, pp. 347—395. 496—542). (٢) المالكي : رياض النفوس ١/٤٠٤ وانظر بهذه المناسبة نفس المرجع ١/٣٩٣ حيث يسمى سوسة «طرسوس» المغرب . وهذه المواضع اشتهرت في المشرق بكونها مواقع عسكرية وقواعد للدفاع عن الشرق الإسلامي ضد غارات النصارى . (٣) الديباج : ص ٣٥٢

(٤) انظر أحكام السوق فقرة ٤١ حيث يذكر استفتاء صاحب سوق سوسة يحيى بن عمر عن حكم بيع الضرير للمائع من الطعام ، وانظر شرح ابن ناجي التنوخي على رسالة ابن أبي زيد القيرواني حيث يذكر استشارة الحسن بن نصر السوسي وإلى أحكام سوسة يحيى في مسألة تضمين صاحب الحمام (رسالة ابن أبي زيد بشرح زروق وابن ناجي ط . القاهرة ١٩١٤ — ١٥٣/٢ — ١٥٤) .

على أن الأمير الأغلبى إبراهيم بن أحمد كان معروفاً بسرعة تقلبه ، فلم يلبث أن أدار ظهر المحن لفقهاء الحنفية ، وعاد مرة أخرى يسترضى المالكين ، بعد أن عمل قاضيه الحنفيان ابن عبدون وابن هارون بعده على توطيد نفوذ الأحناف أو « العراقيين » كما جرت العادة بتسميتهم في إفريقية . وفي هذه المرة عزم الأمير الأغلبى على إسناد القضاء إلى يحيى بن عمر نفسه ، ولكن يحيى الذى كان له عظة فيما أصاب القضاة قبله على أيدي الأمراء والذى شهد بعينه بطش الأغلبى بابن طالب من قبل — لم يكن ليعرض نفسه لمثل ذلك ، لاسيما وأنه كان قد قارب السبعين من عمره ، فطلب إعفائه من ذلك ، ولكن الأغلبى ضيق عليه وحاول إكراهه على قبوله^(١) ، وحينئذ لم يجد يحيى مخرجاً له إلا أن يقترح على الأمير اسم ققيه من أصحابه وزملائه فى التلمذة على الإمام سحنون ، ذلك هو عيسى بن مسكين^(٢) ، وأيد محمد بن القطان هذا الترشيح أيضاً ، مثنياً على ابن مسكين أطيّب الثناء ، وأما يحيى بن عمر فإنه عاد إلى عبادته وجهاده فى رباط سوسة^(٣) .

(١) راجع قصة عرض القضاء على يحيى وإبائه إياه فى : طبقات علماء إفريقية لأبى العرب ابن غنم ومحمد بن الحارث الحشنى ص ١٤٢ والترجمة الفرنسية، Ben Cheneb : Classes des Savants de l'Ifrīqiya, p. 227—228.

وقد أورد هذه القصة كذلك أبو الحسن على بن عبد الله بن الحسن النباهى المالكي : كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا (تاريخ قضاة الأندلس) ط . لبني بروفنسال — القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٣٠ — ٣١ ؛ وكذلك ابن حجر العسقلاني (لسان الميزان ٦/٢٧١) .

(٢) عيسى بن مسكين بن منظور الإفريقي من أشهر تلامذة سحنون وكانت ممن يفتخر بهم المالكية إذا تناول عليهم الحنفيون ، توفى سنة ٩٠٧/٢٩٥ — راجع عنه فضلاً عن المراجع المشار إليها فى الحاشية السابقة ابن فرحون : الديباج ص ١٧٩ — ١٨١ ، وابن عذارى : البيان المغرب فى أخبار الأندلس والمغرب ١/١٤٥ .

(٣) لم تحدد المراجع التى بين أيدينا تاريخ عرض القضاء على يحيى ويمكننا أن نقول أن ذلك وقع فى سنة ٨٩٤/٢٨١ على التقريب فابن الحسن النباهى يذكر أن عيسى بن مسكين استعفى من القضاء فى نفس السنة التى قرر فيها إبراهيم بن أحمد بن الأغلب اعتزال الملك أى فى سنة ٩٠١/٢٨٩ — بعد أن تولى القضاء ثمانية أعوام ونصف (مرقبة ص ٣٢) أو ثمانية أعوام وأحد عشر شهراً كما يقول ابن فرحون (ديباج ص ١٨١) ويؤكد المالكي أن عيسى بن مسكين ولى بعد ابن عبدون وابن هارون الحنفيين (رياض ١/٤٩٩) . وانظر فى تعاقب القضاة على إفريقية : M. Vonderheyden: La Berberie Orientale, p. 156—157.

وفي سنة ٢٨٩/٩٠١ توفي يحيى بن عمر في سوسة ذلك البلد الذي دعا الله ألا يخرج منه ، بعد أن ذهل آخر عمره . ولا يكاد يوجد خلاف في عام وفاته إلا ما ينقله الحميدى عن المؤرخ المصرى أبى سعيد ابن يونس الذى يذكر أن زياد بن يونس المغربى حدثه أن يحيى بن عمر مات بسوسة سنة ٢٨٥ . على أن الحميدى يروى عن أبى زكريا البخارى بعد ذلك أنه رأى على شاهد قبر يحيى أن تاريخ وفاته هو ٢٨٩^(١). وما زال قبر يحيى بن عمر قائماً يزار حتى اليوم .

نشاطه العلمى :

عاد يحيى بن عمر من المشرق ، وكانت شهرته تسبقه فانتصب للتدريس فى المسجد الجامع بالقيروان ، وكان يتردد على مجلسه جموع من الطلبة تضيق بهم جنبات المسجد ، حتى إنه كان ينصب له كرسى يجلس عليه ويسمع الناس لكثرتهم ، وقد شهد بعض العلماء الإفريقيين أن هذا تمييز لم يسبق أن عمل لغيره^(٢) ، وكان ليحيى قارى يستعين به فى إسماع الجمهور ، فيجلس عن بعد على كرسى آخر يُسمَعُ مَنْ بَعْدَ من الناس^(٣) ، وكان لمجلس يحيى هبة عظيمة فى نفوس الجمهور حتى إن تلميذه الحسن بن نصر لم يكن يعدل به إلا مجلس

(١) جذوة المقتبس : ترجمة ٨٩٩ ص ٣٥٤ — ٣٥٥

(٢) المالكي : رياض ٣٩٨/١

(٣) نفس المرجع والصفحة ، وقد احتفظ لنا ابن تيمم بخبر عن هذا القارى فقال انه كان يلقب بـ « الكبش » وانه كان غريباً وافداً على القيروان (راجع طبقات علماء افريقية ص ١٧٥ وكذلك الترجمة الفرنسية Classes des Savants..., p. 263 ووجود قارى فى حلقة الأستاذ لإسماع جمهور الطلبة ليس تقليداً غريباً على المغرب الإسلامى ، فقد عرفته الأندلس كذلك — راجع بحث المستشرق الإسباني خوليان ريبيرا عن « التعليم عند الأندلسيين » : Julián Ribera : La enseñanza entre los musulmanes : « التعليم عند الأندلسيين » (en Disertaciones y opúsculos, ed. Madrid, 1928), I, p. 327.

القاضي أبي العباس ابن طالب ، بل إنه كان يرى أن هبة ابن طالب إنما مرجعها إلى المنصب الذي كان يتولاه^(١) .

وقد اشتغل يحيى بن عمر طوال حياته بالفقه لم يجاوزه إلى غيره من المعارف ، وكان من أشد فقهاء المالكية حماسا في الدفاع عن هذا المذهب والرد على خصومه . وقد كان لنشأة يحيى في الأندلس وتلمذته بها على مشايخ الفقهاء الأندلسيين من أمثال عبد الملك بن حبيب — أكبر الأثر عليه في اعتناق هذا المذهب ، فإن المالكية كانت في الأندلس حينئذ هي المذهب الوحيد الذي لا ينازعه غيره . أما في إفريقية فقد كان الأمر مختلفاً عن ذلك إذ كان المذهب الحنفي خصماً عنيداً للمالكية ، وكانت الحرب سجلاً بين المذهبين طوال أيام يحيى ابن عمر ، بل زادت حدتها وضراوتها في السنوات الأخيرة من حياته كما رأينا من تعرضه من جراء ذلك إلى محنة قاسية . ولم يقتصر الأمر على هذا الصراع المذهبي بين مدرستين فقهيتين سنييتين ، بل دخلت عليه عوامل أخرى سياسية وطائفية ، إذ أن الدعايات الفاطمية التي كانت تستشرى في إفريقية في أواخر القرن الثالث الهجري كانت تعرف مدى ما ستعرض له من مقاومة المالكية وشدة مراسمها فحاولت أن تستميل الحنفية ، ولهذا فإننا لا نعجب إذا رأينا أن الذين أقبلوا على التعاون مع الشيعة كانوا هم الفقهاء الأحناف بينما قاومهم المالكية في عناد وتصميم .

وقد تأثرت حياة يحيى بن عمر العلمية بهذه العوامل وإذا تأملنا ما حفظ لنا من أخباره وما بقي لنا من آثاره فإننا نستطيع أن نجمل نشاطه العلمي في مظهرين : الأول توطيده لدعائم الفقه المالكي ومشاركته في دراسته . والثاني شنه حملات عنيفة على كل ما سوى المالكية ، سواء من مذاهب سنية أخرى أو من بدع تتعارض والسنة على وجه العموم .

(١) ابن فرحون : الديباج ٣٥٢

آثار يحيى بن عمر في الفقه المالكي :

كان ليحيى فضل كبير في نشر «موطأ» مالك في المغرب الإسلامي ، سواء في الأندلس أو في إفريقية . ويبدو أن الموطأ كان من أول ما تعلمه يحيى خلال سنوات حياته المبكرة في وطنه الأول ، وأثناء دراسته على عبد الملك بن حبيب (ت ١٨٥٢/٢٣٨) وغيره من شيوخه الأندلسيين . وقد كان لموطأ مالك في الأندلس المكان الأول من كتب الثقافة الفقهية الداخلة من المشرق ، منذ أن قدم به تلاميذ مالك الأندلسيون وأهمهم الغازي بن قيس (ت ٨١٥/١٩٩) وزياد ابن عبد الرحمن اللخمي المعروف بشبطون (ت ٨١٩/٢٠٤) ويحيى بن يحيى الليثي (ت ٨٤٨/٢٣٤) . وقد بلغ اهتمام الأندلسيين بالموطأ حداً يحملنا على الاعتقاد أن العالم الإسلامي كله لم يعرف بلداً عكفت على الموطأ كما عكفت الأندلس ، حتى بلاد المغرب المعروفة بتحمسها للمذهب المالكي لم تصل إلى هذا الحد ، فنحن نعرف أن المالكية قد لقيت في إفريقية منافسة شديدة من جانب المذهب الحنفي ، ولم يتوطد مذهب مالك فيها إلا بعد سحنون بن سعيد (ت ٨٥٤/٢٤٠) ، هذا وإن كان الموطأ قد دخل إفريقية من قبل على يد علي بن زياد التونسي (ت ٧٩٩/١٨٣)^(١) .

على أن يحيى بن عمر لم يكتف بما درسه من الموطأ خلال حياته في الأندلس أو إفريقية ، بل رواه مرة أخرى في مصر عن أستاذه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر (ت ٨٤٥/٢٣١) وكان لهذه الرواية انتشار واسع سواء في إفريقية والأندلس^(٢) . فابن فرحون يذكر أن الموطأ لم يُعرف في القيروان

(١) انظر للمالكي : رياض ١٥٨/١ وابن فرحون : ديباج ص ١٩٢ - ١٩٣

(٢) يذكر ابن حجر العسقلاني (لسان الميزان ٢٧١/٦) أن بعض العلماء أنكروا سماع يحيى بن عمر من ابن بكير ، ودلل أحدهم على ذلك بأن يحيى قدم إلى مصر في اليوم الذي مات فيه الفقيه المصري ، ولكن ابن حجر يذكر بعد ذلك أن يحيى كانت له رحلتان سمع في أولاهما من ابن بكير ولم يدركه في الثانية ، وشهد على ذلك بعض أصحاب ابن بكير نفسه .

إلا منه^(١) . أما الأندلس فقد عرفت قبل يحيى رواية اهتموا بإدخال الموطأ كما ذكرنا ، وكانت أشهر روايات الموطأ في الأندلس هي التي أخذها عن مالك تلميذه يحيى بن يحيى الليثي ، إلا أن رواية يحيى بن بكير التي قام بنقلها تلاميذ يحيى بن عمر الأندلسيون كانت لها في بلادهم مكانة أعلى ، وقد كان بقي بن مخلد القرطبي (ت ٢٧٦/٨٨٩) يعلل ذلك بأنه بينما لم يرو يحيى بن يحيى الموطأ عن مالك إلا مرة واحدة ، فإن يحيى بن بكير سمعه منه سبع عشرة مرة^(٢) . وقد أخذ هذه الرواية عن ابن عمر فقيهان أندلسيان كبيران : أحدهما أحمد بن خالد القرطبي المعروف بابن الحَبَّاب (ت ٣٢٢/٩٣٣)^(٣) ، وعن ابن الحباب ظلت تُتَدَارَسُ في الأندلس حتى أواخر القرن السادس الهجري ، كما يشهد بذلك ابن خير الإشيلي^(٤) وأما الآخر فهو عبد الله بن الحسن المعروف بابن السندی الوشقي (ت ٣٣٥/٩٤٦) الذي ولى القضاء في وشقة في أيام عبد الرحمن الناصر^(٥) . ولم يكن الموطأ هو كتاب المالكية الوحيد الذي عمل يحيى بن عمر على نشره ، بل إنه كان كذلك ذا فضل كبير في إذاعة « المدونة » التي جمعها

(١) الديباج ص ٣٥٢

(٢) أنظر ابن بشكوال : الصلاة (المجلدان الأول والثاني من المكتبة الأندلسية نشر فرانيسكو كوديرا خوليان ريبيرا - مدريد سنة ١٨٨٢) ص ٨٢-٨٣ ، وقد كان جولدتسيهر أول من اهتم ببيان روايات الموطأ المختلفة التي انتشرت في الأندلس فضلا عن رواية يحيى بن يحيى الليثي : I. Goldziher: Muhammedanische Studien, Halle 1890, vol. II, p. 222.

وقد تناول هذه المسألة بتفصيل أكثر الأب خوسيه لويس أورث في دراسته عن دخول المذهب المالكي إلى الأندلس : J. López Ortiz: Recepción de la escuela malequí, p. 73, n. 305.

إلا أننا نلاحظ أن الأب لويس أورث خلط بين اسم يحيى بن عبد الله بن بكير المصري المتوفى سنة ٢٣١/٨٤٥ ويحيى بن يحيى بن بكير النيسابوري المتوفى سنة ٢٣٦/٨٤٠ وكلاهما من تلاميذ مالك ورواة الموطأ عنه ، إلا أن الثاني لم يتلمذ عليه أحد من أهل الأندلس .

(٣) انظر ترجمة أحمد بن خالد في : ابن الفرضي : تاريخ علماء الأندلس ٩٤ ؛ والحيدى : جذوة ت ٢٠٢ ؛ وابن فرحون : ديباج ص ٣٤

(٤) فهرسة ما رواه عن شيوخه (المجلدان التاسع والعاشر من المكتبة الأندلسية) ص ٨٤

(٥) ابن الفرضي : تاريخ ت ٦٨٥

أستاذة عبد السلام بن سعيد «سحنون» من سماعه على عبد الرحمن بن القاسم المصري . وقد نص ابن فرحون على أنه كان أكثر تلاميذ سحنون حماساً للإذاعة مدونته^(١) .

وقد اهتم يحيى بن عمر كذلك بنشر ما رواه من كتب متعلقة بالموطأ والمدونة مما كان قد أفاده في رحلته أثناء مقامه بمصر ولعل أهم هذه الكتب «تفسير غريب الموطأ» الذي رواه عن مؤلفه أحمد بن عمران بن سلامة الأخفش ، وقد لقي هذا الكتاب انتشاراً واسعاً في إفريقية والأندلس كما يشهد بذلك ابن خير الإشبيلي^(٢) . كذلك حاول يحيى أن يستقصى المادة الفقهية التي جمعها الفقيه المصري ابن القاسم ، فروى أثناء مقامه بمصر كتاب «مجالس أصبغ ابن الفرج وسماعه من ابن القاسم» عن عبيد الله بن معاوية . وأخذ عنه تلميذه الوشقي ابن السندی هذا الكتاب فأذاعه في جميع أنحاء الثغر في شمال الأندلس ، وكان ممن روى هذا الكتاب الفقيه الأشهر القاضي أبو الوليد سليمان ابن خلف الباجي^(٣) .

على أن يحيى لم يقتصر على نشر ما كان قد أخذ من أساتذته من مؤلفاتهم ، بل كانت له مشاركته القوية في التأليف الفقهي ، ويقول ابن فرحون إن له نحو أربعين جزءاً من تأليفه^(٤) ، ويذكر من أهمها كتاب «المنتخب» في الفقه ، وهو مختصر للمجموعة التي وضعها الفقيه القرطبي محمد بن أحمد العتبي

(١) الديباج : ص ٣٥٢

(٢) يروي ابن خير هذا الكتاب عن ثلاث طرق مختلفة — انظر الفهرسة : ص ٩١ ، والأخفش هذا هو أبو عمران بن سلامة الألهاني النحوي أصله من الشام ودرس بالعراق واستوطن مصر وتوفي قبل سنة ٨٦٤/٢٥٠ — انظر السيوطي : بغية الوعاة (ط . القاهرة سنة ١٣٢١هـ) ص ١٥٢

(٣) ابن خير : فهرسة ص ٢٥٤

(٤) استقصى ابن حارث الحشني ذكر تصانيف يحيى بن عمر في كتابه «التعريف» كما ينص على ذلك في «طبقات علماء إفريقية» ، إلا أن هذا الكتاب لم يصل إلينا لسوء الحظ — (انظر النص العربي ص ١٣٦ والترجمة الفرنسية p. 219 Classes des Savants)

(ت ٨٦٦/٢٥٥) وسماها المستخرجة أو « العتبية »^(١)؛ كما ألف يحيى كتاباً عن « اختلاف ابن القاسم وأشهب »^(٢) يعتبر دراسة مقارنة لآراء هذين الفقيهين المصريين الكبيرين من تلاميذ مالك .

نشاط يحيى بن عمر الجدلّي :

وقد عاش يحيى في فترة اشتد فيها الصراع المذهبي وبدأت الدعاية الشيعية تعمل معاولها لهدم البناء السني الذي جهد في إقامته بإفريقية علماء المالكية بتأييد من أمراء بني الأغلب ، وانتشرت في إفريقية بوادر حركات فكرية اعتزالية وصوفية كانت تمثل خطراً جديداً على العقيدة السنية .

ولم يكن ليحيى بن عمر مناص من اقتحام هذه المعركة والاشتراك في الدفاع عن السنة . إلا أن معظم من ترجموا له ينصون على أنه كان لا « يفتح على نفسه باب المناظرة وإذا ألحف عليه سائل أو أتى بالمسائل العويصة ربما طرده »^(٣) وقد نقل عن يحيى أحد تلاميذه أنه كان يسأله عن الشيء من المسائل فيجيبه

(١) ابن فرحون : الديباج ص ٣٥٢ وابن حجر العسقلاني : لسان الميزان ٢٧١/٦ . وتعتبر مستخرجة العتبي من دعائم الفقه المالكي بالمغرب مع مدونة سحنون وواضحة ابن حبيب ورسالة ابن أبي زيد . وعلى الرغم مما اتهم به كثير من الفقهاء الأندلسيين هذا الكتاب وما أخذوه على مؤلفه من قلة التحقيق وكثرة المسائل الغريبة الشاذة ، وابن حزم يشهد بأن العتبية كان « لها عند أهل إفريقية القدر العالي والطيران الحثيث » (انظر المقرئ : نفح الطيب ١٦٤/٤) وأما انتشارها في إفريقية فقد ذكر ابن الفرضي نقلاً عن أبي العرب ابن تميم أن محمد بن أسامة بن صنجر الحجري السرقسطي (قتل ببلده سنة ٩٠٠/٢٨٧) كان أول من قدم بمستخرجة العتبي إلى القيروان فسمعت منه بها (تاريخ علماء الأندلس ت ١١٣٦) ، وانظر ما كتبه عن المستخرجة لوبث أورث : López Ortiz : Recepción de la escuela malequí, p. 143—152.

(٢) ابن فرحون : ديباج ص ٣٥٢ وابن حجر : لسان الميزان ٢٧١/٦

(٣) نفس الموضعين السابقين .

ثم يسأله عنه بعد زمان فلا يختلف قوله عليه وكان غيره يختلف قوله^(١). وإذا كان ذلك قد اعتبره البعض من فضائله فإنه كان مأخذاً حمل عليه من أجله بعض العلماء، فابن أبي خالد يقول إنه «كان لا يتصرف تَصَرَّفَ غيره من الخذاق والنظار في معرفة المعاني والإعراب»^(٢) ويبدو أن محمد بن حارث الخشني كان أقل من ترجوا ليحيي حماساً في الثناء عليه، فهو يقول إنه لم يكن من طبقة محمد بن عبدوس في الفقه^(٣)، كما يعلق على عدم اختلاف جوابه على ما يسأل عنه بعد مضي فترة من الزمن، فيأخذ من هذا دليلاً على جمود آرائه، وعلى أنه لم يكن يفعل أكثر من التردد لما كان يحفظ، وأنه لم يكن قادراً على تفریع المسائل والانفراد بآرائه خاصة فعل الفقهاء النابيين، ويروي ابن حارث أنه عجز يوماً عن تفسير أحد النصوص فلما شرحه له أحد تلاميذه صاح «... قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا...»^(٤).

وربما كان ابن حارث الخشني مسرفاً في التحامل على يحيى، إلا أنه لا يسعنا إلا الاعتراف بما كان يبدو على الفقيه الأندلسي من ميل إلى «التقليد» واتباع آراء شيوخه والتزامها دون أن ينزع إلى الإتيان بجديد. وقد أدى هذا بالفقه المالكي إلى الجمود والتجبر، وإن كان له ما يبرره من اعتقاد هؤلاء الفقهاء أنه ليس هناك بد من ذلك إذا كانوا يريدون الاحتفاظ بوحدة دينية في بلادهم.

(١) نفس الموضوعين السابقين؛ وانظر كذلك ابن حارث الخشني: طبقات علماء إفريقية ص ١٣٤

من النص والترجمة الفرنسية: Classes des Savants..., p. 217

(٢) ابن فرحون: الديباج ص ٣٥٢

(٣) محمد بن إبراهيم بن عبدوس، من كبار تلاميذ سحنون، ومن أشهر تصانيفه كتاب المجموعة في الفقه وله شرح على مسائل المدونة — توفي سنة ٨٧٣/٢٦٠ (راجع عنه المالكي: رياض النفوس ٣٦٠ — ٣٦٣ وابن فرحون: ديباج ص ٢٣٧ — ٢٣٨)

(٤) ابن حارث الخشني: طبقات علماء إفريقية ص ١٣٥ والترجمة الفرنسية: Classes des

Savants..., p. 217. والآية القرآنية من سورة البقرة رقم ٣٢

وهو ما رأيناه في الأندلس كذلك في القرن الثالث الهجري حيث كان فقهاء المالكية يعارضون كل من يحاول أن يخرج على المذهب الرسمي للدولة . وقد أدى هذا الجود أخيراً إلى ثورة من جانب بعض من حاولوا الخروج من نطاق المالكية مثل ابن حزم الظاهري (ت ١٠٦٣/٤٥٦) ، بل اشترك في مهاجمة المنهج المالكي المغربي فقهاء مالكيون نزعوا إلى ضرب من التحرر المعتدل مثل أبي عمر الطلمنكي (ت ١٠٣٦/٤٢٨) وأبي عمر بن عبد البر (ت ١٠٧٤/٤٦٧) وأبي بكر ابن العربي الإشبيلي (ت ١١٤٨/٥٤٣)^(١) .

هذا وعلى الرغم من عزوف يحيى بن عمر عن المناظرة والجدل ، إلا أن ظروف بيئته اضطرته إلى خوض هذا الميدان دفاعاً عن المبادئ السنية المالكية ، والذي نلاحظه على هؤلاء العلماء الذين هاجروا من الأندلس وعاشوا في إفريقية في هذه الفترة هو أنهم كانوا يترجمون عن عدائهم للشيعة ومناهضتهم للدعاية الفاطمية بإظهار تأييدهم وولائهم لأسراء بني أمية الأندلسيين ، الذين كانوا يمثلون الخصومة الشديدة للشيعة سواء من الناحية السياسية أو المذهبية^(٢) ، وقد أثر عن يحيى بن عمر أنه أتاه كتاب من يحيى بن زكريا الأموي الساكن بقصر زياد بينما كان يُسمع الناس بجامع القيروان ، فقطع يحيى حديثه مذكراً سامعيه بأنه مولى بني أمية ، وبأنه يدين بحريته لهم^(٣) ، ومن المحتمل أن يكون يحيى قد تناول الآراء الشيعية بالتفنيد في بعض كتبه التي رد بها على البدع .

(١) لا تسع هذه العجالة لبيان المناهج الفقهية في المغرب ومحاولات التجديد التي تعرضت لها هذه المناهج ، وقد تناولت هذا الموضوع بالتفصيل في الرسالة التي قدمتها لنيل درجة الدكتوراه في جامعة مدريد ، عن « الآثار المشرقية في ثقافة الأندلس منذ الفتح العربي حتى سقوط الخلافة القرطبية » والرسالة ما زالت مخطوطة .

(٢) راجع بحثنا عن « التشيع في الأندلس » في صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد (المجلد الثاني سنة ١٩٥٤) ص ١٢٢ — ١٢٣

(٣) انظر المالكي : رياض النفوس ٣٩٨/١

وألف يحيى كتباً في الرد على طوائف أخرى يعتبرها أهل السنة فرقا مبتدعة ضالة ، منها كتاب في « الرد على المرجئة » ومجموعة من الرسائل يبدو أنه قصد بها تفنيد آراء المعتزلة ، إذ أنها تتناول الموضوعات التي كانت مثاراً للخلاف بين أهل السنة وأصحاب الكلام مثل : « كتاب الصراط » و « كتاب الميزان » و « كتاب الرؤية » أو « النظر إلى الله عز وجل يوم القيامة » . ولعله اعتمد في مناقشاته للمعتزلة في هذه الكتب على مجموعات من الأحاديث النبوية حول هذه المسائل بدليل ما يذكره ابن فرحون عند الكلام عن هذه الكتب ، إذ يقول إنها « في أصول السنن »^(١) .

وليحيى كتاب آخر عنوانه « الرد على الشكوكية » عالج به مسألة اشتد التنازع عليها في القبروان في أيامه وتركت صداها في الفقهاء الإفريقيين المالكيين من تلاميذ سحنون ، فشطرتهم إلى طائفتين : الحمدية أو السحنونية نسبة إلى محمد بن سحنون ، والعبدوسية نسبة إلى محمد بن إبراهيم بن عبدوس^(٢) . وكان ذلك في مسألة الإيمان ، فقد كان أتباع ابن سحنون بذهبون إلى أن المؤمن ينبغي أن يقطع بنفسه في إيمانه ، وكان أصحاب ابن عبدوس يرون أن يتوقف الإنسان في الحكم على إيمانه ويترك ذلك لله ، ومن ثم أطلق السحنونيون على خصومهم اسم « الشكوكية » إذ اعتبروهم شاكّين في إيمان أنفسهم . وقد أخذ يحيى في هذه المسألة برأى أصحاب ابن سحنون ووضع كتابه هذا في إبطال حجج من أخذ في هذه المسألة برأى ابن عبدوس^(٣) .

(١) انظر ابن فرحون : الديباج ص ٣٥٢ وابن حارث الحشني : طبقات علماء إفريقية ص ١٣٥

من النص العربي والترجمة الفرنسية : Classes des Savants... , p. 218.

(٢) أبو عبد الله محمد بن سحنون ابن إمام القبروان المشهور ومن أشهر تلاميذه ووارثي علمه من بعده ، وتوفي سنة ٢٥٦/٨٦٩ . انظر المالكي : رياض النفوس ٣٤٥/١ — ٣٦٠ ؛ ابن فرحون : الديباج ص ٢٣٤ — ٢٣٧ . أما ابن عبدوس فراجع عنه الحاشية السابقة ص ٢٠ رقم ٢ .

(٣) في الخلاف حول هذه المسألة انظر الديباج : معالم الإيمان ٩١/٢ والمالكي : رياض النفوس

٣٦٣ — ٣٦٢/١

ولم يكن يحيى بن عمر — فى دفاعه وتحمسه للعقيدة السنية — لترك
التعرض للآراء الصوفية التى بدأت تنحرف بالنزعات الزهدية فى إفريقية ،
وتصبغها بصبغة متطرفة مريية لدى أهل السنة . وقد كان يحيى بن عمر — كما
نعرف — زاهداً متعبداً ، ونحن نعرف عنه أنه انقطع فى آخر حياته فى رباط سوسة
ليخلو إلى حياة هى مزيج من التبتل والجهاد ، وقد احتفظت لنا الكتب التى
ترجمت له بكثير من أقواله المأثورة فى الزهد ، ويذكر لنا المالكى أنه كان كثيراً
ما ينشد :

هَمَمْتُ ولم أَفْعَلْ ولو كنتُ صادقاً عَزَمْتُ ولكنَّ الفِطَامَ شديدُ
ألا ليت شِعْرِى هل أُبَيِّتُ لَيْلَةً إليك انقطاعى ؟ إني لسعيد^(١)

ويذكرون أنه كان مستجاب للدعوة ، أُثِرَ ذلك عنه فى غير مناسبة^(٢) ؛
وكان شديد الاهتمام بجمع قصص الزهاد والنسك الإفريقيين من قبله وتعب
أخبارهم ، بدليل ما يرويه المالكى عن هؤلاء من أخبار وأقوال انتهت إليه عن
طريق يحيى^(٣) ، كما أنه عمل على ملازمة من أدركه من هؤلاء الزهاد والافتداء
بهم فى نظام حياته^(٤) . كل هذا صحيح ، إلا أن هذه الحياة الزاهدة المتقشفة لم
تكن لتعنى أخذه بالأقوال الغريبة التى كان المتصوفة يصطنعونها . وموقف يحيى
من هذه الأقوال يُصَوِّرُ هذا الصراع الذى عرفه الاسلام دائماً بين المتصوفة
والفقهاء السنيين ، ولعل فقهاء المالكية على وجه الخصوص كانوا أكثر أهل
السنة حملاً على المتصوفين وغلاة الزهاد ، وقد كان يحيى واحداً من هؤلاء الفقهاء

(١) رياض النفوس : ٤٠٢/١

(٢) نفس المرجع : ٣٩٩/١ ، ٤٠١

(٣) ينقل المالكى عن يحيى أخباراً متعلقة بأبي عبد الله السوسى (رياض النفوس ١٢٩/١) وبأبي
عبد الله محمد بن مسروق الزاهد (١٢٦/١) وبأبي عيسى مروان بن عبد الرحمن اليحصبي (١٢٧/١)
... الخ ، وكل هؤلاء من الطبقة الثانية من عباد القيروان ونساکهم .

(٤) انظر مثلاً لذلك فى رياض النفوس ٣٨٩/١

المتعصبين الذين رأوا في أمثال هذه الآراء يدعاً تتعارض مع الإيمان السوي القويم .
ويتبين لنا هذا من حديث دار بين يحيى بن عمر والمتصوف الأندلسي يمين
ابن رزق التطيلي ، يبدو منه ضيق يحيى بتعباير هذا المتصوف وعجزه عن
فهم ألفاظه ، هذا على الرغم من أنه كان يحسن الظن به ، ويعتقد في صلاحه^(١) .
على أن يحيى كان أكثر تشدداً وصرامة في مسألة « مسجد السبت » .
وكان هذا المسجد بالقيروان مُجْتَمِعاً للزهاد والعباد يحضرون كل سبت فتقرأ فيه
بعض آيات من القرآن الكريم ، وتُقصُّ حكايات الصالحين ، وتنشد أشعار
الزهد التي اصْطُلِحَ في المغرب على تسميتها بالرفائق ، وقد رأى يحيى بن عمر أن
هذا بدعة لم تكن في الزمن الأول ، فألف كتاباً في « النهي عن حضور مسجد
السبت » وتابع يحيى على رأيه أبو الحسن ابن القاسمي وأبو عمران الفاسي ،

(١) المالكي : رياض ١/ ٣٩٧ ، ويمين بن رزق التطيلي شخصية طريفة في تاريخ التصوف
الأندلسي أصله من تطيلة بالشر الأقصى من الأندلس ، والأخبار التي احتفظ ابن الفرضي بها في ترجمته
له (تاريخ علماء الأندلس رقم ١٦١١) تكاد كلها تنتهي إلى يحيى بن عمر . ويبدو أن هذا الزاهد
الأندلسي قضى شطراً كبيراً من حياته في القيروان ، كما نستشف من الترجمة المذكورة . ويظهر أن يحيى بن
عمر لازم يميناً وأخذ عنه اعتقاداً منه بأنه أحد النساك الصالحين ، ولسنا نعرف ما إذا كان يحيى قد غير
رأيه بعد ذلك في يمين حينما بدا له تطرف آرائه ، وقد ألف يمين كتاباً سماه « الزهد » ، ولعل ما تضمنه
هذا الكتاب كان أكثر وأخطر على تلاميذ أهل السنة مما يوحى عنوانه به ، بدليل أن فقهاء الأندلس
والقيروان اتفقوا على النهي عن قراءته ، وكانت الذي أفنى بذلك في الأندلس الفقيه القرطبي أحمد بن
خالد المعروف بابن الحباب ، وبالقيروان ابن مسرور المعروف بابن الحجام ، وليس من قبيل الصدف
أن يكون كلا الفقيهين من تلاميذ يحيى بن عمر ومن أشد الفقهاء تمسكاً بالسنة ومحاربة البدع شأنهما
شأن شيخهما . فابن الحباب (ت ٣٢٢/ ٩٢٣) هو الذي تعقب المفكر الأندلسي ابن مسرة وفند
آراءه (انظر بحث أسين بلانيوس عن « ابن مسرة ومدرسته » Asin Palacios: Ibn Masarra y su
escuela — en Obras escogidas, ed. Madrid, 1946, I, p. 44).

وأما ابن الحجام (ت ٣٤٦/ ٩٥٧) فيذكر ابن فرحون في ترجمته أنه كان يشبه في أموره
يحيى بن عمر (ديباج ص ١٣٥) غير أنه بالرغم من ذلك ظل كتاب « الزهد » ليمين بن رزق
يتدارس في الأندلس طوال القرن الرابع الهجري ، وكان الذي يقوم بنشره زاهد سجلياسي الأصل يدعى
جساساً ، كان يقيم في مجريط « مدريد » (انظر ابن الفرضي : تاريخ ت ٣٢٣ وكذلك ت ٨٠٩) .

إلا أن كثيراً من الفقهاء لم يبلغوا في التطرف ما بلغ يحيى ، فلم يروا بأساً في حضوره ؛ وكانت حجة يحيى وأنصاره في ذلك هي أنه من الاستخفاف بالقرآن والسنة أن يُتَلَكَّى فلا يتعظ الناس ولا تلين قلوبهم بينما يفعلون إذا أنشدهم أحد بيتاً من الشعر . وقد ضاق يحيى من أجل تشدده في ذلك بعض المتحمسين لهذا المسجد فَدَسُّوا إليه رجلاً أندلسياً حسن الصوت أتى إلى مسجده ، حتى إذا فرغ من صلاة الظهر استهل قارئاً الآية الكريمة « ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه... »^(١) إلى آخر الآية ، مُعَرِّضاً يحيى ، وكانت عاقبة ذلك كما يرويها الدباغ والمالكي أن يحيى دعا على هذا القارئ فعمى أو مات على خلاف في ذلك^(٢) . على أن يحيى بن عمر لم يأت بجديد في فتواه بالنهي عن حضور مسجد السبت ، بل كان مقلداً في ذلك لأستاذه الحارث بن مسكين (ت ٢٥٠/٨٦٤) الذى وَلَّى قضاء مصر . فقد أُثِرَ عن ابن مسكين أنه هدم مسجداً كان قد بُنِيَ في الصحراء فَيُجْتَمَعُ فيه للقراءة والقصص وتعبير الرؤيا ، ونص ابن فرحون على أن يحيى تبع رأى الحارث بن مسكين في ذلك ، كما تبع يحيى بعد ذلك أبو عمران الفاسي حين أفق بهدم مسجد بُنِيَ بجبل فاس^(٣) .

وليحيى بن عمر كتاب يسميه ابن فرحون « الوسوسة »^(٤) . ولعل ابن الأبار أكثر منه دقة إذ يقول إنه « وساوس إبليس (أو الشيطان) وكيدته » ، وقد كان يحيى يقرئه بالقيروان ، وسمعه هناك منه تلميذه الأندلسي حسين بن ابراهيم بن خالد الإلبيري الذى حدث به في سنة ٢٧١/٨٨٤^(٥) ، وعن حسين هذا

(١) القرآن الكريم : سورة البقرة آية ١١٤

(٢) انظر تفصيل هذه القصة في الدباغ : معالم الإيمان ١٥٩/٢ — ١٦٠ والمالكي :

رياض ٣٩٩/١

(٣) الدباغ ص ١٠٧

(٤) نفس المرجع ص ٣٥٢

(٥) ابن الأبار : تكملة الصلة (المجلدان الخامس والسادس من المكتبة الأندلسية نشر فرانسكر

كوديرا — مدريد ١٨٨٦) ت ٧٢

رواه نصر بن ففتح بن خالد الأندلسي واشترك في إذاعته^(١). ولسنا نعرف على وجه التحديد موضوع هذا الكتاب، وإن كان يغلب على الظن أنه رد فيه على البدع المختلفة أيا كان أصلها ومصدرها ودافع عن المبادئ السنية في حرارة وقوة. ولكن يحكي لم يكن سنياً فقط بل كان مالكياً لا يدين بالولاء إلا لمذهب مالك وحده دون المذاهب شأنه شأن الغالبية الساحقة من فقهاء بلده، وقد جعله هذا يخوض غمار معارك أخرى ضد المذاهب الفقهية التي — على الرغم من اعتصامها بجبل السنة والجماعة — إلا أنها اعتبرت في المغرب خطراً يهدد البلاد المذهبية.

وقد كان اصطدام يحيى بالحنفيين (أو العراقيين كما كانوا يسمونهم في إفريقية) عنيفاً قاسياً تَرَكَّتْ عليه هذه الحنة الشديدة التي تعرض لها يحيى والتي تحدَّثنا عنها فيما سبق. وقد رأينا كيف بطش القاضي الحنفي ابن عبدون بفقهاء المالكية، وحاول أن يفعل ذلك بيحيى لولا استخفاؤه وتستر ابن هارون قاضي تونس عليه. وترد بعض المراجع المالكية هذا الاضطهاد لا إلى سبب ديني مذهبي، بل إلى عداوة شخصية بين الرجلين مَرَدُّها حَسَدُ ابن عبدون ليحيى لما رآه من تعظيم الناس له وثنائهم عليه^(٢).

وإذا كان يحيى بن عمر قد ناضل عن المذهب المالكي بقوة وعزم ضد الحنفية الذين كانوا يمثلون أقوى خصم مُنِيتَ به المالكية في عصره، فإنه لم يَقُتْهُ أن يفند كذلك مبادئ المذهب الشافعي رغم أن أنصار هذا المذهب لم يكونوا من القوة بحيث يعنون خطراً حقيقياً على مذهب الإمام مالك^(٣). ولو أننا ألقينا نظرة عامة على المغرب الإسلامي لوجدنا أن الشافعية لم يُقَدَّرْ لها أن

(١) نفس المرجع ت ١١٨٨

(٢) ابن حارث الحشني: طبقات... ص ١٣٥ و Clases des Savants... p. 218.

(٣) انظر ما كتبه عن الشافعية في إفريقية فوندرهيدن: M. Vonderheyden: La Berberie : Orientale..., p. 141—142.

تظفر بعدد من الأنصار الأقوياء إلى حدٍّ ما إلا في الأندلس في منتصف القرن الثالث الهجرى ، ولسنا نعى بذلك أن الشافعية قد لقيت قبولا حسناً في الأندلس ، فنحن نعرف أن الفقهاء المالكيين والعامّة قد تعقبوا كل نزعة شافعية . ولكن أنصار المذهب الجديد كانوا في الأندلس أكثر منهم في إفريقية على أية حال^(١) . وربما كان هذا هو السبب في أن الفقهاء الذين حملوا مئونة الرد على الشافعية وإبطال حججهما في إفريقية كان معظمهم من أصل أندلسي ، وقد كان يحيى بن عمر من أبرز هؤلاء ، فآلف في ذلك كتابه « الرد على الشافعي »^(٢) ولسنا نعرف أن يحيى قد ناظر أحد الشافعية بشكل مباشر ، إلا أنه من المؤكد أنه عرف الكثير عن هذا المذهب أثناء دراسته في مصر ، لاسيما وأن الفسطاط أصبحت مركزاً للفقهاء الشافعي منذ استوطنها إمام هذا المذهب حتى توفي في سنة ٢٠٤ / ٨١٩ ، فمن المعروف أن يحيى درس في مصر على حرملة بن يحيى تلميذ الشافعي واحتفظ لنا الخشني ببعض الأحاديث التي تلقاها منه^(٣) . وقد اشترك مع يحيى ابن عمر في الرد على الشافعية فقيه آخر من أصل أندلسي استقر مثله في القيروان ، ذلك هو يوسف بن يحيى المغامى (ت ٢٨٨ / ٩٠٠) الذي آلف رده على الشافعية في عشرة أجزاء^(٤) .

رأينا جانباً من الجهد الذي بذله يحيى بن عمر في الدفاع عن عقيدة أهل السنة ضد ما ظهر في إفريقية من طوائف مبتدعة ، ورأينا كيف دافع عن المذهب المالكي في صلابة وقوة . وقد استغرق هذا النضال حياة الفقيه الأندلسي

(١) عن الشافعية في الأندلس راجع : M. Asin Palacios: Abenházam de Córdoba y su Historia Crítica de las Ideas Religiosas (Madrid, 1927—32), I, p. 123—130; José López Ortiz: Recepción de la escuela malequí..., p. 116—117.

(٢) ابن فرحون : الديباج ص ٣٥٢ ، وابن حارث الخشني : طبقات . . . ص ١٣٥ ، Classes des Savants..., p. 218.

(٣) ابن حارث الخشني : طبقات . . . p. 31, 33. Classes des Savants..., p. 31, 33.

(٤) انظر ترجمته في المقرئ : نفح الطيب ٣ / ٢٧٥ ، وابن الفرضي : ت ١٦١٣ ، والمحمدي :

ونشاطه العلمى ، إلا أن حياة الانقطاع والجهاد التى كرس لها نفسه فى آخر حياته بسوسة كان لها صدى فى ثقافته ، فوضع كتاباً فى « فضائل المنستير والرباط » وآخر فى « أحمية الحصون »^(١) لا نعرف عنهما الآن شيئاً ، ولو وُجِدَا لألقيا ضوءاً قوياً على تاريخ « الرباط » فى الإسلام .

وقد روى يحيى أحاديث نبوية احتفظت لنا المراجع ببعضها ، وعلى الرغم من ذلك فمن الإسراف أن نسمى يحيى « محدثاً » ، وإن كانت هذه الأحاديث قد استُغِلَّت فى الصراع الذى نشب فى الأندلس بين الفقهاء والمحدثين ، فقد حاول ابن حزم الظاهرى أن يستند إلى هذه الأحاديث فى تصوير الإمام مالك بصورة المُحدث الذى يقتصد فى استعمال « رأى » وينفر من الإغراق فيه . وكان ابن حزم بارعاً فى جمع هذه الأحاديث التى اعتمد عليها ليشن على المالكية الأندلسية حملة عنيفة سافرة^(٢) .

تلاميذ يحيى بن عمر :

تحفل كتب التراجم بأسماء من درسوا على يحيى بن عمر من المغرب الإسلامى كله . ولسنا نكاد نجد قفياً إفريقياً من فقهاء القرن الرابع الهجرى

(١) ابن فرحون : الديباج ص ٣٥٢ ويبدو أن ما نقله ابن حارث الحشنى والمالكي فى طبقات علماء إفريقية وفى رياض النفوس عن يحيى من أحاديث فى فضل المغرب أو عن بعض نساك إفريقية مأخوذ عن هذين الكتابين . وقد أشار بونس بويجس فى بحثه عن « المؤرخين والجغرافيين الأندلسيين » إلى أن يحيى بن عمر كان له نشاط تاريخى إلا أن كتبه قد ضاعت . انظر : F. Pons Boigues: Ensayo biobibliográfico sobre los historiadores y geógrafos árabe españoles (Madrid, 1898), p. 392.

(٢) يخلط كثير من الباحثين بين الفقه والحديث والواقع أن بين هذين العاملين الإسلاميين فرقاً واضحاً نراه فى الأندلس بصورة جلية قاطعة ، بل إن الصراع احتدم فى هذه البلاد بين طائفتي المحدثين والفقهاء بشكل بالغ العنف ، ولا يتسع المجال هنا لتفصيل مراحل هذا الصراع بل يكفى هنا أن نشير إليه بصفة عابرة حتى تتاح الفرصة لتفصيله فيما بعد . والأحاديث التى ينقلها ابن حزم عن يحيى بن عمر قد احتفظ الحميدى بها فى ترجمته ليحيى (جذوة المقتبس ص ٣٥٤ - ٣٥٥) كما أورد بعضها ابن حزم نفسه فى كتابه « الأحكام فى أصول الأحكام » (ط . القاهرة ١٣٤٦ هـ) ٥٧/٦ و ٣٥/٨ .

إلا وقد سبقت له التلمذة على يحيى . ومن أشهر من أخذ عنه أخوه محمد بن عمر الذى شاركه فى جانب كبير من رحلته ، وكان أصغر سناً منه ولكن مكانته كانت كبيرة فى بلده ، على أنه لم يبق فى إفريقية كثيراً بعد موت أخيه إذ سرعان ما نجده فى مصر حيث تلقى عليه أكبر أساتذتها من أمثال المؤرخ المشهور أبى سعيد ابن يونس والفقيهين حمزة بن محمد الكنانى ومؤمل بن يحيى الأسوانى . كذلك روى عنه من أهل الأندلس خالد بن سعد القرطبى . وقد توفى محمد بمصر سنة ٩٢٢/٣١٠ ، وإلى محمد هذا يرجع الفضل فى الاحتفاظ ببعض أخبار أخيه يحيى (١) .

وفى إفريقية بقى كثير من تلاميذ يحيى ينشرون كتبه وأخباره ويواصلون حملاته العنيفة على البدع والأهواء ، وكان هؤلاء فضل كبير فى النضال المرير الذى واجهوا به سلطان الفاطميين فى إفريقية حتى اضطروا أخيراً إلى البحث لهم عن مقر آخر وجدوه فى مصر آخر الأمر . ومن هؤلاء أبو العرب محمد بن أحمد التميمى الذى تفقه ببجي وسائر أصحاب سحنون وهو من أغزر المؤلفين إنتاجاً سواء فى الفقه أو فى التاريخ ، وقد ألف « طبقات علماء إفريقية » الذى يعتبر ثروة تاريخية قيمة ، وهو من أقدم المراجع التى تناولت التاريخ للحياة الفكرية فى هذه البلاد ، وقد أصابت أبا العرب محنة الشيعة فسُجنَ وقيدَ فترة من الزمن ، وتوفى سنة ٩١٥/٣٠٣ (٢) .

كذلك أخذ عن يحيى أبو بكر محمد بن محمد اللباد ، وقد تفقه به وبأخيه محمد ، وبقاضى القيروان ابن طالب ، واقتصر على ما درسه فى بلاده فلم تكن له

(١) انظر ابن الفرضى : تاريخ . . ت ١٥٢ ؛ ويلاحظ أن ابن الفرضى جعل سنة وفاته فى سنة ٩١١/٢٩٩ ؛ إلا أنه ترجم فى موضع آخر لمن يسميه محمد بن عمر بن يوسف — تحت رقم ١١٧٩ — فقال إن وفاته كانت سنة ٣١٠ ، ولعل ابن الفرضى جعل منه شخصيتين مختلفتين . وانظر الحميدى : جذوة ت ١٠٩ ، المالكي : رياض ٢٠٣/١ .
(٢) ابن فرحون : الديباج ص ٢٥٠ — ٢٥١

رحلة ولا حج ، ويسميه ابن فرحون « آخر شيوخ وقته » كما ينص على أنه كان لا يعدل ببيحي أحداً ، فقد كان يقول « ما رأيت أفتقه من ابن طالب إلا يحيى بن عمر »^(١) ، وله كتب كثيرة في الفقه ، وتوفي سنة ٩٤٤/٣٣٣^(٢) .
ومن تلاميذه المعروفين أبو العباس عبد الله بن أحمد الأبياني التونسي الذي تلمذ على يحيى وطبقته من فقهاء عصره ، وتوفي سنة ٩٦٣/٣٥٢ عن سن عالية تبلغ المائة^(٣) .

كذلك عبد الله بن مسرور المعروف بابن الحجام ، الذي يذكر ابن فرحون أنه « كان يُشَبَّه في أموره ببيحي بن عمر » وكانت وفاته سنة ٩٥٧/٣٤٦^(٤) .
وعن هذه الطبقة من تلاميذ يحيى أخذ فقيه القيروان الأشهر أبو محمد عبد الله بن أبي زيد الذي أصبحت « رسالته » من دعائم الفقه المالكي لا في المغرب وحده بل في العالم الإسلامي كله ، وتوفي ابن أبي زيد في سنة ٩٩٦/٣٨٦^(٥) .
أما في الأندلس فلم يكن أثر يحيى بأقل منه في إفريقية ، بل إن تلاميذه الأندلسيين كانوا أكثر من الإفريقيين ، وربما رجع ذلك إلى عصبية أهل الأندلس لعالم أصله من بلادهم . وقد تلمذ على يحيى علماء من جميع أنحاء الأندلس ، والذي نلاحظه بصفة خاصة أن أكبر عدد من تلاميذه كان من الثغر الأعلى في أقصى شمال الأندلس من أمثال وشقة HUESCA وتطيلة TUDELA وسرقسطة ZARAGOZA : فابن الفرضي يترجم من تلاميذه بهذه البلاد فقط لثلاثة عشر عالماً ، ولأقل من هذا العدد في سائر أنحاء الأندلس ، ولسنا ندرى سبباً واضحاً لذلك إلا أن يكون هذا التشابه الذي جمع بين بلاد الثغر الأعلى في الأندلس

(١) نفس المرجع ص ١٣٥

(٢) نفس المرجع ص ٢٤٩ — ٢٥٠

(٣) نفس المرجع ص ١٣٦

(٤) نفس المرجع ص ١٣٥ — ١٣٦ وكذلك ابن حارث الحشني : طبقات . . . ص ١٧٦ ،
Classes des Savants... , p. 265.

(٥) ابن فرحون : ديباج ص ١٣٧ — ١٣٨

وبين ثغور إفريقية حيث اشتغل يحيى بن عمر بالمرابطة والتدريس بأخرة من عمره ، فالثغور الأندلسية من أمثال سرقسطة ووشقة وتطيلة كان شأنها شأن سوسة والمنستير ، إذ أن جميعها كانت مراكز للدفاع عن المسلمين وللإغارة على من كان يتأخهم من النصارى ، وكان من الطبيعي أن يهتم الطلبة الأندلسيون من تلك البلاد بالتمهدة على شيوخ الثغور الإفريقية حتى يأخذوا عنهم فنون العلم وأساليب الجهاد في آن واحد ، وهذا هو ما يفسر لنا كثرة إقبال الأندلسيين الثغريين على دروس يحيى بن عمر في القيروان وسوسة .

ويعتبر ابن السندی الوشقي أكثر تلاميذ يحيى ملازمة له ، وهو الذي روى عنه موطأ مالك برواية يحيى بن بكير كما سبق أن ذكرنا ، وقد ولى قضاء وشقة في أيام عبد الرحمن الناصر ، وكانت إليه الرحلة من جميع أنحاء الثغر الأعلى وكانت وفاته سنة ٩٤٦/٣٣٥^(١) .

ومن تلاميذه الثغريين محمد بن شجاع الوشقي الذي أثنى عليه ابن الفرضي رغم دينوته ببعض الآراء الشيعية مثل قوله بنكاح المتعة . وقد قتل ابن شجاع في برشلونة سنة ٩٣١/٣٠١^(٢) .

ومن الوشقيين أيضاً منتيل بن عفيف المرادي الذي سمع كثيراً من يحيى ثم انصرف إلى الأندلس فكانت له بها رئاسة ، وتوفي ببربستر BARBASTRO سنة ٩٢٩/٣١٧ ؛ ويوسف بن عيشون الذي كان من مجاهدي الثغر ويقال إنه افتك مائة أسير مسلم من أسرى المسيحيين وتوفي سنة ٩٢١/٣٠٩ ؛ وسعيد بن كثير المرادي (ت ٩١٨/٣٠٦) ؛ وصالح بن محمد المرادي (ت ٩١٤/٣٠٢)^(٣) .

ومن تطيلة سمع منه سليمان بن سلمة ؛ وسعيد بن مروان الحضرمي (ت

(١) ابن الفرضي : تاريخ . . . ت ٦٨٥

(٢) ابن الفرضي : تاريخ . . . ت ١١٥٦ ، والحميدي : جذوة ت ٧٣

(٣) ابن الفرضي : تاريخ ت ١٤٧٩ ، ١٦١٨ ، ٤٨٥ ، ٦٠٠

(٩٤٦/٣٣٥)؛ ومحمد بن الشبل القيسي (ت ٩٦٤/٣٥٣) الذي ولى الصلاة بتطيلة وكان يرحل إليه من سائر مدن الثغر؛ ومحمد بن فتح؛ وعامر بن موصل الذي كان من كبار الزهاد بالأندلس (ت ٩٠٣/٢٩١)^(١).

ومن سرقسطة رحل يوسف بن عابس المعافري وابنه أحمد (٩٠٩/٢٩٧) فلقيا يحيى وأخذاه عنه وعادا فنشرا علمه في سرقسطة ووشتة^(٢).

أما قرطبة فقد تلمذ من أهلها على يحيى فقيهان كان لهما أعظم مكانة في الأندلس: أولهما أحمد بن خالد المعروف بابن الحباب (ت ٩٣٤/٣٢٢)، وقد جاب ابن الحباب معظم أنحاء العالم الإسلامي، ففضلا عن دراسته على يحيى وطبقته في إفريقية فإنه درس في مصر وجاور بمكة ودخل اليمن ورحل إلى إقريطش وعاد إلى قرطبة فأصبح بها من أعلام من جمعوا بين الفقه والحديث^(٣)؛ وأما الثاني فهو محمد بن مسور بن عمر القرطبي الذي يذكر ابن الفرضي عنه أنه رحل ليحج سنة ٢٦٨ فاقصر على الأخذ عن يحيى بن عمر واختص به وحكى عنه كثيراً من الأخبار، وكان مشاوراً في الأحكام منذ ولى الملك عبد الرحمن بن الناصر، وكانت وفاته سنة ٣٢٥ (٩٣٧)^(٤).

ولو أننا استقصينا أسماء جميع من درسوا على الفقيه الأندلسي نزيل إفريقية لطل بنا الأمر، ولكن يكفي أن نشير إلى أن المراجع احتفظت لنا بأسماء كثيرين منهم من مدن أندلسية مختلفة: من طليطلة، وإشبيلية، وإلييرة، وجيان، وبجانة، وريه^(٥). . . الخ.

(١) نفس المرجع: ت ٥٥٥، ٤٩٥، ١٢٧٩، ١٢٦٩، ٦٢٩

(٢) نفس المرجع: ت ١٦١٩، ٧٢

(٣) نفس المرجع: ت ٩٤، الحميدى: جذوة ت ٢٠٤، ابن فرحون: ديباج ص ٣٤—٣٥

(٤) ابن الفرضي: تاريخ ت ١٢١١

(٥) نفس المرجع: ت ١٢٧٣، ٩٤٣، ٤٩٠، ٦٢٣، ٦٩٢، ١٢٤٣

فلنجتريء بهذا القدر فهو يدلنا على مدى ما قدر ليحيى من انتشار علمه في موطنه من بلاد الأندلس رغم نزوحه عنها منذ صباه .

فقّه يحيى بن عمر :

إذا استثنينا هذا النص الذى تقدمه الآن فإنه يمكننا أن نقول إنه لم يُحْتَفَظْ لنا بشئ من الكتب الكثيرة التى وضعها يحيى بن عمر الأندلسى ، على أنه ليس معنى ذلك أن ذكر يحيى قد اندثر ، فقد احتفظت لنا بعض كتب الفقه المتأخرة ببعض آرائه وفتاويه .

والذى نلاحظه على ما استطعنا جمعه من آراء يحيى بن عمر هو أن معظمها يدخل فى نطاق الموضوع الذى من أجله جمع كتاب « أحكام السوق » أى فى المسائل التى تعرض للناس فى معاملاتهم وحياتهم اليومية . ولعل بعضها كان يدخل ضمن كتاب « أحكام السوق » الذى قدّم لنا الونشريشى مختصره هذا ، ذلك أننا نرى معظم هذه الآراء فى أبواب « البيوع » من كتب الفقه المالكي ، وهى التى خصصت لقوانين المعاملات ونظمها . وقد أورد ابن ناجى التنوخى فى شرحه على رسالة ابن أبى زيد القيروانى بعض تعليقات ليحيى بن عمر على فقرات من موطأ الإمام مالك وآراء أفتى بها^(١) ، واحتفظ ببعض ذلك أيضاً ابن فرحون

(١) مثل رأيه فى الكرسة وأنها ليست من أنواع الطعام فلا تجوز الركاة فيها . راجع رسالة ابن أبى زيد القيروانى وعلى حواشيتها شرحاً ابن ناجى التنوخى وأحمد بن محمد الفاسى المعروف بزروق (ط . القاهرة ١٩١٤) ١٠٨/٢ (والكرسة هى الجلبان الصغير الحب وهى الأصل العربى لكلمة Alcarceña الإسبانية — انظر — R. Dozy: Supplement aux Dictionnaires Arabes, ed. Leyden— Paris, 1927, II, p. 456).

كذلك انظر ما نقله ابن ناجى عن رأيه فى تضمين صاحب الحمام (١٥٣/٢ — ١٥٤) وفى العربية (١٦٨/٢) وفى إقراض الأرض المزروعة (١٢٤/٢) وفى السلم فى العروض والريق والحيوان (١٣٥/٢) .

في كتاب تبصره الحكم^(١)، وأبو الوليد سليمان بن خلف الباجي في شرحه على موطأ مالك المسمى بالمنتقى^(٢).

كتاب أحكام السوق ومكانه من كتب الحسبة :

أما كتاب « أحكام السوق » الذي تقدمه اليوم فليست قيمته تنحصر في كونه مجموعة من الآراء والفتاوى لفقهاء من أكبر فقهاء عصره ، بل للموضوع الذي تناولته هذه الآراء ، فهي متعلقة بالمعاملات اليومية للشعب وما يعرض للناس في مرافقهم وأسواقهم وبيعهم وشرائهم وما إلى ذلك مما يطلعنا على دقائق حياة الناس ومما يمكن أن يصور لنا هذه الحياة تصويراً حقيقياً لا زيف فيه .

فهذه الرسالة التي تقدمها تدخل في نطاق الكتب والرسائل القليلة التي نعرفها اليوم عن « الحسبة » في الغرب الإسلامي^(٣)، بل إنها تُعتبر أول ما نعرفه

(١) تبصرة الحكم في أصول الأفضية ومناهج الأحكام (ط . القاهرة سنة ١٣٠١ هـ) انظر فيه رأيه في الشهادة وتصحيحها (٢٥٧/٢) وفي قتل الغيلة (٢٥٤/١) وفي مسائل متعلقة بالمرافق العامة (٢٦٥/٢) .

(٢) انظر تفسيره للحديث النبوي « لا ضرر ولا ضرار » (المنتقى ط . القاهرة ١٣٣٢ هـ) ٤٥/٦ . ويلاحظ أن يحيى بن عمر أورد هذا الحديث نفسه حينما تعرض للكلام عن بيع أهل البلاء المائع من الطعام في كتاب أحكام السوق (انظر النص فقرة ٤٢) .

(٣) كان أول ما نشر من رسائل الحسبة هو « كتاب الحسبة » للسقطي الذي قام بتحقيقه ووقف على طبعه المستشرقان الأستاذان ليني بروفنسال وكولان مع تقديم تاريخي وفهرس بالمصطلحات والألفاظ، تحت عنوان *Un manuel hispanique de hisba: Traité d'Abū 'Abd Allāh Muḥammad as-Sakaṭī sur la surveillance des corporations et la répression des fraudes en Espagne Musulmane*, Paris, 1931.

ثم تبع ذلك نشر ليني بروفنسال لنص رسالة ابن عبدون في الحسبة في المجلة الأسبوعية *Journal Asiatique*, t. CCXXIV, 1934, p. 177—299. تحت عنوان *Un document sur la vie urbaine et les corps de métiers à Seville au début du XII^e siècle: Le traité d'Ibn 'Abdūn*. وقد قام ليني بروفنسال بترجمة رسالة ابن عبدون إلى الفرنسية والتعليق عليها تحت عنوان *Seville musulmane au début du XII^e siècle*, Paris 1947. وأتبع ذلك بترجمة إسبانية اشترك في وضعها =

من المؤلفات في هذا الموضوع فإنها ترجع إلى قريب من منتصف القرن الثالث بينما تعود أقدم رسالة نعرفها مما كتب فيه (وهي رسالة ابن عبدون) إلى القرن السادس الهجرى . ثم إن المؤلف — يحيى بن عمر — شخصية طريفة : نشأ في الأندلس واستقر في إفريقية ، وهو يصور حياة هذين البلدين اللذين عمل تشابه أوضاعهما وتشريعهما على المقاربة بين نظاميهما في الحياة ، بحيث يمكن أن نعتبر رسالته هذه صادقة الدلالة على كلا البلدين . وقد كان أهم ما عمل على التقريب بينهما وحدة التشريع ، فلسنا نبالغ إذا قلنا إن المذهب المالكي هو الذى ربط بين حياة أجزاء المغرب كله والأندلس برابط لم تنفصم عراه طوال العصور الوسطى .

ولسنا نقصد في هذا التقديم السريع أن نقوم بدراسة مفصلة لنظام الحسبة في الغرب الإسلامى^(١) وتطور التأليف فيه بل إننا سنقتصر على عرض خاطف للاكتب التى تناولت هذا الموضوع .

والمأمل لما وصل إلينا مما أُلّف في هذا الشأن يلاحظ أنه مر على دورين يمكن التمييز بينهما بصفة عامة ، وإن كان الفصل القاطع بينهما أمراً من العمر بمكان :

= مع المستشرق الإسباني الأستاذ غومز تحت عنوان *Sevilla musulmana a comienzos del siglo XII*, Madrid, 1948. كما ترجمها إلى الإيطالية أيضاً الأستاذ جابريللى تحت عنوان *Il trattato censorio di Ibn 'Abdūn sul buon governo di Siviglia*—Rendiconti de l'Acad. dei Lincei, ser. VI, vol. XI, p. 878—935.

وأخيراً قام ليفى بروفنسال بإعادة نشر رسالة ابن عبدون وألحق بها رسالتين في الحسبة : الأولى لأحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف والثانية لعمر بن عثمان بن العباس الجرسقى ، وذلك ضمن مجموعة طبعها المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة سنة ١٩٥٥ تحت عنوان « ثلاث رسائل في الحسبة » .

(١) يمكن الرجوع في ذلك إلى ليفى بروفنسال *L'Espagne Musulmane au X^e siècle. Institutions et vie sociale* (Paris, 1932), p. 185—184.

وكذلك نفس المؤلف : الجزء الثالث من تاريخ إسبانيا الإسلامية *Histoire de l'Espagne Musulmane*, III, p. 148—151. وانظر مقدمتى رسالتى السقطى وابن عبدون ، وكذلك بحث المستشرق

الإسباني جوثالث بالنثيا عن « بعض مظاهر الحياة الاجتماعية في إسبانيا الإسلامية » . A. González . Palencia: Aspectos sociales de la España Árabe (Madrid, 1946), p. 30—37.

١ — والدور الأول هو الذى كان فيه التأليف فى الحسبة غير مستقل بذاته بل باباً من أبواب الفقه . وذلك أن أول ما وجه الاهتمام فى المغرب إلى هذا الموضوع كان « موطأ مالك » الذى قامت عليه الحياة التشريعية فى هذه البلاد . وفى الموطأ أبواب متصلة بمعاملات الناس وبأسواقهم كانت هى العباد الأول لكل ما تناول الحسبة فى المغرب والأندلس ، لاسيما أبواب البيوع والقراض والكراء^(١) .

نقول « الحسبة » والحقيقة أن هذا الاصطلاح متأخر لم تعرفه الأندلس ولا إفريقية فى أول الأمر بل ظل يطلق عليها اسم « أحكام السوق » حتى فترة متأخرة . وينص ابن بشكوال الذى عاش فى القرن السادس الهجرى فى ترجمة أحد المحتسبين أنه ولى « أحكام الحسبة المدعوة عندنا بولاية السوق »^(٢) وقد حفظت لنا المراجع تراجم لبعض من ولوا السوق فى الأندلس خلال القرنين الأولين من حياتها الإسلامية^(٣) . ويتبين لنا من هذه التراجم مدى ما أولاه الأندلسيون للسوق من عناية واهتمام منذ فترة مبكرة . ويذكر ابن الفرضى فى ترجمته لقرعوس بن العباس بن قرعوس القرطبي (ت ٨٣٥/٢٢٠) أحد تلاميذ الإمام مالك بن أنس أن أباه كان يتولى السوق بالأندلس فكان يشتد على أهالى الرّيب ويضرب الناس ضرباً شديداً ، وقد ظلت قسوته تغلق ضمير ابنه قرعوس حتى سأل الإمام مالكا عما إذا كانت هذه القسوة ستحسب عليه من سيئاته يوم

(١) وقد ترجم كتاب البيوع من موطأ مالك إلى الفرنسية ، قام بذلك ف . پلتيه F. Peltier: Le livre des Ventes du Mouwatta de Malik ben Anas, Alger, 1911.

(٢) هو ابن المشاط الرعيني القرطبي (ت ١٠٠٦/٣٩٧) — انظر ابن بشكوال : الصلاة ت ٦٧٥ (ص ٣٠٢) . إلا أن ابن فرحون فى حديث له عن ابن عاصم القرطبي (ت ٨٦٩/٢٥٦) يقول إنه كان « محتسباً » بالأندلس (تبصرة الحكم ١١٢/٢) ، على أن الذى نراه هو أن ابن فرحون استعمل هذا الاصطلاح المتأخر لشيوعه فى عصره فقط ، أى أن ابن عاصم لم يكن يحمل لقب « محتسب » وإن كان يقوم بعمله فعلاً .

(٣) راجع ابن الفرضى : تراجم ٣ ، ١٦٥ ، ٢١٤ ، ٢٦٥ ، ٣٤٩ ، ١١٠٥ وابن فرحون : ديباج ص ٢٣١

القيامة . ويبدو مما حفظه لنا ابن الفرضي من أخبار العباس بن قرعوس هذا أنه كان من قوة النفوذ بحيث أن أحكامه كانت تسرى حتى على الأمير الأموي في عصره^(١) . ولعل من مظاهر اهتمام الأندلسيين بما يتعلق بالمعاملات أن بعض كبار الفقهاء كانوا يختصون بفتوى أهل السوق مثل محمد بن فيصل الحداد القرطبي (ت ٣٢٧/٩٣٨)^(٢) .

وقد اعتمد الأندلسيون — كما ذكرنا — في كل ما كان يعرض لهم من مسائل السوق على موطأ مالك . وقد أدرك من لحق مالكا من تلاميذه الأندلسيين مدى ما لآراء هذا الإمام من قيمة وخطر في التشريعات الخاصة بالمعاملات لديهم ، فكانوا يهتمون بمسائله واستفتائه عن مسائل خاصة بيئتهم الأندلسية مثل ما ينقله الإمام سحنون عن شيخه المصري عبد الرحمن بن القاسم من أن الأندلسيين سألوا مالكا عن إجارة رحي الماء ورأيه فيما إذا كانت تحمل مثل هذه الإجارة^(٣) .

على أن موطأ مالك لم يكن ليستوعب كل المسائل التي يحتاج إليها الشعب الأندلسي في تنظيم معاملاته وأسواقه ، فلم يكن لديهم بد من أن يلجأوا إلى كبار أصحاب مالك وتلاميذه الملازمين له ، ولعل أكبر هؤلاء التلاميذ وأعلامهم شأنًا في الفقه بعده هو عبد الرحمن بن القاسم المصري (ت ١٩١/٨٠٦) ، فعن ابن القاسم أخذ الفقهاء الذين قام عليهم المذهب المالكي سواء في الأندلس أو في الشمال الإفريقي .

ويعتبر عيسى بن دينار (ت ٢١٢/٨٢٧)^(٤) أهم تلاميذ ابن القاسم

(١) ابن الفرضي : ت ١٠٨٢

(٢) نفس المرجع : ت ١٢١٧

(٣) عبد السلام بن سعيد المشهور بسحنون : المدونة الكبرى ١١/٦٥

(٤) عن عيسى بن دينار راجع ابن الفرضي ت ٩٧٢ والحيدى : جذوة ٦٧٨ ، ابن فرحون :

ديباج ص ١٧٨

الأندلسيين وأكثرهم عناية بَتَلَقَّى الفقه عنه ، وقد سحِبَ أستاذه المصرى زمنًا طويلاً دَوَّنَ أثناء سماعه عنه فى عشرين كتاباً ، وقد ظل بعد عودته من المشرق مستشاراً لقضاة الأندلس فى قرطبة حتى وفاته . على أن عيسى لم يكن مجرد ناقل أمين ، بل كانت له مشاركته الفعالة فى الفقه ، إذ ألف فيه « كتاب الهداية » فى عشرة أجزاء . ويهمننا من هذا الكتاب الجزء الذى تناول فيه عيسى « البيوع » فقد كان مثاراً للإعجاب العلماء فى عصره وبعد ذلك بزمن طويل . وينص ابن الفرضى على أن أحد تلاميذ عيسى وهو أبو زيد عبد الرحمن بن ابراهيم (ت ٢٥٨/٨٧١) خرج إلى المشرق بكتاب البيوع هذا فعرضه على الفقيه المدنى ابن الماجشون تلميذ الإمام مالك ، وقرأه عليه فصلاً فصلاً ، فأبدى هذا إعجابه الخالص بالكتاب وثناؤه على مؤلفه^(١) . وتحدث ابن حزم عن هذه المجموعة الفقهية فقال إنها أرفع كتب تُجمعت فى معناها على مذهب مالك وابن القاسم ، واختص بالذكر كتاب البيوع من بينها^(٢) .

ولعلنا لا نسرف إذا قلنا أن النصف الأول من القرن الثالث الهجرى كان هو « العصر الذهبى » للفقه المالكي بالأندلس ففيه وصل التأليف الفقهى إلى أوجِه ، وعلى الأسس التى وضعها شيوخ هذه الفترة قامت حياة الأندلس حتى خمود جذوة الإسلام فى هذه البلاد . وأبرز هؤلاء الفقهاء أربعة : عبد الملك ابن حبيب (ت ٢٣٨/٨٥٢) صاحب الواضحة ، والعتبى (ت ٢٥٥/٨٦٨) صاحب المستخرجة أو العُتْبِيَّة ، ويحيى بن ابراهيم بن مزين (ت ٢٥٩/٨٧٢) صاحب تفسير الموطأ ، ومالك بن على القَطَنِى (ت ٢٦٨/٨٨١) صاحب المختصر الذى وضعه فى الفقه ، وجميع هذه الكتب أثنى عليها ابن حزم أطيب الثناء

(١) ابن الفرضى : تاريخ ٢٧١/١

(٢) عن المقرئ : فتح الطيب ١٦١/٤ — ١٦٢

في رسالته في فضل الأندلس^(١)، لاسيما الكتابان الأولان، وقد أشرنا فيما سبق إلى انتشارهما في المغرب فضلاً عن الأندلس، ومن الطبيعي أن تتناول هذه المؤلفات مسائل المعاملات مما يمكن معه اعتبار الأبواب المتعلقة بالبيع منها داخلة في صميم التأليف في «الحسبة» في دورها البدائي الأول. ويدلنا على ذلك أنه إذا تصفحنا الرسائل التي أفردت في العصور المتأخرة لهذا الموضوع وجدناها حافلةً بالنقول عن هؤلاء الفقهاء. ونظرة إلى رسالة ابن عبد الرؤوف في «أدب الحسبة والمحتسب» تدلنا على ذلك، فالمرجع الأساسي له في كل ما كتب هو «واضحة» ابن حبيب؛ كما يورد ابن فرحون في الفصل الذي أفرده للأحكام المتعلقة بأصحاب الحرف من كتابه «التبصرة» كثيراً من آراء ابن حبيب التي تدخل في نطاق الحسبة، وهو ينقلها طوراً عن واضحة ابن حبيب وطوراً عن مختصر الواضحة لفضل بن سلامة^(٢).

هذا عن الأندلس، أما إفريقية فقد قدر للفقهاء المالكي فيها نهضة قوية في ذلك العصر نفسه أي في أوائل القرن الثالث الهجري، وذلك بفضل فقيه القيروان الأشهر سحنون بن سعيد (ت ٢٤٠/٨٥٤) ومدرسته. وقد تلمذ سحنون على ابن القاسم المصري ولازمه وجمع في سماعه منه كتابه المعروف باسم «المدونة» أو «المختلطة» الذي كان — وما زال — من أهم أصول المالكية في المغرب. ويكفي للتدليل على مكانة هذا الكتاب ما يذكره المقرئ من أنه كان من شروط الفقيه الذي له حق الفتيا في الأحكام والشرائع بالأندلس أن يكون حافظاً للموطأ والمدونة^(٣). والفصول التي تتناول المعاملات من مدونة سحنون يمكن اعتبارها كذلك من العناصر الأساسية لما كتب عن الحسبة فيما بعد. ولا غرو فإن كل

(١) نفس المرجع : ١٦١/٤ — ١٦٤

(٢) تبصرة الحكم (الفصل الثاني عشر) : ٢٢٧/٢ وما بعدها .

(٣) المقرئ : نفح الطيب ٧/٢

من ترجحوا للإمام القيرواني يهتمون بإبراز هذه الناحية من نظره في الفقه ، فهم يقولون إنه « أول من نظر في الأسواق ، وكانت قبل ذلك من عمل الولاية لا القضاة ، فنظر فيما يصلح من المعاش وما يغش من السلع ، وكان يجعل الأمانة على ذلك ، ويؤدب على الغش ، وينفي من الأسواق من يستحق ذلك ، وهو أول من نظر في الحسبة من القضاء وأمر الناس بتغيير المنكر »^(١) . وقد ذاع صيت سحنون في هذه الناحية وكان المرجع الأول للناس في ذلك في جميع أنحاء المغرب الإسلامي . ويدل على ذلك ما ذكره المالكي^(٢) من أنه كان يكتب ببعض أحكامه إلى قاضي الجماعة بقرطبة حتى يحذو على مثاله . وإذا كان هذا أثر سحنون في الأندلس فيمكن أن نتصور نفوذه في بلاده إفريقية ، وتكفيها في ذلك شهادة مؤرخ تونسي معاصر ثقة هو الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب باشا الذي يقول إن كثيراً من المؤسسات الشرعية في إفريقية مثل دستور أحكام السوق وغيرها مما يعود فضل إقامته إلى سحنون — ما زال سنة في إفريقية (تونس) إلى اليوم^(٣) .

على أن كل ما كتب في « أحكام السوق » — أو « الحسبة » كما سميت بعد — في جميع الكتب المتقدمة كما رأينا لم يفرد بالكتابة لذاته ، بل ورد مختلطاً بالمباحث الفقهية العامة المتعلقة بالمعاملات والبيوع ، وهذا هو الذي عيناها بالدور الأول البدائي لكتب الحسبة .

٢ — أما الدور الثاني فهو الذي بدأت فيه الكتابة في هذا الموضوع تتجسد وتستقل عن مباحث الفقه العامة سائرة في طريق التطور الطبيعي . وقيمة كتاب

(١) المالكي : رياض النفوس ٢٧٦/١ والنباهي : تاريخ قضاة الأندلس ص ٢٩

(٢) رياض النفوس : ٢٨١/١ — حيث يذكر أن سحنونا أرسل إلى القاضي محمد بن زياد

اللاخمي « يأمره » بمعاقبة من تفالس وتكرار الأدب والضرب عليه حتى يؤدي أو يموت .

(٣) الإمام المازري : ص ٢٦

« أحكام السوق » ليحيى بن عمر هي أنه أول كتاب مفرد يستحق أن يوضع على رأس هذه المرحلة الجديدة : مرحلة الاستقلال والاستقرار ، متيحاً المجال بذلك لمن ألفوا بعده ، فتوسعوا في تهذيب هذا اللون والرق به ووضع أصوله على ما نراه في الكتب المتأخرة مثل رسائل ابن عبدون والسقطي وابن عبد الرؤوف والجرسيفي .

على أنه إذا قارنا بين كتاب يحيى بن عمر وكتب من جاء بعده أمكننا أن نرى شيوع المباحث الفقهية في كتاب يحيى بشكل لا نراه في كتب المتأخرين ، وهي ظاهرة تدلنا على قرب عهد استقلال الكتابة في الحسبة عن الفقه ، فنحن نرى يحيى يكثر من النقل عن موطأ مالك وعن تلاميذه لا سيما المصريين منهم مثل ابن القاسم وابن وهب وأشهب ، ثم عن الطبقة التي تتلو هؤلاء مثل أصبغ ابن الفرج وأبي الطاهر بن السرح والحارث بن مسكين وابن عبد الحكم ، ثم بعد ذلك عن سحنون وابن حبيب ، هذا بينما لا تحفل الكتب المتأخرة كرسالة ابن عبدون بمثل ذلك كثيراً ، إذ نرى هنا أن قواعد الحسبة قد أصبحت أحكاماً مُقَنَّنة موجزة عارية عن التفصيل الفقهي .

وكون كتاب يحيى أول ما ألف في موضوع « أحكام السوق » يمكن أن نستشف منه تطور « الحسبة » باعتبارها نظاماً إدارياً إسلامياً ، فهو يمثل لنا على وجه التقريب الفترة التي بدأت تكتمل فيه هذه الوظيفة بالمغرب ، وتستقر واجباتها وتبعاتها ، بعد أن كانت مختلطة بالقضاء ، ونحن نرى هذا الفصل والتحديد بين اختصاص الوظيفتين بشكل أوضح وأضبط في الكتب المتأخرة بعد أن استقرت أوضاعها بصفة نهائية ، كما يمكن أن نميز في كتاب التبصرة لابن فرحون مثلاً^(١) .

(١) ابن فرحون : تبصرة الحكام ١/١٣ — ١٤

والكتاب يصور لنا الحياة الاقتصادية بكل دقائقها في إفريقية في منتصف القرن الثالث الهجرى ، ويمكن أن نفترض أن الحياة الأندلسية في هذا العصر لم تكن تختلف كثيراً عن حياة إفريقية ، ويرى يحيى بن عمر أن يسند الوالى أو الأمير وظيفة « صاحب السوق » إلى أوثق من يعرف ببلده ، وأول واجب على متولى هذا العمل هو أن يراقب العمل المتداولة في البلد فإن رأى فيها زيفاً — كأن تكون مخلوطة بالنحاس مثلاً — فعليه أن يتعقب المزيفين ويعاقبهم بكل قسوة ، كذلك ينبغى عليه أن يراقب الموازين والمكاييل وأن تكون لها مقادير معروفة متساوية . ونلاحظ هنا أن يحيى لا يُفَصِّلُ في بيان طرق التزييف أو غش المكاييل والموازين كما فصل السقطى بعد ذلك مثلاً ، وهذا أمر طبيعى تفسره ظروف الحياة التي لم تكن قد تعقدت بعد إلى ذلك الحد . على أن يحيى يشير من ذلك إلى ما كان معروفاً في أيامه ، ولا يكاد يترك سلعة ولا أهل حرفة دون أن يتكلم عنها ، وهو يتناول في ذلك مسائل اقتصادية عامة مثل التسعير ، والاحتكار ، والتخزين ، وعقوبة المُدَلِّس أو المُطَفِّف ، كما يتحدث عن مسألة توحيد الأسعار بأسواق البلاد المختلفة على أساس أسعار العاصمة ، وهو يرى أن الصواب في أن تنفرد كل بلد بأسعارها خلافاً لبعض متقدميه من الفقهاء .

وهو يضع قواعد صحية تهدف إلى المحافظة على سلامة السكان ونظافة المدينة وخططها وشوارعها والقيم الجمالية فيها ، فهو يتحدث عن الطين إذا كثر في الأسواق وتبعة السلطة الحاكمة في إزالته ، وعن فتح أبواب جديدة في الأزقة وعن حكم المبتلين والمرضى في بيع الطعام في السوق ، وهو يرى أن المحافظة على الصحة العامة تقضى منعهم من ذلك .

وفي الكتاب صورة للحياة الاجتماعية في إفريقية مثيرة للاهتمام ، فهو يحدثنا

عن الخمر ، والملاهي ، والغناء ، والموسيقى ومدى جواز الاستماع إليها ، ويتحدث عن الآلات الموسيقية وما يرى إباحته منها . وعن الحمامات التي كان لها في الحياة الإسلامية في العصور الوسطى أثر عظيم وأهمية بالغة ، وهو يشير إلى حالة المرأة في عهده ، وما ينبغي أن تكون عليه ، وما يحرم عليها فعله أو ارتدأؤه ، ونحن نعرف من ذلك بعض العادات التي جرى النساء على اتباعها في ذلك الوقت ، كما أننا نرى يحيى يتحدث عن النصارى واليهود والزنى الذي ينبغي عليهم أن يرتدوه حتي يمكن التمييز بينهم وبين المسلمين ، كما يتناول أيضاً عقوبة القذف .

ويحيى بن عمر لا يقتصر على الحديث عن أسواق المدينة بل هو يتحدث أيضاً عن المعاملات التي تتم بين المزارعين في القرى أو البوادي كما كان يطلق عليها ، كما يتحدث عن حكم القادمين من القرى لبيع بضاعتهم في المدن وما ينبغي عليهم .

ويعتبر هذا الكتاب وثيقة هامة في بيان حالة العمال والعلاقة بينها وبين صاحب العمل أو رأس المال في العصر الإسلامي ، فهو يحدد حقوق هؤلاء وأولئك والعقود التي تبرم بينهم وشروط صحتها ، وهو يضرب المثل بحالجي القطر والطحانيين .

والكتاب في كل ما يعرض من مسائل لا يتحدث عن فروض نظرية تفريعية كما تفعل كتب الفقه ، بل وقائع عملية استفتى في معظمها هذا الفقيه ، فهي بذلك أصدق تصويراً لواقع الحياة الإفريقية في عصره .

وقد اشتمل الكتاب على ألفاظ ومصطلحات يمكن أن ندرس تطورها وتاريخها إذا تتبعناها في كتب الحسبة المتأخرة . وكثير من هذه الألفاظ مشترك بين إفريقية والأندلس ، بدليل استقرارها في اللغة الإسبانية من بعد ، وقد

حرصنا على أن نحقق في حواشي الكتاب هذه الكلمات وآثارها في الإسبانية .
كما أننا عملنا كذلك على أن نستوفي في الحواشي تراجم من ورد ذكرهم فيه ،
وعلى تحقيق المسائل الفقهية والمتعلقة بالحسبة مع مقارنتها بما جاء في هذه الكتب .
وقد اجتهدنا في ذلك بقدر ما وسعنا ، وبالله التوفيق .

محمود على مكي

كتاب أحكام السوق

ليحيى بن عمر (*) رحمه الله تعالى ورضى عنه

١ — كتاب أقضية السوق ، مختصرة مما ينبغي للوالى أن يفعله فى سوق رعيته من المكىال والميزان والأقفة والأرطال والأواق وفيه : القضاء بالقيم ؛ وبيع الفاكهة قبل أن تطيب ؛ والخبازين ؛ والجزارين ؛ وبيع الدوامات والصور ؛ والغش والتدليس ؛ والملاهى والقذور المتخذة للخمر ؛ وصاحب الحمام ؛ وبكاء أهل الميت والخروج إلى المقابر ؛ وفيمن تمشى بالخلف الصرّار ؛ وفيمن يرش أمام حانوته ؛ وفى الطين إذا كثر فى السوق ؛ وفيمن يخفر حفيراً حول أرضه أو داره أو يحدث لداره باباً ؛ وفى اليهود والنصارى يتشبهون بالمسلمين ؛ وفى بيع أهل البلاء الشئ المائع ؛ وفى التطفيف ؛ ورفع السوق لواحد ؛ وفى المحتكر . مما سئل عن جميعه يحيى بن عمر فأجاب فيه ودوّن عنه رواية أبى عبد الله ابن شبل^(١) عنه .

٢ — قال يحيى بن عمر : ينبغي للوالى أن يتحرى (ص ٢٨٧) العدل ، وأن ينظر فى أسواق رعيته ، ويأمر أوثّق من يعرف ببلده أن يتعاهد السوق ، ويُعيّر^(٢) عليهم صنجاتهم وموازينهم ومكاييلهم كلها ، فمن وجدّه غير من ذلك شيئاً عاقبه على قدر ما يرى من جرّمه [وافتياته على الوالى ، وأخرجه]^(٣) من السوق حتى

(*) ورد فى الأصل « ليحيى بن عمر بن لبابة » ، راجع ما كتبناه عن نسبة الكتاب فى تقديمنا له (ص ٦٣ — ٦٤) .

(١) هو أبو عبد الله محمد بن سليم بن شبل الإفريقى سمع من سحنون وكان من الثقات . توفي سنة ٣٠٧ (٩١٩) — انظر ابن فرحون : الديباج المذهب ص ٣١٩ .
(٢) التمييز فى الموازين والمكاييل هو النسوية بين مقاديرها .
(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل وأثبتته الناسخ فى الحاشية .

تظهر منه التوبة والإنابة إلى الخير ، فإذا فعل هذا رجوت أن يَخْصَّصَ من الإثم وصَلَحَتْ أمور رعيته إن شاء الله . ولا يقبل النظر إن ظهر في سوقهم دراهم مُبْهَرَجَةٌ ومخلوطة بالنحاس بأن يشتد فيها ويبحث عن أحدثها ، فإذا ظفر به أناله من شدة العقوبة ، وأمر أن يطاف به الأسواق لينكله ويشرد به من خلفه ، لعلهم يتقون عظيم ما نزل به من العقوبة ، ويجبسه بعدُ على قدر ما يرى ، ويأمر أوثق من يجد بتعاهد ذلك من السوق حتى تَطْيِبَ دراهمهم ودنانيرهم ، ويحرزوا نقودهم ، فإن هذا أفضل ما يحوط رعيته منه ، ويعمهم نفعه في دينهم ودنياهم ، ويرتجى لهم الزلفى عند ربهم والقربة إليه إن شاء الله .

٣ — المكيال والميزان والأمداد^(١) والأقفزة^(٢) والأرطال^(٣) والأواق^(٤) :

قيل ليحيى بن عمر : القمح والشعير يباع عندنا بالمكيال أحدثها أهل الحوانيت ، وليست مما أحدث السلطان ، ولا يعرف لها أصل : فعند هذا كبيرة ، وعند هذا صغيرة ، ويسلم الناس فيها فيما بينهم وهي مختلفة . فانظر رحمك الله فيما يجوز في ذلك فَأُفْتِنَا به ، وأوضح لنا تفسير ما فضلك الله به .

(١) الأمداد جمع مد وهو كيل معين ، ويبدو أن هذه الكلمة مأخوذة من اللاتينية *Modius* وقد بقيت الكلمة العربية في اللغة القشتالية (الإسبانية) القديمة بهذا الشكل *Almud* وقد كان هذا الكيل شائعاً في إسبانيا في العصور الوسطى وإن كان استعمال هذا اللفظ للدلالة عليه قد تضاءل اليوم راجع معجم اللغة الإسبانية الذي وضعه المجمع اللغوي الملكي تحت هذه المادة وكذلك الترجمة الإسبانية لرسالة ابن عبدون في الحسبة *E. Lévi-Provençal, E. García Gómez: Sevilla a comienzos del siglo XII, Madrid 1948, p. 125.*

(٢) جمع قفيز وهو كيل يختلف حسب المناطق التي تستعمله وقد جاء استعمال هذا اللفظ في كتب الحسبة المتأخرة (السقطى ص ٢٨ — ٢٩ وابن عبدون : ثلاث رسائل في الحسبة ص ٤١) وقد بقيت هذه الكلمة أيضاً في الإسبانية بهذه الصيغ *Cahiz, Alcafiz, Alcafriz* . وهذا الكيل كان يختلف في إسبانيا بحسب الأقاليم المختلفة (راجع الترجمة الإسبانية لرسالة ابن عبدون ص ١٢٩) .

(٣) جمع رطل وقد كان الرطل في الأندلس يساوي ست عشرة أوقية أو نحو ٥٠٤ جرام (انظر مقدمة كتاب السقطى في الحسبة ص ٣٢) . وقد بقيت هذه الكلمة في الإسبانية بهاتين الصيغتين :

Arrelde, Arrate (انظر ترجمة رسالة ابن عبدون ص ١٢٤) .

(٤) جمع أوقية . انظر ما جاء عن هذه الكلمة في مقدمة رسالة السقطى ص ١٣

[لا يترك صاحب السوق مكاييل الحناتين مختلفة]*

٤ — قال يحيى بن عمر : أما قولك إن القمح والشعير يباع عندكم بمكاييل مختلفة ، فلا ينبغي لحواضر المسلمين أن تكون أسواقهم بهذه المنزلة التي وصفت ، فإن كان عليهم وال فليتيق الله ربه فيما استترعا ، وليحطهم في مكاييلهم وموازينهم وقناطرهم وأرطالهم وأوقيتهم كلها حتى تكون معروفة^(١) ، ويكون أصل ما توضع عليه أرطالهم على الأواقي التي أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة العين من الذهب والفضة بها .

[ما يأخذه الطحان لابد أن يكون معلوماً وله أن يقدم في الطحن من شاء]

٥ — مسألة : وكذلك المكس^(٢) الذي يأخذه أصحاب الأرحية على الطحن لا ينبغي أن يكون إلا بكييل معلوم جارٍ بين الناس فإن لم يُعلم مقداره فلا يجوز .

٦ — مسألة : ولصاحب الرحي أن يقدم في الطحن من شاء .

[فساد الطعام في الأرض بالطل والطحن على النقش]

مسألة : وإن بطل الرحي فأفسد ببطله الطعام فإن لم يكن من الطحان في ذلك تفريط فلا ضمان^(٣) عليه .

(*) العناوين الموضوعة بين المعقوفين أثبتتها ناسخ المعيار على حاشية الكتاب .

(١) في مبدأ التسوية بين الموازين والمكاييل انظر كتاب السقطي في الحسبة حيث يفصل هذه المسألة ويضع لها قوانين دقيقة — ص ١٣

(٢) المكس هو الضريبة التي تؤخذ على السلع في السوق . انظر : Dozy: Supplement aux dictionnaires arabes, II, p. 606.

(٣) تضمين الصناع (أى إلزامهم بدفع التعويض عما أفسدوا) من المبادئ الفقهية التي أفردت لها فصول في كتب الفقه المالكي ، وقد أفرد سحنون في « المدونة الكبرى » (ط . القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ) كتاباً في « تضمين الصناع » (انظر المدونة ٢٩/١١ — ٤٣) . ولعل من خير الكتب التي تناولت هذا الموضوع كذلك كتاب تبصرة الحكام لابن فرحون فقد خصص فصلاً في « تضمين الصناع » (٢/٢٢٧ وما بعدها) وقد نقل ابن فرحون في هذا الفصل كثيراً من أقوال ابن حبيب وسحنون .

٧ — مسألة : وإن طحن الطعام على أثر النقش^(١) فهو ضامن ، قاله ابن حبيب^(٢) فيما يجب لصاحب السوق (ص ٢٨٨) أن يفعله في القيم .

٨ — قيل ليحيى بن عمر : أوضح لنا القيمة التي تقام على الخبازين ، وغيرهم من [أصحاب]^(٣) الحوانيت الذين يبيعون السمن والعسل والزيت والشحم ، فإنهم إن تركوا بغير قيمة أهلكوا العامة ، خلفه السلطان وضعفه ، وإن جُعِلَتْ لهم قيمة فهل ترى ذلك جائزاً ؟ فإن كان جائزاً فما يجب للسلطان أن يفعل فيمن نقص من القيمة ؟ وقوّز من عندك بحجة ظاهرة وأمر بيّن ، وتدبّر ما كتبنا به إليك ، فما كتبنا إليك إلا بما غمّنا وخفي علينا فأؤنّضه لنا أيضاً ماء شافياً نفعلك الله بعلمك .

[هل يباح التسعير]^(٤)

٩ — الجواب : قال يحيى بن عمر : وأما قولك أن نكتب إليكم بأمر القيمة التي تقام على الجزارين والبقالين وأهل الأسواق مما يحتاج إليه العامة إن

(١) نقش حجر الرحي هو ضربه بالقدم حتى ينخس بعد إملاسه على أثر الطحن (راجع : Dozy: Supplement, II, p. 712 ومقدمة كتاب السقطي في الحسبة ص ٦٨) . وطحن الحبوب على أثر النقش يفسد الدقيق لما يقع فيه من الحجارة عند دور حجر الرحي . وقد ذكر السقطي أن الطحن على أثر النقش مباشرة من الوسائل التي يلجأ إليها الضحانون لغش الدقيق (راجع النص العربي ص ٢١-٢٢) .
(٢) عبد الملك بن حبيب (ت ٢٣٨/٨٥٢) من أكبر فقهاء المالكية الأندلسيين وهو صاحب « الواضحة » في الفقه ، وقد كان أستاذاً مباشراً ليحيى بن عمر . وعن ابن حبيب راجع ما كتبه بونس بويجس Pons Boigues: Ensayo..., p. 28—38 ولوث أورتث López Ortiz: Recepción..., p. 82—94 .
(٣) ما بين المعوفين زيادة أضفناها لكي يكون المعنى أكثر استقامة .

(٤) مسألة جواز التسعير من المسائل التي ظفرت باهتمام المشرعين المسلمين منذ قديم . وقد فصل الحديث عن ذلك القاضي أبو الوليد الباجي في شرحه على الموطأ المسمى « المنتقى » (١٧/٥ — ١٩) وكذلك ابن عبد الرؤوف في رسالته في الحسبة (انظر ثلاث رسائل في الحسبة ط . ليفي بروفنسال ص ٨٨ — ٨٩) ويؤخذ مما أورده الباجي أن هذه المسألة شغلت المسلمين في أيام النبي (صلم) فقد ذكر أن رجلاً أتوا إلى رسول الله ، وطلبوا إليه أن يسعر لهم ، فأبى من ذلك ، وقال : « إني أرجو أن ألقى الله وليست لأحد عندي مظلمة » (المنتقى ١٨/٥) . وقد ذكر ابن عبد الرؤوف نقلاً عن ابن =

كانت جائزة أو ليست بجائزة ، وَزَعَمَتَ أَنَّ النَّاسَ إِذَا تُرِكُوا مِنْ غَيْرِ قِيَمَةٍ أَهْلَكُوا الْعَامَةَ ، فَالْجَوَابُ : عَلَى جَمِيعِ الْمَسْأَلِينَ الْإِعْتَصَامَ بِالشَّنَةِ وَاتِّبَاعُ سَيِّدِ الْعَالَمِينَ وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ وَوَفَّقُوا لَهُ جَاءَهُمْ مِنَ الرَّبِّ الْكَرِيمِ مَا يَحْبُونَ ، وَقَدْ أَبَانَ ذَلِكَ لَنَا رَبُّنَا جَلَّ ذِكْرُهُ فِي كِتَابِهِ إِذْ يَقُولُ جَلَّ جَلَالُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ وَتَعَالَى عُلوُّهُ كَبِيرًا « وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ^(١) » ، وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ « وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمَنْ تَحْتَ أَرْجُلِهِمْ ^(٢) » ، وَقَالَ مَالِكٌ لَمَّا خُيِّرَ التَّسْعِيرُ عَلَى النَّاسِ : وَمَنْ حَطَّ مِنْ سَعْرِ النَّاسِ أَقِيمَ ^(٣) ، وَقَالَ فِي سَمَاعٍ أَشْهَبَ ^(٤)

= حبيب أن القاسم بن محمد وسالما (من أساتذة الإمام مالك) نهيا عن التسعير ، بينما رخص فيه ربيعة الرأي ويحيى بن سعيد وسعيد بن المسيب . وقد أورد ابن حبيب الصورة التي يجوز بها التسعير المباح ، فقال إن ذلك يكون بجمع الإمام لأهل السوق وغيرهم من الموثوق بأمانتهم ، فيسألهم كيف يشترون ويبيعون ، فإن رأى من البائعين اشتراطاً في الأسعار نازلهم على ما فيه لهم وللعامّة صلاح وسداد حتى يرتضوا به ، ثم يتعاهد ذلك منهم بين حين وآخر فن وجدته منهم قد زاد في الثمن أمره بأن يبيع كبيع أحبابه وإلا أخرجه من السوق وأدبه ، ولا يحل التسعير إلا عن تراض ، وعلى هذا أجازته من أجازته ، أما إكراه الناس على التسعير خطأ (ثلاث رسائل ص ٨٨ — ٨٩) وانظر كذلك بحث شمس الدين ابن قيم الجوزية لهذه المسألة في كتاب « الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية » ص ٢٣٣ — ٢٣٩ (ط. القاهرة ١٣١٧ هـ) .

(١) سورة الأعراف ، آية رقم ٧

(٢) سورة المائدة ، آية رقم ٥

(٣) تفصيل هذه المسألة كما ورد في موطأ الإمام مالك (الموطأ بشرح جلال الدين السيوطي ط.

القاهرة ١٩٥٠ — ٦٩/٢) عن يونس بن يوسف عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب مر بخطاب ابن أبي بلتعة وهو يبيع زبباً له بالسوق فقال له عمر بن الخطاب : إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا . وقد نقل الباجي عن الفقيه الأندلسي عيسى بن دينار أن حاطباً كان يبيع دون سعر الناس فأمره عمر بأن يلحق بالسعر المتبع في السوق وإلا أقيم منه (المنتقى ١٧/٥) .

(٤) أشهب بن عبد العزيز المصري (ت ٨١٩/٢٠٤) تلمذ على الإمام مالك وعلى الفقيه

المصري الليث بن سعد ، وإليه انتهت رئاسة المذهب المالكي بعد موت ابن القاسم (في ٨٠٦/١٩١) . وقد فضله الشافعي على جميع تلاميذ مالك . (ابن فرحون : الديباج ص ٩٩) .

إن قال صاحب السوق بيعوا على ثلث رطل من الضأن ونصف رطل من الإبل^(١) — قال مالك — ما أرى به بأساً ، وإذا سَعَّر عليهم شيئاً يكون فيه ربحٌ يقوم لهم في غير اشتطاط .

[هل أسواق المصر تنبع أسواق المدينة في أسعارها]

١٠ — مسألة : وسئل عن أسواق المِصْرِ : هل هي تبعُ لأسواق القيروان في أسعارها من جميع الأطعمة والأمتعة ، وجميع ما يباع في أسواقها مما يؤكل ويشرب ، أو مما لا يؤكل ولا يُشرب ؟ فجواب : لا أحفظ فيه شيئاً وما أرى سوق المصر الا خلافَ سوقِ القيروان . وقال أبو العباس عبد الله بن أحمد بن طالب^(٢) مثله . وقال محمد بن عبد الله^(٣) : هي تبع لأسواق القيروان .

(١) ذكر القاضي أبو الوليد الباجي هذا التحديد أيضاً (المنتقى ١٨/٥) ونص على أنه نقله من كتاب العتبية أو المستخرجة . ويجدر بنا هنا أن ننبه إلى أن من بين مؤلفات يحيى بن عمر كتاباً اختصر فيه المستخرجة .

(٢) ورد في الأصل « أبو العباس أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي طالب » ، وقد تكرر ورود هذا الاسم في كتاب « أحكام السوق » بصور مختلفة : فهو هنا أبو العباس أحمد بن عبد الله بن أبي طالب ، وسيرد بعد ذلك هكذا : عبد الله بن طالب ، ابن أبي طالب ، عبد الله بن أحمد بن أبي طالب ، عبد الله بن أحمد بن طالب . وصواب الاسم هو « أبو العباس عبد الله بن أحمد بن طالب » وقد ذكره المالكي في الطبقة الخامسة من علماء القيروان وترجم له ترجمة مستفيضة فقال إنه تلمذ على سحنون وتفقه به كما أخذ عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ويونس بن عبد الأعلى من المصريين . وقد ولي القضاء بالقيروان مرتين ثم عزل سنة ٨٨٨/٢٧٥ ونكب لاذ حوكم وسجن وتوفي في نفس العام . وكان أثناء توليه القضاء كثيراً ما يستشير يحيى بن عمر ويستفتيه (راجع للمالكي : رياض النفوس ٣٧٥/١ — ٣٨٧ وابن فرحون الديباج ص ١٣٤ — ١٣٥) أما الخطأ في اسمه فأمر لم يكن غريباً فقد نبه عليه المالكي قائلاً « وقد غلط بعضهم فيه بسبب كنيته فظن أن اسمه أحمد فسماه به » ، وهذا هو ما يفسر وروده في هذا النص بهذه الصور المتعددة .

(٣) لعله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم الفقيه المصري المشهور (ت ٨٢٩/٢١٤) وهو تلميذ أشهب بن عبد العزيز ورئيس المدرسة المالكية بمصر بعده وكان شديد التعصب لأشهب مفضلاً له على سائر أصحاب مالك — وقد وضع ثلاثة مختصرات في الفقه على مذهبه (ابن فرحون: ديباج ص ١٣٤) .

[من الغش دهن التين بالزيت]

١١ — مسألة : وسُئِلَ عن التين هل يُنْهَى عن دهنه^(١) ؟ فقال : أرى أن يُنْهَى عن دهنه بالزيت . قيل له : فإن دُهِنَ وبيع في الأسواق ، قال : أرى أن يُتَقَدَّمَ فيه بالنهي فمن دهنه بعد ذلك تُصَدَّقُ بتينه (ص ٢٨٩) المدهون على المساكين أدباً له .

١٢ — مسألة : وسُئِلَ هل يجب على الحنّاطين أن لا يبيعوا القمح والشعير والفلّ والعدس والحمص وجميع القَطَانِيَّ^(٢) حتى يغربلوها . قال يحيى : أرى أن يلزموا ذلك .

[إذا نقص وزن الخبز ومزج اللبن بالماء]

قال يحيى : أرى في الخبز إذا نقص وقد تُقَدَّمَ إليه فلم ينته أن يُتَصَدَّقَ به ويقام من السوق^(٣) .
قال : واللبن إذا مزج بالماء يتصدق به ولا يطرح^(٤) .

(١) يبدو أن دهن التين بالزيت كان من وسائل الغش في بيعه ، إذ أن وزنه يزيد بذلك . وربما أيد هذا ما يورده السقطي في كتابه عن الحسبة (ص ١٥) من أن بعض بائعي القمح والشعير كانوا يرطّبونها في الزيت حتى يأخذوا مثلي ثقلها .

(٢) القَطَانِيّ والقطنية هي الجبوب . ويفسر زروق القاسي هذه الكلمة في شرحه على رسالة ابن أبي زيد القيرواني فيقول « والقطنية ذوات المزاود : الفول وذويه سميت بذلك لأنها تقطن في البيوت أي تدوم فيها لفلة استعمالها » (رسالة ابن أبي زيد بشرح زروق وابن ناجي التنوخي ط. القاهرة سنة ١٩١٤ — ١٠٤/٢) . وعلى ذكر وجوب غربلة الجبوب قبل بيعها ، ينص السقطي في كتابه عن الحسبة (ص ٢١) على أن من غش الغربلين ألا يستوفوا تنقية الطعام مما فيه .

(٣) يتفق هذا الرأي مع ما نقله ابن حبيب في هذه المسألة ، فقد أورد في كتابه « الواضحة » رأى الفقهاء المدنيين مطرف وابن الماجشون وهما من تلاميذ الإمام مالك ، وقد أضاف ابن حبيب إلى أن الخبز الناقص يتصدق به إذا كان قليلاً ، أما إن كان كثيراً فإنه يكسر ويترك للبائع (انظر رسالة ابن عبد الرؤوف — ضمن ثلاث رسائل في الحسبة ص ٩٠) .

(٤) يتفق رأى يحيى في مسألة غش اللبن مع رأى ابن حبيب كذلك ، فقد ذكر في « الواضحة » نقلاً عن مالك أن اللبن المغشوش لا يهرق بل يتصدق به إذا كان قليلاً ، أما إن كان كثيراً فلا يتصدق به بل يباع لمن أمن أن يغش به الآخرين (رسالة ابن عبد الرؤوف — ضمن ثلاث رسائل ص ٩٢) .

[بيع الفواكه قبل أن تطيب]

١٣ — في بيع الفواكه قبل أن تطيب^(١) : وسئل عن التين والتفاح والعناب والفرسك^(٢) وجميع الفواكه تباع في السوق قبل أن تطيب . فقال : إن كان كثيراً في بلدكم فلا بأس به ، وإن كان قليلاً فلينهوا عن قطعه حِصْراً ، لأنه يُضِرُّ بالعامّة ، وذلك أنه يُطَلَّبُ في حينه فلا يكاد يُوجَدُ فيغلا .

١٤ — وسئل عن الرجل يشتري سِلَالَ تينٍ صيفيٍّ أو شتويٍّ فإذا قرعها وجد تينها لم تطب ، فقال : إذا لم يُبَيِّنْ له البائع فهو بالخيار^(٣) : إن شاء أخذ وإن شاء ترك . قيل له : فإن اشتراه أهل الأسواق فوجد عندهم لم يطب أو وُجد عندهم مدهوناً ؟ فقال : إذا اشتراه أهل الأسواق كذلك فليردوه على

(١) يعتمد يحيى في هذا الحكم على ما جاء في موطأ مالك من النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدوا صلاحها (انظر الموطأ بشرح جلال الدين السيوطي ٥١/٢) ، وقد ذكر ابن عبد الرؤوف في رسالته أن بيع الثمار قبل بدو صلاحها من بيع الغرر الذي نهى رسول الله عنه (ثلاث رسائل في الحسبة ص ٩٩) . أما ابن عبدون فإنه استثنى من هذا النهي العنب وحده وعلل ذلك بأنه قبل نضجه صالح للعجاني والمرضى (ثلاث رسائل ص ٤٥) . وقد شرح القاضي أبو الوليد الباجي هذه المسألة شرحاً مستفيضاً (راجع المنتقى ٢١٧/٤ وما بعدها) .

(٢) جاء في الحاشية عن هذه الكلمة تفسيراً لها « أى الخوخ » . كذلك تكتب « الفرسق » وهذه الكلمة مأخوذة أصلاً من اليونانية *περσικος* وقد احتفظت اللغة الإسبانية بهذه الكلمة نقلاً عن العربية فأصبحت *Albérchigo* ، *Alpérchiga* كذلك بقيت هذه الكلمة في البرتغالية أقرب إلى العربية من الإسبانية إذ هي *Alpérnico* وهي في الفرنسية *pêche* راجع ما كتبه عن هذه الكلمة Francisco Simonet: *Glosario de voces ibéricas y latinas usadas entre los mozárabes*, ed. Madrid 1888, p. 14.

(٣) تبع يحيى في ذلك رأى الإمام مالك في مسألة بيع الخيار أى أن المشتري حق رد السلعة إذا تبين له العيب فيها . وقد حددت كتب الفقه المالكي المدد التي يكون للمشتري حق الرد خلالها وهي تختلف بحسب نوع السلعة ومدى تطرق الفساد إليها . أما الفاكهة فقد قال ابن القاسم في المدونة إنه يترك فيها من الخيار بقدر الحاجة (انظر الباجي : المنتقى ٥٦/٥) وانظر في رد السلعة للعيب أيضاً شرح أبي عبد الله الرصاع التونسي على كتاب الحدود لابن عرفة (ط . تونس سنة ١٣٥٠ — ص ٢٦٨) وفي الأحاديث النبوية المتعلقة بالرد بالعيب انظر ابن الأثير الجزري : جامع الأصول من أحاديث الرسول (ط . القاهرة سنة ١٩٥٠ — ٢٨/٢ — ٣٧) .

بأثمه ، ولا يباع في أسواق المسلمين ، فمن باعه بعد ما تُتَقَدَّم إليه تُصَدَّق به عليه أدباً له .

١٥ — القضاء في الخبازين .

[من اشترى خبزة فوجد فيها حجارة]

مسألة : وسئل يحيى عن رجل اشترى خُبْزَةً فكسرها وأكل منها لقمة فوجد فيها حجارة . فجاوب أن يرد ما بقى منها ويكون عليه قدر ما أكل على أن فيها حجارة^(١) ، ويرجع على البائع بالثمن الذى اشتراها به منه ، ويرجع البائع على صاحب القرن بما اشتراها به ، ويكون عليه قيمة ما نقص على أن فيها حجارة ، ويُنتهى صاحب القرن عن هذا ، ويؤمر أن لا يطحن القمح الذى يعمل منه الخبز حتى يُعَرِّبَ له ويُنَقِّيَه من الحجارة والعشب ولا يرميه بأثر النقش . قال يحيى : أرى أن يُؤمَرَ بذلك ولا يُرَخَّصَ فيه . قال يحيى : أرى أن يُتَقَدَّمَ إليهم فى ذلك كله فمن ركب النهى تُصَدَّق بخبزه أدباً له . قيل له : فهل عليه مع ذلك حبس ؟ قال : أرى أن يقام من السوق ولا يعمل خبراً^(٢) .

١٦ — مسألة : وسئل عن الخبز يوجد عند أصحاب الحوانيت ناقصاً . قال : أرى أن يؤدَّب من وجد عنده ويُخْرَج من السوق لأنه يتَجَرُّ فيه ولا حجة له فى نقصانه . قيل له : من يؤدَّب : صاحب القرن أو صاحب الحانوت ؟ قال إذا عرف صاحب الحانوت بنقصانه فالأدب عليهما معا .

(١) أى مقدراً ثمن ما أكل على أساس هذا العيب .

(٢) يعتبر لإخراج البائع من السوق أقصى عقوبة يمكن أن تتخذ لإزائه وقد تابع يحيى فى ذلك رأى مالك على ما جاء فى كتابى ابن حبيب وابن مزين « من غش فى السوق فى مكيال أو ميزان فإنه يخرج من السوق وذلك أشد عليه من الضرب » (راجع رسالة عمر بن عثمان الجرسينى : ثلاث رسائل فى الحسبة ص ١٢٥ — ١٢٦) .

[خلط القمح الجيد بالردي^(١)]

١٧ — مسألة : وسئل عن صاحب القرن يخلط القمح الذي بالطيب فقال : يُتَقَدَّمُ إليه فإن عاد بعد أن نُهي أدب (ص ٢٩٠) وأُخرج من السوق .

١٨ — مسألة : وسئل عن الرجل يدفع قمحه إلى صاحب الرحي فيطحنه له على أثر النقش فتفسده الحجارة . قال أشهب : يضمن مثل قمحه . وقال أصبغ^(٢) : إلا أن يكون قد علم صاحب القمح بالأمر ورضي .

١٩ — [قال^(٣) يحيى : وأخبرني عبيد الله بن معاوية^(٤) عن أصبغ بن الفرج قال : سمعت أشهب بن عبد العزيز — وسئل عن رجل رش في مكيا له زفتا ليوقع به الكيل — قال : أرى أن يُعاقب ويُخرج من السوق . وقال ابن وهب^(٥) : وسمعت مالكا يقول سألتني صاحب السوق عن رجل يغش في السوق فأمرته أن يخرج من السوق ولا يضربه ، ورأيت أن ذلك أشد عليه من

(١) تكلم السقطي عن هذه المسألة وبين العقوبة التي يستحقها مرتكبو ذلك (كتاب الحسبة ص ٢١ وما بعدها) .

(٢) هو الفقيه المصري أصبغ بن الفراج تلميذ ابن وهب وابن القاسم وأشهب بن عبد العزيز وقد كان من رؤساء المذهب المالكي بمصر ، بل إن البعض فضله على ابن القاسم نفسه وتوفي سنة ٢٢٥هـ / ٨٣٩ (راجع ابن فرحون : الديباج ص ٩٧) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطة من الأصل وأثبتته النسخ في الجاشية .

(٤) ورد في الأصل عبد الله بن معاوية ، وقد صححنا الاسم بعد مقابلته على ما ذكره ابن خثير الإشبيلي من رواية يحيى كتاب « مجالس أصبغ بن الفرج وسماعه من ابن القاسم » عن عبيد الله بن معاوية (فهرسة ما رواه عن شيوخه ص ٢٥٤) . وقد سبق أن أشرنا إلى هذا الكتاب حين تحدثنا عن نشاط يحيى بن عمر العلوي ، وفي هذا الخبر دليل آخر على وجوب نسبة هذا الكتاب إلى يحيى بن عمر الكنتاني لا إلى يحيى بن عمر بن لبابة كما جاء في المعيار المعرب .

(٥) هو عبد الله بن وهب صاحب مالكا ثلاثين سنة وكان من أكبر الفقهاء المصريين إلا أن الورع كان يمنعه من كثرة الفتوى وتوفي سنة ١٩٧/٨١٢ (راجع ابن فرحون : الديباج ص ٩٩) .

الضرب . وقال : سمعت مالكا غير مرة يكره من يغش البُسْرَ لِيُرْطَبَ بالهمز^(١) ويبيع في الأسواق ليبادر به الغلاء . قال يحيى بهذا وأخذَ [.

٢٠ — وسئل مالك عما يُغَشُّ من اللبن بالماء أَيُهْرَاق ؟ قال : إن الناس ليهرقونه وأرى أن يُعْطَى للمساكين . قيل له : بغير ثمن ؟ قال : نعم ، إذا كان هو الذى يغش اللبن^(٢) . قيل له : والزعفران والمسك أترأه مثل اللبن إذا غُشَّ ؟ قال : نعم ما أَشَبَّهُهُ به إذا كان صاحبه هو الذى غَشَّه ، وأما إن كان اشتراه مغشوشاً فلا أرى ذلك عليه لأنه يذهب في ذلك أموال الناس . قيل ليحيى : هل تأخذ بهذا كله ؟ قال : نعم^(٣) .

٢١ — أشهب : سألت مالكا عن لبن البقر والمز يخلطان ، وإن يُضْرَبَ كل واحد منهما على حَدِّته ، وإن ضُرِبَا جميعاً . فأرى^(٤) عليه إذا باع ذلك أن يبيِّن ذلك للمبتاع أنه لبن بقر وغنم . قيل لمالك : أرايت إذا باع الزبد الذى خرج منهما ، والسمن أن يبين ذلك للمبتاع ؟ قال : نعم ، وأحبُّ إلى أن لا يخلطهما . قيل ليحيى : أرايت إن خلط زبد الغنم بزبد البقر أو لبنهما ، ثم باع ذلك ولم يبين ، أَيْفَسَخَ البيع ويُتَصَدَّقُ به ، ويؤدَّب إن عاد ؟ فقال :

(١) البسر هو الغش من التمر قيل أن يرطب ، ولعل مالكا رأى أن هذا يعتبر من بيع الغرر إذ أنه بيع للثمرة قبل بدو صلاحها وهو ما نهى عنه (راجع موطأ مالك بشرح جلال الدين السيوطى ٥١/٢) .

(٢) يتفق هذا مع ما نقله ابن عبد الرؤوف في رسالته في الحسبة عن الإمام مالك (ثلاث رسائل ص ٩٢) وكذلك عمر بن عثمان الجرسيني (نفس المرجع ص ١٢٥ — ١٢٦) إلا أن هذين المؤلفين ذكرا أن التصديق باللبن المغشوش يكون فيما قل منه . على أن الجرسيني ينقل عن مدونة سحنون أن عمر بن الخطاب أراق لبناً غش تأديباً لصاحبه .

(٣) انظر ما ورد في غش الزعفران والمسك في رسالة ابن عبد الرؤوف في الحسبة (ثلاث رسائل ص ٨٦ — ٨٧) وابن فرحون : تبصرة الحكام ١٤٢/٢ (ويكاد ابن فرحون ينقل هذه الفقرة عن يحيى بحروفها) .

(٤) كذا ولعلها « فرأى » أو « قال فأرى . . . » .

نعم ، لأنه قد غش وركب النهي . قال صلى الله عليه وسلم : « من غشنا فليس منا » ^(١) .

٢٢ — قال مالك في القنأ يوجب مرراً : إن أهل السوق ليردونه ولا أدرى لِمَ رَدُّوه ^(٢) . قال أشهب في القنأ الواحدة والاثنين توجد مررةً فله رد ذلك ، وأما في الأحمال فلا . قال محمد ^(٣) : إلا أن يجده كله أو أكثره مرراً فله الرد .

٢٣ — مسألة : وأما البيض فله الرد إذا وجد فاسداً لأن فساده يُعرف ^(٤) . ابن وهب قال : وسمعت مالكا قال — وسئل عن الرجل يخلط العسل بأدنى منه ثم يبيعه ^(٥) — قال : هذا من الغش . قال مالك : وكذلك السمن والزيت إلا أن يخلطه ليأكله . قيل له : فإن خلطه ليأكله ثم احتاج بعد ذلك إلى

(١) جاء في صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مر على صبرة — أى كومة — من طعام ، فأدخل يده ، فنالت أصابعه بللاً ، فقال : ما هذا يا صاحب الطعام ؟ فقال أصابته السماء يا رسول الله . قال : « أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ؟ من غشنا فليس منا » . (انظر شرح ابن ناجي التنوخي على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ١١٤/٢) . وقد ورد هذا الحديث أيضاً في سنن الترمذي وأبي داود (انظر ابن الأثير الجزري : جامع الأصول من أحاديث الرسول ط . القاهرة سنة ١٩٤٩ — ١٩٩١/١ — ٤٢٠) .

(٢) ذكر سحنون أن ابن القاسم سأل مالكا عن رد الناس القنأ إذا وجد مرراً فقال إنه لا يرى ذلك (المدونة الكبرى ١٧٢/١٠) . ويعمل ابن عبد الرؤوف وجهة نظر مالك فيقول تقبلاً عن أشهب إن القنأ يمكن التوصل إلى معرفة طعمه بأن يدخل فيه عود رقيق ويداق ، وأضاف إلى ذلك أن هذا هو ما يتبع في مكة أعزها الله (ثلاث رسائل ص ١٠٠ — ١٠١) .

(٣) هو على ما يظهر محمد بن عبد الله بن عبد الحكم تلميذ أشهب . وقد أورد ابن عبد الرؤوف السبب في رد القنأ كله أو أكثره إذا وجد مرراً فقال إن ذلك لا يخفى على بائعه . ويضيف إلى هذا أن القاضي الأبهري قال إنه يرد حتى ولو لم يكن أكثره مرراً (ثلاث رسائل ص ١٠١) .

(٤) هكذا جاء أيضاً في مدونة سحنون الكبرى (١٧٢/١٠) وفساد البيض يعرف بقياسه في الماء ، ولهذا أوجب ابن عبدون في رسالته في الحسبة على بائعي البيض أن تكون بين أيديهم مجابن مملوءة بالماء ليقاس فيها البيض الفاسد (ثلاث رسائل ص ٤٣) .

(٥) يقول ابن ناجي التنوخي إن الخلط في السلعة بين جيدها ودنيئها يعتبر لدى الإمام مالك غشاً يستوجب العقوبة وينقل عن ابن القاسم أن مقل هذا الخلط لا يحل حتى ولو بينه البائع (شرح التنوخي على رسالة ابن أبي زيد ١١٥/٢) .

بيعه ؟ قال : لا يبيعه . قيل ليحيى : أتقول^(١) بهذا كله ؟ قال : نعم . قيل له : فإن بعض أهل الأسواق يخلط الزيت القديم بالزيت الجديد ويبيعه في أسواق المسامين وهو في الطيب سواء إلا أن الناس في الجديد أرغب . فقال يحيى : إذا كان الزيت القديم والجديد في الطيب سواء فخلطهما سهل ، وأرى أن يبين ذلك للمشتري وإن لم يبين فالمشتري بالخيار : إن شاء تمسك ، وإن شاء رد ، وأما إن خلط زيتاً ليس بطيب بزيت جديد أو قديم طيب فقد غشّ وفعل ما لا يحل له ، فإن عُذِرَ بجهله مثل (ص ٢٩١) البدويّ يظن أن ذلك جائزٌ فليُتقدم إليه بالنهي أن لا يبيع ذلك في أسواق المسلمين فإن عاد نُكِّلَ وتُصدّق به على المساكين . فهذا ما قرناه وبالله التوفيق^(٢) .

٢٤ — القضاء في الجزارين :

[خلط اللحم السمين بالهزيل]

سئل ابن القاسم^(٣) عن الجزار يكون عنده اللحم السمين واللحم المهزول فيخلطهما جميعاً ، ويبيعهما بوزن واحد مختلطين ، والمشتري يرى فيه من المهزول والسمين ، غير أنه لا يعرف وزن هذا من هذا . فقال : أما إن كانت أرطال يسيرة نحو الخمسة أو الستة ونحوما يشتري الناس بالدرهم والدرهمين فلا أرى بذلك بأساً ، وأما إن كان الأرطال الكثيرة مثل العشرين والثلاثين ونحو ذلك فلا خير

(١) في الأصل « ما تقول » .

(٢) تعرض عبد الملك بن حبيب لهذه المسألة في الواضحة فقال إنه ينبغي أن يمنع من خلط الزيت الردى بالطيب والزيت الطيب بالردى الحار ولا يغشوا فيه بماء أو غيره فإن فعلوا بتمكين وعثر عليهم أدبوا (ابن عبد الرؤوف : ثلاث رسائل ص ١٠٥) .

(٣) عبد الرحمن بن القاسم العتقي المصري تلميذ الإمام مالك وصاحب الأثر الأكبر على الفقه المالكي سواء في المشرق أو المغرب ، وسماعه عن مالك هو الذي جمعه سجنون في المدونة الكبرى . كان رئيس المذهب بمصر حتى توفي سنة ٨٠٦/١٩١ (راجع ابن فرحون : الديباج ص ١٤٦) .

في ذلك ، لأن ذلك من الغرر ، وأرى أن يمنع الجزارين من مثل هذا لأنه من الغش ولا يحل مثل ذلك لهم^(١) .

[خلط الزيت والسمن الرديين بالجديد]

٢٥ — قال أصبغ وسأله^(٢) عن الرجل يخلط الزيت الردي بالجديد والسمن الردي بالجديد هل يحل شيء من ذلك ؟ قال : لا يحل ذلك ولا خير فيه . ولا أدري كيف سأله عن هذا ! قال : قال مالك مرة في شيء سأله عنه « أنت حتى الساعة تسأل عن مثل هذا ؟ ! » . قيل ليحيى : فإن خلط هذا طعامه^(٣) فاشتره رجل وهو لا يعلم ثم علم^(٤) بذلك . قال يحيى : إذا اشتراه رجل وهو لا يعلم فله أن يرده على البائع ويأخذ منه الثمن الذي دفع إليه ، ويتقدم إلى البائع أن لا^(٥) يبيع مثل هذا . فإن نهى ثم باع أخرجه من السوق ونهى أن يبيع فيه ، وهو أشد عليه من الضرب .

٢٦ — مسألة : سئل يحيى عن الجزار ينفخ في اللحم^(٦) أو يخلط لحم الضأن بلحم المعز ، فقال : أما النفخ في اللحم فمكروه عند أهل العلم ، فلينبهوا

(١) ورد مضمون هذه الفقرة في رسالة ابن عبد الرؤوف ولو أت يحيى بن عمر أكثر تفصيلاً (انظر ثلاث رسائل ص ٩٢) .

(٢) يقصد سألت ابن القاسم .

(٣) في الأصل بعد هذه الكلمة « الذي ذكر أصبغ عن ابن القاسم » ، وهي مقحمة على السياق ويبدو أنها تعليق كتب في الحاشية في أصل سابق فأقحمه ناسخ « المعيار » في هذا الموضع . وهذا التعليق يؤيد ما ذكرناه في الحاشية السابقة .

(٤) في الأصل « ويعلم » .

(٥) في الأصل « أن لا أن » . وأن الثانية زائدة لا موجب لها .

(٦) يقول ابن عبد الرؤوف نقلاً عن ابن حبيب إن السلاخين ينبغي أن ينهوا عن نفخ الذبيحة بعد السلق ، وهو يعمل ذلك بأن الجاهل ينظر إلى ذلك فيظنه سمناً وهو ليس كذلك ، ويضيف ابن القاسم أن نفخ اللحم يغير طعمه وإن من فعل ذلك يجب تأديبه (ثلاث رسائل ص ٩٤) أما السقطى فإنه علل منع ذلك بأنه ربما نفخ فيها من به يخر فيتغير طعم اللحم لذلك (كتاب الحسبة ص ٣٢) .

عنه أشدَّ النهي فإن عادوا أخرجوا من السوق . وأما بيع لحم الضأن ولحم المعز فأرى أن يجعل كل واحد على حدته ويبيع هذا بسعره وهذا بسعره . فهذا الذي أرى وبالله التوفيق . ابن وهب : سمعت مالكا وسئل عن الرجل ينفخ في اللحم كما يفعل الجزار قال : إني أكره ذلك وأرى أن يُمنع منه .

٢٧ — وسئل يحيى عن الجزارين والبقالين يخلوا^(١) السوق لواحد منهم يبيع فيه وحده يوماً أو يومين ، ولا ينقص من السعر شيئاً ، وإنما صنعوا ذلك للرفق به إذا فني ما بيده وأراد أن يتزوج . فقال يحيى : إذا أخلوا السوق لهذا الرجل كما ذكرت وكان في ذلك مَصْرَّةٌ على العامة نهوا عن ذلك ، وإن لم ينقص من السعر ، وإن لم يكن على العامة منه صَرَرٌ فلا بأس به إذا لم ينقص من السعر .

[بيع التصاوير من الصبيان]

٢٨ — مسألة : وكره مالك عمل الدَوَامَاتِ^(٢) والصُّوَرِ وَيَبِيعُهَا من الصبيان^(٣) .

(١) كذا ، وصحته « يخلون » .

(٢) الدوامة (بضم الدال وتشديد الواو) هي لعبة من لعب الصبيان تشبه الخدروف تلف بسير أو خيط ثم تقذف إلى الأرض فتدور . وانظر Dozy: Supplement... , I, p. 478

(٣) خصص مالك في الموطأ فصلاً في النهي عن بيع الصور والتماثيل (راجع الموطأ شرح جلال الدين السيوطي ٢/٢٤١) ، وذكر ابن عبد الرؤوف في رسالته في الحسبة أنه يجب أن يؤمر بمنع شراء الدوامات وشبهها للصبيان (ثلاث رسائل ص ٨٣) ، واستثنى عمر بن عثمان الجرسيني في رسالته من الصور المحرمة تلك التي يلعب بها البنات لما في ذلك من تدريبهن على التريبة (ثلاث رسائل ص ١٢١) ، وقد نقل ابن فرحون الترخيص في بيع مثل هذه الصور عن القاضي عياض ، واشترط لجواز ذلك ألا تكون مخروطة مصورة مخلقة مجسدة لها أعضاء ، بل أن يكون منقوشاً فيها بالمداد صورة الوجه (تبصرة الحكام ٢/١٤١) . وفي مسألة تحريم الإسلام للتصوير بوجه عام انظر الدكتور زكي محمد حسن : الفنون الإيرانية في العصر الإسلامي (ط . القاهرة ١٩٤٦ ، ص ٧٩ — ٨٢) وما أورده من مراجع . وانظر كذلك بحث الأستاذ بشر فارس عن التصوير العربي في كتب الفلسفة والفقه : Philosophie et jurisprudence illustrées par les arabes (Mélanges Louis Massignon, Damas, 1957, t. II, pp. 77—118) .

وسئل مالك عن التجارة في العظام (ص ٢٩٢) على قَدَرٍ شَبِيرٍ يُجْعَلُ لها صورة يتخذها الجوارى فقال : لا خير في الصُّور .

٢٩ — ابنُ وهب قال : قال مالك في البُسْرِ يعمل في النخل ويُعَمُّ حتى يُرْطَبُ : لا أرى به بأساً إذا بُيِّنَ . قال ليحيى : وأنا أعرفه^(١) للمالك^(٢) . وكذلك الثياب تُنْبَسُ ثم تُقَصَّرُ ثم تباع فلا أرى بيعها بأساً إذا بُيِّنَ بما قد لبست ثم قصرت وأراه عيباً فيها إن لم يُبيِّنْ . قال : وأرى أن يبين^(٣) لمن يشتري الرُّطْبَ المُخْلَلَ والثياب المُقَصَّرَةَ بعد اللباس لأنه عيبٌ وغش . قيل ليحيى : هل تقول بهذا كله ؟ فقال : لا أرى أن يباع مثل الرُّطْبِ المُخْلَلِ وأن يبين له ، لأنه لعلَّ مشترى لا يعلم أنه يؤذى إذا أكله ؛ والثياب أسهل . قيل ليحيى : أرايت إن باع ولم يبين أُنْفَسَخُ ببيعته ويعاقب — إذ^(٤) دَلَّسَ — بإخراجه من السوق ، وإذا فعل ذلك مرة بعد مرة ؟ فقال : نعم .

٣٠ — مسألة : كتب عبد الله بن أحمد بن^(٥) طالب عن بعض قضاة يسأله عن الجزار يخلط المهزول بالسمين والضأن بالمعز ، فيطَّلَعُ عليه فيهرب ويدعُ اللحم ، أو الخبَّاز يبيع الخبز الناقص فيطلع عليه فيهرب ويدع حانوته ، أَيْفَلِقُ حانوته ويعمل لحمه وخبزه ما لم يخف الفساد عليه ؟ أم كيف ترى في ذلك ؟ فكتب إليه : والجزار يهرب والخباز ، فأغلق حانوته عليه ، فإذا خفت

(١) في الأصل « أعرف » .

(٢) البسر هو الغض من التمر قبل أن يرطب ، وغم البسر هو وضعه في الجرة وتغطيته بعد نضجه بالخل حتى يرطب ، ويسمى حينئذ المغموم والمخلل (انظر ابن سيدة المرسى : المخصص ط. القاهرة ١٣٢٩ — ١١/١٢٤) .

(٣) في الأصل « بين » .

(٤) في الأصل « إذا » .

(٥) في الأصل « ابن أبي طالب » — راجع الحاشية المقدمة ص ١٠٨ رقم ٢

فَبِئْسَ عَلَيْهِ وَأَوْقَفِ الثَّمَنُ . قِيلَ لِأَبِي زَكْرِيَّا يَحْيَى بْنُ عَمْرِو^(١) : هَلْ يَعْجَبُكَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ ؟ وَهَلْ تَقُولُ بِهِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ بِهِ أَقُولُ .

٣١ — القضاء في الملاحى^(٢) :

[إذا كان في الوليمة فعل محرم فلا يجيب ومن سرق آلة لهو قومت عليه مكسورة]

وسئل يحيى عن الرجل يدعى إلى العُرْس وهو الوليمة أو الختّان أو الصّنيع فَيَسْمَعُ فِيهِ ضَرْبَ بُوقٍ^(٣) أو ضَرْبَ كَبَرٍ^(٤) أو ضَرْبَ مِزْهَرٍ^(٥) أو ضَرْبَ عودٍ^(٦) أو طنبورٍ^(٧) ويعلم أن فيه شراباً مُسْكِراً ، أترى له أن يجيب ؟ قال يحيى : لا يجيب إذا عَلمَ أن فيه مسكراً . ولو أن البوق سرقه رجل لَقُومَ ثَمَنَهُ مَكْسُوراً ، فإن كان ربع دينار قُطِعَ ، وكذلك العودُ وغيره من الملاحى مما

(١) في الأصل « غم » !!

(٢) شددت كتب الفقه والحسبة في التهى عن أدوات اللهو جميعها . ولعل المذهب المالكي كان أشد المذاهب الفقهية قوة في تحريم آلات الموسيقى (انظر Farmer: A History of Arabian Music, ed. London, 1929, p. 29.) وإذا كان يحيى بن عمر كما نرى قد تساهل في الدف والمدور والكبر فإن بعض الفقهاء حرموا هذين أيضاً (انظر ابن عبد الرؤوف : ثلاث رسائل ص ٨٣) ويقول ابن فرحون إنه ينبغي تأديب من يبيع آلات اللهو ويفسخ البيع وتكسر الآلات (تبصرة الحكام ٢/٢٤١) إلا أنه يجدر بنا أن نذكر أن هذا التحريم كان أمراً نظرياً أكثر منه واقعياً في كثير من الأحيان .

(٣) البوق آلة مجوفة مستطيلة ينفخ فيها ويصر ، وهذه الكلمة معربة عن اللاتينية buccina (باليونانية buxávnē) وقد احتفظت الأسبانية بهذه الكلمة العربية بهذه الصورة albogue — راجع Dozy: Supplement..., I, p. 128—129.

(٤) الكبر هو الطبل معرب عن اللاتينية corus أو caurus — انظر Dozy: Supplement..., II, p. 437—438.

(٥) المزهر هو الدف الكبير . انظر Dozy: Supplement..., I, p. 609.

(٦) العود من آلات العزف المعروفة . وقد بقيت هذه الكلمة في الأسبانية بهذه الصيغة laúd وقد أدخل العرب هذه الآلة إلى إسبانيا في القرن الثامن الميلادي ومنها انتشرت في سائر بلاد أوروبا — راجع ما كتب عن العود في دائرة المعارف العالمية المصورة : Enciclopedia Universal Ilustrada Europeoamericana, Madrid, XXIX, p. 1078.

(٧) الطنبور من آلات الطرب : ذو عنق طويل وستة أوتار . وقد بقيت هذه الكلمة في الأسبانية بهذه الصورة tambor — راجع ما كتب عنها في : Enciclopedia Universal, LIX, p. 214.

لا يحل : إنما تُقَوَّمُ مكسورة ، وليس كذلك الكَبَرُ والذَّفُ^(١) المَدَوَّرُ لأن هذين قد سَهِّلَ فيهما وإنما يُقَوَّمَانِ صحيحين .

[ما ينهى عنه من آلة اللهو]

وسئل يحيى عمن استرعاه الله رعيته إذا سمع البوقَ في عرسٍ أو الكَبَرِ والمَزْهَرِ في غير عرس . فقال : أرى أن يُنْهَى عن ذلك كُلِّهِ إلا أن يكون في عرسٍ فقد بينتُ لك قبل هذا ما يُنْهَى عنه ، وما سَهِّلَ فيه أهلُ العلم لإظهار العرس . قال أَصْبَغُ : وسمعتُ ابنَ القاسمِ وسئل عن رجلٍ دُعِيَ إلى صنعِ فوجدَ فيه لَعِبًا . أيدخل ؟ فقال : إن كان الشيء الخفيفَ من الذَّفِ والكَبَرِ والشيء الذي يلعب به النساء فلا أرى به بأسًا (ص ٢٩٣) . وذَكَرَ عن مالكٍ في الدف والكبر أنه لا بأس به . قال أصبغ : هي في العرس للنساء وإظهار العرس ، وقد أخبرني عيسى بن يونس^(٢) عن خالد بن إلياس^(٣) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن^(٤) عن القاسم بن محمد بن أبي بكر^(٥) عن عائشة^(٦) زوج النبي

(١) الدف من آلات الموسيقى ، وقد احتفظ بهذا اللفظ العربي في الإسبانية بهاتين الصورتين Arnald Steiger: Contribución a la fonética del hispanoárabe, ed. — انظر : adufe , adufre Madrid, 1932, p. 120.

(٢) عيسى بن يونس الهمداني الكوفي من كبار المحدثين سمع من مالك بن أنس . والأوزاعي وغيرهما ، وكان من الثقات ، سكن الشام وتوفي سنة ٨٠٦/١٩١ — انظر محي الدين بن شرف النووي : تهذيب الأسماء واللغات (ط. القاهرة — القسم الأول ٤٧/٢) .

(٣) خالد بن إلياس أبو الهيثم العدوي مدني قرشي — ذكره البخاري وقال إنه محدث ضعيف « ليس بشيء » (التاريخ الكبير ط. حيدر إباد الدكن سنة ١٣٦١ — ١٢٨/٢ ترجمة ٤٧٢) .

(٤) ربيعة بن أبي عبد الرحمن القرشي المعروف بربيعة الرأي من جلة التابعين سمع من القاسم بن محمد بن أبي بكر وسعيد بن المسيب وأنس بن مالك ، وهو أستاذ الإمام مالك بن أنس ، وتوفي سنة ٧٥٣/١٣٦ — انظر النووي : التهذيب — القسم الأول ١٨٩/١ — ١٩٠ .

(٥) في الأصل « عن القاسم بن محمد عن أبي بكر... » وهو لا يستقيم بل الصواب ما ذكرنا . والقاسم بن محمد هو أحد فقهاء المدينة السبعة الذين تلمذ عليهم مالك بن أنس ، وهو من خيرة التابعين ، وتوفي سنة ٧٣٠/١١٢ انظر النووي : التهذيب — القسم الأول ٥٥/٢ .

(٦) عائشة بنت أبي بكر الصديق زوج النبي (صاعم) وهي من أكثر الصحابة رواية عن النبي توفيت سنة ٦٧٦/٥٧ — انظر النووي : التهذيب القسم الأول ٣٥٠/٢ — ٣٥٢ .

صلى الله عليه وسلم : قال : أظهروا النكاح واضربوا عليه بالغربال^(١) — يعني الدَّفَّ المدَّور^(٢) . — قال أصبغ : ولا يُعجبني المزهَر وهو الدَّفُّ المَرَكَنُ^(٣) وأحب إليَّ ألا يكون مع الدَّفِّ غَيْرُهُ ، وهو الذي ثبتت فيه الرُّخصةُ في السلف الأول في العرس . وإن ضرب معه الكَبَرُ فلا بأس ولا يجوز معها غيرها . ولا يجوز في غير العرس^(٤) . ولا يجوز النساء على حال في عرس ولا غيره . وقد أخبرني ابن وهب عن اللَّيْثِ بن سعد^(٥) أن عمر بن عبد العزيز^(٦) كتب إلى البلدان أن يُقَطَّعَ اللُّهُو كُلُّهُ إلا الدَّفَّ وحده في العرس . قال يحيى : وبهذا آخُذُ وهو رأيي ، وسمعت سحنون وسئل عن طعام الوليمة أهو طعام العرس ؟ قال نعم . وقيل له : فالرجل يُدعى إليها أترى أن يجب ؟ فقال : إلا إذا كان فيها اللاعبون واللهو فلا ، وإن لم يكن فيها ذلك فقد جاء فيه من الأحاديث ما جاء — أى شيء معناه — قال يحيى : معناه أنه قد أمر أن

(١) ورد هذا الحديث بهذا الإسناد في سنن المصطفى لابن ماجه ٥٨٦/١

(٢) عن الضرب بالدَفِّ في النكاح والأحاديث النبوية الواردة في ذلك راجع البخاري : الصحيح (ط. بولاق ١٣١٢) ١٩/٧

(٣) المَرَكَنُ أى ذو الأركان أو الأضلاع ، ومن هذا يتبين لنا الفرق بين الدَفِّ ذى الشكل الدائرى والمزهَر ذى الأركان . ولعل الباحث في شرحه للموطأ يقصد هذا النوع نفسه وإن كان يسميه « المزهَر المربع » (المنتقى ٣/٣٥٠) .

(٤) هذا هو ما استقر عليه رأى المالكية فالباغى يقول كذلك إنه « إن كان في العرس لهو غير مباح كالعود والطنبور والمزهَر المربع لم يلزمه إتيانه وأما الدَفِّ المدَّور أو الكَبَرُ فباح في العرس » (المنتقى ٣/٣٥٠) .

(٥) فى الأصل « الليث بن سعيد » وهو تحريف ، والليث بن سعد فقيه مصرى مشهور كان أبوه من التابعين ودرس هو على كثير من فقهاء مصر ومكة والمدينة ، وانفرد بمذهب فقهي خاص إلا أن هذا المذهب لم يقدر له البقاء طويلا . وكان من تلامذته بمصر ابن القاسم وابن وهب وأشهب — وتوفي سنة ١٧٥/٧٩٠ (انظر ابن خلكان : وفیات الأعيان ط. بولاق ١/٥٥٤) .

(٦) عمر بن عبد العزيز بن مروان هو الخليفة الثامن من خلفاء بني أمية ولى بعد سليمان بن عبد الملك سنة ٧١٧/٩٩ ، ويعتبر من أئمة التابعين ومن خيار الخلفاء . توفي سنة ٧١٩/١٠١ — انظر النوى : التهذيب القسم الأول ١٧/٢ — ٢٤

يجيب له^(١) . قال سحنون : وسئل مالك عن الرجل يَمُرُّ على الطريق فإذا باللاعبين على الطريق أترى أن يمضي أم يرجع ؟ فقال : إن لم يخف أن يشتهي ذلك قلبه وإلا فليرجع . وقد أخبرنا عن الحارث بن مسكين^(٢) قال أخبرنا أشهب قال سألت مالك بن أنس عن يدعى إلى الوليمة وفيها إنسان يمشي على الحبل وآخر جعل على جبهته خشبة عظيمة ثم يركبها إنسان وهي على جبهته ، فقال مالك : لا أرى أن تؤتى وأرى ألا يكون معهم . قيل له أرايت إن دخل ثم علم بهذا ، أترى له أن يخرج ؟ قال : نعم نقول الله عز وجل « لا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره »^(٣) . وفي موطأ ابن وهب عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بيني زُرَيْق سمعوا غناءً ولعباً فقال : ما هذا ؟ فقالوا : نكح فلان يارسول الله . فقال : كُفِّل دينه . هذا النكاح لا السفاح ! ولا نكاح حتى يُسَمَّع دُفٌّ أو يُرى دُخَانٌ . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أيوب بن شرحبيل^(٤) أن مُرَّ مَنْ قَبَلَكَ فليضربوا على الملاهي بالدفِّ فإنه يفرق بين النكاح والسفاح ، وامنع الذين يضربون بالبرابط . قال أبو الطاهر^(٥) يعنى العيدان والطناير .

(١) جاء في موطأ مالك عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : « إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها » (انظر الباجي : المنتقى ٣/٣٤٩ — وكذلك صحيح مسلم ط. القاهرة سنة ١٣٣٠ — ١٥٢/٤) .
(٢) الحارث بن مسكين من أكبر فقهاء مصر المالكيين تلمذ على ابن القاسم وابن وهب وأشهب وولى القضاء بمصر . وقد كان يحيى بن عمر من تلاميذه . وتوفى الحارث سنة ٨٦٤/٢٥٠ (انظر ابن فرحون : الديباج ص ١٠٧) .

(٣) سورة النساء آية ١٤٠

(٤) أيوب بن شرحبيل الأصبحي — ذكره البخاري وقال إنه كان عاملاً لعمر بن عبد العزيز . وكان عمر يكتب إليه بالأحكام — روى عن ابن أبي ذئب ، انظر التاريخ الكبير (ط. حيدر آباد الدكن سنة ١٣٦١ ١/١٧٧ ترجمة ١٣٣٥) .

(٥) هو أبو الطاهر أحمد بن السرح المصري من كبار المالكيين المصريين كان ملازماً لابن وهب وله شرح على موطئه وتوفى سنة ٨٦٤/٢٥٠ وقد سمع منه يحيى بن عمر كما ذكرنا من قبل (انظر ابن فرحون : الديباج ص ٣٥ — ٣٦) .

٣٢ — في القدور المتخذة للخمر^(١) :

[الأواني المتخذة للخمر]

كتب إلى (ص ٢٩٤) عبد الله بن طالب بعض قضائه أنه رُفِعَ إلى في أمر قدور من نحاس تُعمل عندهم لا تصلح لغير النبيذ ، وقالوا إذا أردت قطع النبيذ والتضييق على أهله فاقطع هذه القدور فأمرتُ بها فُجِعت من عند أهلها وصيَّرتُها في موضع الثقة وأوقفها . فكتب إليه بخط يده : « إذا لم يكن فيها منفعة إلا الخمر ولا تُكسب لغيره فغيِّر أمرها واكسرها وصيِّرها نحاساً ، وردَّ نحاسهم عليهم كما يُفعل بالبوق وامنع من يعملها » قيل ليحيى : هل تقول بهذا ؟ قال نعم .

٣٣ — القضاء في صاحب الحمام :

سئل يحيى عن صاحب الحمام إذا دخل نساء لا مَرَضَ بهن ولا نَفَاسَ فقال : لاشئ عليه حتى يُتَقَدَّمَ إليه ، فإن عاد بعدُ فعليه الأدب على قدر ما

(١) انظر ما جاء في كسر أواني الخمر في موطأ مالك (شرح جلال الدين السيوطي ١٨٠/٢) . وكسر أواني الخمر كان أمراً كثيراً الوقوع في المغرب . وما ذكر هنا من فتوى قاضي القيروان ابن طالب يشهد بصحته المؤرخون ، فالمالكي يذكر أن الأمير إبراهيم بن أحمد الأغلب حينما ولاه القضاء فوض إليه النظر في الولاية والجبابة والحدود والقصاص وشدد عليه بقطع المنكر والملاهي من القيروان . وكان ذلك في سنة ٨٨٠/٢٦٧ (رياض النفوس ٣٨١/١) . وقد كان مثل ذلك يحدث من قبل في الأندلس ، فابن الفريسي يحدثنا أن العباس بن قرعوس (أقدم من نعرفه من ولاية السوق بالأندلس) لقي مرة أثناء خروجه من المسجد رسولا يحمل شراباً للامير الحكيم بن هشام فأمر بأخذ الرسول وضربه وكسر ما كان يحمله وإهراق الشراب (تاريخ علماء الأندلس ت ١٠٨٢) . ومما يجدر بالملاحظة هنا أن الذين كانوا يتساحون في الشراب سواء في إفريقية أو الأندلس كانوا من الفقهاء الحنفيين ، ولهذا فإن هذه الثورات ضد الشراب كانت تشتد بصفة خاصة حينما تعنف حدة النزاع بين المالكيين وأتباع مذهب أبي حنيفة .

يرى الإمام . وكتب إلى ابن^(١) طالب بعض قضائه في حمام قد ضاقوا منه ورأوا أنه مُنْكَرٌ عَظِيمٌ ، فأخذ رأيَه في ذلك ، فكتب إليه « أَخْضِرْ مُتَقَبِّلٌ^(٢) الحمام وأمره أن لا يُدْخِلَ الحمام إلا مريضة أو نَفْسَاء ولا يدخل الرجل إلا بمُتَزِرٍ^(٣) » فقال نعم ، ولا تُتَقَبَّلُ شَهَادَةُ رجل دخل الحمام بغير مُتَزِرٍ حتى تعرف توبته .

٣٤ — في بكاء أهل الميت على الميت :

جاء عن عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — في أمر خالد بن الوليد إن ها هنا نسوةً يَبْكِينَ على خالد ، فقال : دعهن يُهْرَقْنَ من دموعهن على أبي سليمان .

[ما ينهى عنه من البكاء على الميت]

وسئل يحيى عن الميت إذا مات فبكى عليه أهله قبل أن يدفن ، واجتمع النساء حلقةً للبكاء هل يُنْهَوْنَ^(٤) عن ذلك ؟ فقال : أما الصراخ العالى والاجتماع فيه فالنهي فيه قائم كان فيه نياح أو لم يكن ، عند ما مات وبعده ، وأما بكاء ليس معه شيء مما ذكرنا فلا ينهون^(٤) عنه ، وهو عندى معنى قول

(١) في الأصل « ابن أبي طالب » .

(٢) المتقبل إطلاقاً هو الموظف المكلف بحماية الضرائب والمكوس (انظر رسالة ابن عبدون في الحسبة (ثلاث رسائل ص ٣٠) والترجمة الإسبانية ص ١٠٤) حيث يذكر أن هذا الاسم بقى في اسبانيا المسيحية بهذا الشكل (alcaballero) . أما متقبل الحمام فهو القائم على أموره ومتسلم الأجرة عن استعماله (انظر رسالة ابن عبدون ص ٤٩ والترجمة الإسبانية ص ١٥١ وكذلك ابن فرحون : تبصرة الحكام ٧١ / ٢) .

(٣) يبدو أن هنا كلاماً ساقطاً مؤداه « قيل ليحيى أتقول بهذا فقال نعم... » ويشبه ما ذكر يحيى بن عمر في النهي عن دخول الحمام إلا بمُتَزِرٍ ما يذكره ابن عبدون من أنه يجب ألا يمشى في الحمام طياب ولا حكاك ولا حجام إلا باللبان والمرأويلات (ثلاث رسائل ص ٤٨) .

(٤) كذا والصواب « ينهين » .

عمر ، ألا ترى أنه قال « دعهن يُهرقن دموعهن ؟ » فإنما هو عندى دموع تخرج بلا شيء مما يُكره معها ، والله أعلم . قيل ليحيى : فإن اجتمع النساء حلقة للبكاء قياماً بالضراخ العالى ولطم الحدود عند موت الرجل أو بعده بأيام ، وفيه نوائح أو ليس فيه ، هل يجب على من استرعاه الله رعيته أن ينهى عن ذلك ويُغَلِّظَ فيه بالهَجْمِ عليهن والضرب والطبع وخلق الأبواب ؟ فقال : إذا نهاهن فركبن نهيه وأعلن ما نهاهن عنه فأرى أن يعاقبن ولا يبيح لهن ما لا يحل لهن ^(١) .

٣٥ — الخروج إلى المقابر :

[لا يخرج النساء للمقابر]

وسئل يحيى عن الرجل يموت وتخرج أمه أو أخته أو امرأته ويخرج معهن نساء من (ص ٢٩٥) جيرانهن إلى المقبرة ، وعن المرأة يموت زوجها أو ولدها وبعض قرابتها فتعاهد قبره كل يوم جمعة وغيره ، فربما بكت بصياح ، وربما اجتمع إليها نساء يبكين بالضراخ العالى هل ترى أن يطردن وينهون ^(٢) عن الخروج وإن نهين ثم عُدْنَ أترى أن يضربهن بالدرة وَيُقَمَّنَ أم ما ترى ؟ فقال : لا أرى للنساء أن يخرجن للمقبرة للترحم على الأولاد والأزواج أصلاً ^(٣) .

(١) تعرض عبد الملك بن حبيب لهذه المسألة فقال إنه يجب أن ينهى عن اتباع الجنائز بالنار وبالنياحة ، وأما اجتماع النساء للبكاء على الميت فقال إنه مكروه سواء كان سراً أو علانية وسواء كان مع البكاء نوح أو لم يكن ، وأما الإرخاص في البكاء على الميت ما لم يكن معه غير ذلك — وهو ما اعتمد فيه يحيى بن عمر على الأثر المروى عن عمر بن الخطاب — فإن ابن حبيب احتج فيه بما أثار عن النبي (صلعم) . (انظر رسالة ابن عبد الرؤف : ثلاث رسائل ص ٧٧) .

(٢) كذا والصواب « ينهين » .

(٣) إذا كان يحيى بن عمر قد رأى منع النساء من الخروج إلى المقابر أصلاً فإن من تناولوا هذا الموضوع في رسائل الحسبة من المتأخرين كانوا أقل تشدداً منه ، فنحن نجد أن ابن عبدون مثلاً تسهل في ذلك إلا أنه شدد في مراقبة المقابر ومنع الباعة أو الشبان من التعرض للنساء فيها وأن يتعاهد ذلك كل يوم مرتين (انظر ثلاث رسائل ص ٢٧ والترجمة الإسبانية ص ٩٦ — ٩٧) .

٣٦ — في خِفَافِ النِّسَاءِ الصَّرَّارَةِ^(١) :

[ولا تَمْشِ المرأةُ في خِفِّ يَسْمَعُ لَهُ صَرِير]

سئل يحيى عن الخُفِّ يَعْمَلُهُ الْخِرَّازُ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ النَّعَالِ الصَّرَّارَةِ : هل يُنْهَى الْخِرَّازُونَ عَنْ عَمَلِهَا ؟ فَإِنَّ النِّسَاءَ يَسْتَعْمِلْنَهَا عَامِدَاتٍ لَذَلِكَ فَيَلْبَسْنَهَا وَيَمْشِينَ بِهَا فِي الْأَسْوَاقِ وَمَجَامِعِ النَّاسِ ، وَرَبَّمَا كَانَ الرَّجُلُ غَافِلًا فَيَسْمَعُ صَرِيرَ ذَلِكَ الْخُفِّ فَيَرْفَعُ رَأْسَهُ . فقال : أرى أن يُنْهَى الْخِرَّازُونَ عَنْ عَمَلِ الْخِفَافِ الصَّرَّارَةِ ، فَإِنْ عَمَلُوهَا بَعْدَ النَّهْيِ رَأَيْتَ [عَلَيْهِمُ الْعُقُوبَةُ ، وَأَرَى أَنْ يُمْنَعَ النِّسَاءُ مِنْ لِبْسِهَا ، فَإِنْ لَبَسَتْهَا بَعْدَ النَّهْيِ رَأَيْتَ أَنْ تُشَقَّ]^(٢) خِرَازَةُ الْخُفِّ وَيُدْفَعُ إِلَيْهَا وَأَرَى عَلَيْهَا الْأَدَبَ بَعْدَ النَّهْيِ .

٣٧ — فِي الرَّجُلِ يَرُشُّ قَدَامَ حَانُوتِهِ فَيُزَلِّقُ عَلَيْهِ ؛ وَفِي طِينِ الْمَطَرِ إِذَا كَثُرَ

فِي الْأَسْوَاقِ :

[إِذَا رَشَ أَمَامَ حَانُوتِهِ وَإِذَا كَثُرَ طِينُ الْمَطَرِ]

سئل بن القاسم عن الرجل يرش بين يَدَيِ حَانُوتِهِ قَتَزْلِقَ الدَّوَابِّ فَتَنْكَسِرُ ، فقال : إِنْ كَانَ شَيْئًا خَفِيفًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا لَا يُشَبِّهُ الرَّشَّ خَشِيتُ أَنْ يَضْمَنَ . وسئل يحيى عن طِينِ الْمَطَرِ إِذَا كَثُرَ فِي الْأَسْوَاقِ : هل يجب

(١) يبدو من هذا النص أن الخف الصرار كان من مظاهر تبرج النساء ، أما بالنسبة إلى الرجال فنحن نعرف أن قاضي الجماعة بقرطبة محمد بن بشير (ت ١٩٨/٨١٣) كان يرتدى الخنز المعصفر وكان من مظاهر أناقته وجهه للترف لبس النعل الصرار ، إلا أنه لم يسلم من نقد معاصريه له بذلك ، بل سخر منه بعضهم مشبهاً إياه بمغن أو زامر (انظر الحشني : كتاب القضاة بقرطبة ص ٥٨ ؛ ابن سعيد : المغرب ١/١٤٥ ؛ النباي : تاريخ قضاة الأندلس ص ٤٧ ؛ ابن الأبار : تكملة ١/٩٠ ؛ المقرئ : فتح الطيب ٢/٣٤٣ — ٣٤٩) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ومثبت في الحاشية .

على أهل الحوانيت كَنَسُهُ ، وهو ربما أَضَرَّ بِالْمَارَّةِ ؟ فقال : لا يجب عليهم كَنَسُهُ ، لأنه ليس من فعلهم . قيل له : فإن أصحاب [الحوانيت كنسوه] ^(١) وجمعوه في وسط السوق أَكْدَاسًا فَأَضَرَّ بِالْمَارَّةِ وَبِالْمُحْمَلَةِ ؟ فقال : يجب عليهم كَنَسُهُ ^(٢) .

٣٨ — فيمن يَحْفِرُ حفيراً حول أرضه أو داره أو يُحدث باباً لداره :

[من حفر حفيراً حول أرضه]

وسئل يحيى عن الذى يحفر حفيراً ^(٣) حول أرضه يُحرزُ زرعه فتقع فيه دوابُّ الناس قتهلك ، فقال : لا ضمان عليه وسواء أُنذرهم أم لم يُنذِرْهم ، والذى يحفر في داره للسارق فيقع فيه غير السارق وهو ضامن ^(٤) . وليس لأحد في زُقاق غير نافذ أن يفتح باباً ولا أن يحوله ، وله ذلك في النافذ ^(٥) .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ومثبت في الحاشية .

(٢) فرق يحيى بن عمر بين الطين الناتج عن المطر ، وهو ما لا يلزم أصحاب الحوانيت بكنسه — ولعله رأى أن الدولة هي المترزمة بهذا الواجب — وبين الطين الذى يكدسه أصحاب الحوانيت أنفسهم فهم حيثئذ المسؤولون عن إزالته وكنسه . وقريب من هذا رأى ابن عبدون في رسالته في الحسبة إذ يقول : « يجب أن تتق الأسواق من الطين في زمن الشتاء » (ثلاث رسائل ص ٣٨) أما ابن عبد الرؤف فقد قال إن أهل المدينة أنفسهم هم المكلفون بنقل الأوساخ الناتجة عن ماء المطر إلى خارج البلد (ثلاث رسائل ص ١١١) .

(٣) الحفير هو الخندق المحيط بالأرض لحمايتها ، وقد أورد ابن عبدون هذا اللفظ متعلقاً بالمدينة فقال « . . . بالحفير الذى يحمى المدينة . . . » (انظر ثلاث رسائل ص ٣٤) .

(٤) بحث ابن فرحون هذه المسألة ، ويتفق رأيه فيها مع رأى يحيى بن عمر (انظر تبصرة الحكم ٢/٢٤١) .

(٥) يبدو أن يحيى تبع في هذه المسألة رأى ابن القاسم (كما ورد في المدونة الكبرى لسحنون ١٤/٢٣٧) . وقد أشار ابن فرحون إلى ذلك كما نقل رأى أشهب من فقهاء مصر (تبصرة الحكم ٢/٢٥٩) ، ومن الأندلسيين ابن مزين (٢/٢٥٤) .



٣٩ — في اليهود والنصارى يتشبهون بالمسلمين :

[إذا تشبه اليهود والنصارى بالمسلمين]

كتب إلى يحيى بن عمر صاحب سوق القيروان في اليهودي^(١) والنصراني^(٢) يوجد وقد تشبه بالمسلمين وليس عليه رِقَاعٌ ولا زُنَّارٌ ، فكتب إليه : [أرى]^(٣) أن يُعاقَبَ بالضرب والحبس ، ويُطافَ به في مواضع اليهود والنصارى ، ليكون ذلك تحذيراً^(٤) لمن رآهم منهم وزجراً . وكتب عبد الله بن أحمد بن طالب^(٥) إلى بعض قضاته في اليهود والنصارى (ص ٢٩٦) أن تكون الزناير عريضة مُعَيَّرَةً في وجوه ثيابهم ليعرفوا بها ، فمن وجدته ركب نهيك فاضربه عشرين سوطاً مجزداً ثم صيِّره في الحبس ، فإن عاد فاضربه ضرباً جليلاً بالغاً وأُطِّلَ حَبْسَهُ^(٥) .

(١) في الأصل « اليهود » .

(٢) ساقط من الأصل ومثبت في الحاشية .

(٣) في الأصل « تحذرا » .

(٤) في الأصل « ابن أبي طالب » .

(٥) يتفق ما يذكره يحيى عن موقف القاضي ابن طالب من اليهود والنصارى مع ما سجله المؤرخون من ذلك ، ولو أن هناك اختلافاً في بعض التفاصيل ، فلما لشيء يذكر أن ابن طالب أمر بأن تجعل على أكتاف اليهود والنصارى رِقَاعٌ بيضاء في كل رقعة منها قرد وخنزير وأن تجعل على أبواب دورهم ألواح مسطرة في الأبواب مصور فيها قردة (رياض النفوس ١/٣٨١) ، ولعل في هذا بعض المبالغة إذ لا يشير يحيى بن عمر إلى شيء من هذه التفاصيل ، ولكن الذي نلاحظه هو أن كتب الحسية التي نعرفها تكاد تجمع على وجوب ارتداء المسيحيين واليهود زياً خاصاً ، فابن عبدون يقول إنه يجب ألا يتزوا بزى كبار الناس ولا بزى الفقهاء أو الصالحين ، بل « تكون لهم علامة يعرفون بها على سبيل الحزى لهم » (ثلاث رسائل ص ٥١ والترجمة الإسبانية ص ١٥٧) وأما عمر بن عثمان الجرسيفي فإنه يقول إن أهل النمة ينبغي أن يمنعوا من التزيى بزى المسلمين أو بما هو من أهبة وأن ينصب عليهم علم يتنازون به من المسلمين كالشكلة في حق الرجال والجلجل في حق النساء (ثلاث رسائل ص ١٢٢) .

٤٠ — فى بيع أهل البلاء الشئ المائع مما يؤكل ويشرب وغير المائع

مما يئس؛ وإن كانوا بقرية أصحاء وليس لهم إلا مسجد واحد هل يمتنعون من الصلاة فى ذلك المسجد ومن ورود ذلك الماء للاستقاء والوضوء أم لا؟^(١) :

[يمتنع أهل البلاء من بيع المائعات وغيرها]

سأل يحيى بن عمر صاحب السوق بسوسة عن الضرير يبيع الزيت والخل والمائع كله : هل يمتنع من ذلك كله ؟ قال : نعم . قيل له : وإن كان له غنم أبيع من لبنها وجبنها ؟ وهل يبيع بيض دجاجة ؟ فقال يحيى : يمتنع من ذلك كله ويرد عليه إذا بيع له ، فإذا اشترى ذلك رجل وهو عالم به فذلك جائز ، ولا يجوز لذلك المشتري أن يبيع ذلك فى سوق المسلمين^(٢) . وسئل يحيى عن المجذوم إذا باع ثوباً بعد أن وجبت الصبغة أعلم^(٣) المشتري أنها لهذا المجذوم . فقال إذا كان ثوباً قد لبس فأرى إن كان ينقصه الغسل إذا غسل فهو عيب يرد به عليه ، وإن كان لا ينقصه الغسل فليس هو عيب^(٤) يرد به .

[لا يمتنع المجذوم من المسجد ويمتنع من مورد الماء]

٤١ — وسئل سحنون عن قوم ابتلوا بالجذام وهم فى قرية مؤرد أهلها

- (١) أهل البلاء يقصد بهم ذوى العاهات أو الأمراض المعدية . وأما المائع من الطعام فيريد به السوائل والأطعمة الرطبة . وقد ورد هذا اللفظ بالمعنى المذكور فى كتاب الحسبة للسقطى (ص ١٢) .
- (٢) ذكر ابن عبدون فى رسالته كذلك أنه يجب ألا يباع ثوب لمرضى ولا يؤخذ من مريض عجين على طبخ خبز ولا يشتري منه بيض ولا دجاج ولا لبن ولا غير ذلك ولكن يتابعونه بينهم (انظر ثلاث رسائل ص ٥٠ والترجمة الإسبانية ص ١٥٥) وأما ابن عبد الرؤوف فقد قال إنه يجب منع من كان مجذوماً أو مروحاً وسائر المرضى المستقرين من بيع جميع الأطعمة واللحوم (ثلاث رسائل ص ٩٣) .
- (٣) كذا ولعلها « وعلم » .
- (٤) كذا والصواب « عيباً » .

واحد ومسجدهم واحد ، فيأتون المسجد يصلون فيه ويتعدون معهم ، فيتأذى أهل القرية بهم فأرادوا منعهم من ذلك كله ، أذلك لهم ؟ فقال سحنون : أما المسجد فلا أرى أن يمنعوا من الصلاة فيه ولا من الجلوس . ألا ترى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال للمرأة المتبلة رآها تطوف بالبيت مع الناس : « يا أمة الله لو جلست في بيتك كان خيراً [لك] ^(١) » ؛ ولم يعزم عليها بالنهي . وأما ورودهم ماءهم واستقاؤهم منه ووضوؤهم فيه وغير ذلك فأرى أن يمنعوا منه ، ويؤمروا أن يجعلوا لأنفسهم من يستقى لهم الماء ، ويجعلوه في أوانيهم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا ضررَ ولا ضرارَ » ^(٢) فوردوهم الماء وإدخالهم أوانيهم فيه مما يُضِرُّ بالأصحاء جداً ، فأرى أن يحال بينهم وبين ذلك وليجعلوا لهم رجلاً فيستقى لهم . ألا ترى أنه يُفَرَّقُ بينه وبين امرأته ويحال بينه وبين وطء جواريه للضرورة ؟ فهذا أخرى أن يمنع منه . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يَحِلُّ الْمُرِضُ بِالْمُصِحِّ وَلِيَحِلَّ الْمُصِحُّ حَيْثُ شَاءَ » ^(٣) . قال يحيى : قيل لِمَ يا رسول الله ؟ قال لأنه أذى (ص ٢٩٧) .

٤٢ — ما جاء في التطفيف :

سئل مالك عما يجب على الكَيْئال في الكيل وهل يُطَفَّفُ فقال : لا

(١) ساقطة من الأصل مثبتة في الحاشية .

(٢) روى مالك هذا الحديث في الموطأ في باب المرفق ، وقد استوفى القاضي أبو الوليد الباجي شرحه في كتاب المنتقى (٤٠ / ٦ وما بعدها) وقد نقل الباجي تفسير عبد الملك ابن حبيب والحشي لهذا الحديث ، إلا أنه لم يتعرض لمسألة أهل البلاء هذه . وقد اعتمد ابن فرحون على الباجي فيما أورده تعليقا على هذا الحديث (تبصرة الحكم ٢٥١ / ٢) .

(٣) روى مالك هذا الحديث في الموطأ (انظر الموطأ بشرح جلال الدين السيوطي ٢٣١ / ٢ وراجع تفهيم كل من عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى الأندلسيين للحديث المذكور مما نقله السيوطي) .

يُطْفَف ، لأن الله تعالى قال « ويل للمطففين^(١) » ولا خير في التطفيف ولكن يَصُبُّ عليه حتى يُجَنَّبَهُ^(٢) فإذا جَنَّبَهُ أُمْسَكَ . قيل لمالك : من اشترى ورقاً من اللحم والزعفران وغير ذلك : يأخذ ذلك بميل في الميزان ؟ فقال : حدُّ ذلك أن يكون لسان الميزان معتدلاً ، وإن سأله أن يُمِله لم أرَ ذلك له^(٣) . قال : وأرى للسلطان أن يضرب الناس على الوفاء . ابن وهب قال : قال مالك الوفاء عندى إذا ملأ رأس الكيل ، وأما الرِّزْمُ^(٤) والزَّلْزَلَةُ^(٥) فلا أراه من الوفاء ، رأيتُه كأنه يكره ذلك . وقال : سمعت مالكا — وسئل عن التطفيف في الوَيْبَاتِ^(٦) قال له صاحب السوق : إنهم يستوفون في الحوائط^(٧) ، ويكيلون للناس ها هنا بكيل دون ذلك ، فرأيت أن يُمَسَحَ برأس الويبة ولا يُبَخَسَ فيه أحد — فقال مالك : عليك أن تأمر الناس بالوفاء هنالك وها هنا ، فمن ظلم فنَفَسُهُ يَظلم . وكره مالك مسح رأس الويبة تطفيهاً كراهيةً شديدة^(٨) ، وقال أكره التطفيف ، وقرأ هذه الآية مرتين « وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ^(٩) » . قال ابن وهب : وسمعت مالكا وسئل عن صاحب السوق

(١) سورة المطففين آية ١ والتطفيف في اللغة هو أن يؤخذ أعلى الكيل ولا يتم ملؤه .

(٢) في الأصل « جنبه » وجنبه الكيل أى ملأه إلى منتهاه (انظر ابن سيده المرسى : المخصص ٢٦٥/١٢) .

(٣) نقل ذلك السقطنى في كتابه عن الحسبة (ص ١٤ وما بعدها) وهو يفيض في ذكر الحيل التي يلجأ إليها الباعة لكي يَغشوا في الميزان .

(٤) يقال رزم الشيء ورزمه (بتشديد الزاى) أى جمعه وكدسه .

(٥) زلزلة الكيل هى هزه وتحريكه ليسع أكثر مما فيه .

(٦) الويبة من المكاييل تبلغ اثنين أو أربعة وعشرين مداً .

(٧) جمع حائط ، وهو الأرض المحاط عليها أو البستان من النخيل . ويبدو أنه يعنى الريف بوجه عام .

(٨) يذكر السقطنى من بين حيل الكياليين لخداع الجمهور إصرار اليمين على رأس الكيل (كتاب

الحسبة ص ١٢) .

(٩) راجع ما جاء فى موطأ مالك عن التطفيف (الموطأ بشرح جلال الدين السيوطى ٨٧/٢) .

يُسَعَّرُ فيقول إما بعم بكذا وإما خرجتم من السوق ، فقال مالك لا خير في هذا ^(١) .

٤٣ — رَفَعَ الشُّوقَ لِوَاحِدٍ :

قيل لمالك : فالرجل يأتي بطعامه وليس بالجيد وقد سَّعَّرَهُ بِأَرْخَصَ من الآخر الطيب ، فيقول صاحب السوق لغيره إما بعم مثله وإما قتم من السوق ؟ فقال : لا خير في ذلك ، ولكن لو أن رجلاً أراد بذلك فسَادَ السوق لرأيت أن يقال له إما أن تلحقَ بسعر الناس وإما خَرَجْتَ ^(٢) ، وأما أن يقال للناس كلهم إما أن تبيعوا بكذا وإما أن تخرجوا فليس بصواب .

٤٤ — الوفاء في الكيل :

[كره مالك رزم الكيل وتحريكه]

وعن ابن الماجشون ^(٣) أن رسول صلى الله عليه وسلم أمر بِتَصْيِيرِ ^(٤) الكيل

(١) سبق أن تعرض يحيى بن عمر لمسألة التسعير ومعارضة الفقه المالكي لهذا المبدأ (ص ١٠٦-١٠٧) .

(٢) تبع يحيى بن عمر في هذا رأى مالك بإخراج من يبيع بأرخص من السعر المتعارف عليه في السوق . وقد أشرنا فيما سبق إلى أن مالكا تبع عمر بن الخطاب حينما مر بحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زيباً له بسعر أدنى من سعر السوق فقال له إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا (الموطأ شرح السيوطي ٦٩/٢) .

(٣) عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون المدني صاحب الإمام مالكا وتفقه به وكان مفتي أهل زمانه أئني عليه عبد الملك بن حبيب وكان يفضل على سائر أصحاب مالك — توفي سنة ٢١٢/٨٢٧ (انظر ابن فرحون : الديباج ص ١٥٣) .

(٤) صبر الكيل وأصره ملأه إلى أعاليه ، وهو مشتق من الصبر (بضم الصاد وسكون الباء) وهو أعلى الشيء والجمع أصبار .

وَأَنْ يَبَايِعَ عَلَيْهِ وَقَالَ إِنَّ الْبَرْكَهَ فِي رَأْسِهِ وَنَهَى عَنِ الطَّفَافِ^(١) . وَحَدَّثَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ كَيْلَ فِرْعَوْنَ إِنَّمَا كَانَ عَلَى الطَّفَافِ مَسْحًا بِالْحَدِيدِ . قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَسَمِعْتُ مُطَرِّفًا^(٢) وَابْنَ الْمَاجِشُونِ يَقُولَانِ : كَانَ مَالِكٌ يَأْمُرُ أَنْ يَكُونَ كَيْلُ السُّوقِ عَلَى التَّصْيِيرِ ، وَكَانَ يَنْهَى عَنِ الطَّفَافِ ، وَكَانَ يَكْرَهُ رَزْمَ الْكَيْلِ وَتَحْرِيكَهُ ، قِيلَ لَهُ : فَكَيْفَ يَكُونُ ؟ قَالَ : الْمَلَأَ لِلصَّاعِ مِنْ غَيْرِ رَزْمٍ وَلَا تَحْرِيكٍ ، وَبُسِّرَ الْكَيْلُ الطَّعَامَ بِيَدِهِ عَلَى رَأْسِ الْكَيْلِ ، فَذَلِكَ الْوَفَاءُ^(٣) . وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَسَمِعْتُ ابْنَ الْمَاجِشُونِ يَقُولُ : (ص ٢٩٨) يَنْبَغِي لِلسُّلْطَانِ أَنْ يَتَّقَدَّ الْمَكْيَالَ وَالْمِيزَانَ فِي كُلِّ حِينٍ ، وَأَنْ يَضْرِبَ النَّاسَ عَلَى الْوَفَاءِ ، وَكَذَلِكَ كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ وَيَأْمُرُ بِهِ وَلَاةَ السُّوقِ بِالْمَدِينَةِ .

٤٥ — فِيمَنْ غَشَّ أَوْ نَقَصَ مِنَ الْوِزْنِ :

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : قُلْتُ لِمُطَرِّفٍ وَابْنَ الْمَاجِشُونِ : فَمَا الصَّوَابُ عِنْدَكُمْ فِيمَنْ يَغْشَى أَوْ يَنْقُصُ مِنَ الْوِزْنِ ؟ قَالَا : الصَّوَابُ وَالْأَوَجُّهُ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ أَنْ يَعْاقِبَهُ السُّلْطَانُ بِالضَّرْبِ وَالسَّجْنِ وَالْإِخْرَاجِ مِنَ السُّوقِ إِنْ كَانَ قَدْ عُرِفَ بِالْغَشِّ وَالْفُجُورِ فِي عَمَلِهِ ، وَلَا أَرَى أَنْ يُنْتَهَبَ مَتَاعُهُ وَلَا يُفَرَّقَ إِلَّا مَا خَفَّ قَدْرُهُ مِنْ

(١) نص ابن عبد الرؤوف على أن هذا الحديث ورد في « واضحة ابن حبيب » وفسره بقوله « لأنه (أى الكيل) ضيق أعلاه لا يحتل رأسه إلا اليسير فأمره أخف وإذا اتسع رأسه احتل الكثير فكانت الضربة أبلغ » (ثلاث رسائل ص ١٠٨) .

(٢) مطرف بن عبد الله الهلالى المدنى هو ابن أخت مالك بن أنس ومن أكبر تلاميذه ، صحب مالكا سبع عشرة سنة وتوفى سنة ٢٢٠/٨٣٥ (انظر ابن فرحون : الديباج ص ٣٤٥ — ٣٤٦) .

(٣) أضاف ابن عبدون في رسالته في الحسبة أنه يجب في كيل الخنطة وحدها أن تمد حديدة على وسط فم القدح ، مستمرة من الجانبين ، في وسطها طابع العدل أنه يحمل ربعا ، فإذا أُملى القدح مسح بلوح غليظ لثلا ينحى أو بقضيب حديد يعنى على جانبي القدح وعلى الحديدة المستمرة فيها ، وبهذا العدل ترتفع الزيادة في الأكيال (ثلاث رسائل ص ٣٩) .

الخبز إذا نقص واللبن إذا شيبَ بالماء ، فلم أر بأساً أن يفرَّق على المساكين تأديباً له ، مع الذى يُؤدِّبُه من الضرب والسجن والإخراج من السوق إذا كان معتاداً للفجور فيه [بالغش] ^(١) ، فأما ما كثر من اللبن أو الخبز أو غُشٍّ من المسك والزعفران [فلا يُفرَّق ولا ينتهب . قال عبد الملك ^(٢) : ينبغي للإمام أن لا يَرُدُّ إليه ما غُشٍّ من المسك والزعفران] ^(٣) وغير ذلك مما عَظُم قدرُه ، يبيع ذلك عليه من أهل الطَّيِّبِ على بيان ما فيه من الغشِّ ممن يُؤمِّنُ أن يَغُشَّ به ومن يستعمله فى وجوه مصارفه من الطيب ، لأنه إن أُسْلِمَ إلى الذى غشه أو يبيع من مثله من أهل الاستحلال للغش فقد أبيع لهم العمل به ^(٤) ، وما كثر من اللبن والشحم والسمن والعسل إذا غُشَّ والخبز إذا نقص فلا أرى أن ينتهب ، ولكن يُكسَّرُ الخبز ثم يُسَلَّم إلى صاحبه ، ويباع عليه السمن واللبن والعسل على بيان ما فيه من الغش ممن يأكله ومن يؤمن أن يبيعه ، ولا يُسَلَّم إلى الذى غشه ، ولا يباع لهم من مثله ، فيباح لهم أن يغشوا به المسلمين . هكذا العمل فى كل من غش تجارات السوق أو فجر فيها .

٤٦ — الْقَضَاءُ فِي الْمُحْتَكِرِ إِذَا أَضَرَ بِالسُّوقِ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ مِنْ فَضْلِ

الطَّعَامِ إِذَا احْتِيجَ ، وَفِيمَنْ يَرِيدُ أَنْ يَبِيعَ فِي غَيْرِ السُّوقِ ، وَفِيمَنْ يَرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ فِي الْغَلَاءِ قَوْتَ سَنَةٍ :

قال يحيى بن عمر فى المحتكر إذا احتكر الطعام وكان ذلك مُضِرّاً بالناس

(١) ساقط من الأصل مثبت فى الحاشية .

(٢) يقصد عبد الملك بن حبيب .

(٣) انظر ما جاء فى غش الزعفران والمسك فى رسالة ابن عبد الرءوف (ثلاث رسائل ص ٨٦ —

٨٧) وكذلك ابن فرحون (تبصرة الحكام ١٢٢/٢) .

في السوق : أرى أن يباع عليهم ويكون لهم رأس مالهم ، والرَّيْح يُتَصَدَّقُ به أَدَباً لهم ، وَيُنْهَوُا عن ذلك ، فمن عاد ضَرْبَ وَطِيفَ به وَسُجِنَ . وسئل ابن القاسم عن قول مالك « ينبغي للناس إذا غلا السعر واحتاج الناس أن يبيع ما عندهم من فضل الطعام أن يبيعوا » قال : إنما يريد مالك طعام التجار الذين خزنوا للبيع من طعام جميع الناس ، إذا اشتدَّت السنة ، واحتاج الناس إلى ذلك ، ولم يقل مالك يباع عليهم ولكن قال يأمر بإخراجه وإظهاره للناس ، ثم يبيعون ما عندهم مما فَضَّلَ عن قوت عيالهم (ص ٢٩٩) كيف شاءوا ، ولا يُسَعَّرُ عليهم . قيل فإن سألوا الناس ما لا يُحتمل من الثمن ؟ قال : هو ما لهم يفعلون فيه ما أَحَبُّوا ، ولا يُجَبَّرُونَ على بيعه بسعر يُؤَقَّتُ لهم ، هم أحقُّ بأموالهم ولا أرى أن يُسَعَّرَ عليهم ، وما أراهم إذا رَغَبُوا وأعطوا ما يشتهون أن لا يبيعوا ، وأما التسعير فظلم لا يعمل به من أراد العدل . وما قال يحيى « قوت عيالهم » يعني قوتهم بسنة : كانوا تجاراً أو خزنوا لأنفسهم ، فترك لهم قوت سنة ، ويؤمرون ببيع ما بقي ^(١) .

(١) النهى عن الاحتكار يرجع إلى أحاديث للنبي (صلم) جاءت في تحريمه مثل قوله « من احتكر فهو خاطئ » ، وقد نهى بعد ذلك عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان عن الاحتكار (انظر ابن الأثير الجزري : جامع الأصول من أحاديث الرسول ٢/٢٢-٢٨) وقد اعتمد مالك بن أنس على هذه الأحاديث في النهى عن الاحتكار (انظر المنتقى في شرح الموطأ لأبي الوليد الباجي ٥/١٥-١٧ ومدونة سحنون ١٠/١٢٣) على أن هذا النهى خاص بوقت الغلاء والحساجة ، أما إذا كثرت القوت ورخص فلم يكن هناك بأس في ذلك ، كذلك استثنيت بعض السلع مثل الزيت فقد أبيع احتكاره فقد ذكر ابن فرحون في ترجمة احمد بن موسى بن عيشون وهو من كبار الفقهاء الافريقيين وزميل ليحيى ابن عمر في التلمذة على سحنون (ت ٩٠٧/٢٩٥) أنه رخص في احتكار الزيت في وقت كثرته ورخصه ومنعه في وقت غلاته (الديباج ص ٣٢) . كذلك استثنى عبد الملك بن حبيب الجالب والزارع فقال إن مالكا لم ير بأساً باحتكار هذين ، وقد شدد في النهى عن احتكار الحبوب لشدة حاجة الناس إليها (ابن عبد الرءوف : ثلاث رسائل ص ١٠٩) ، وقد أورد ابن عبدون في رسالته في الحسبة نصاً طريفاً بين فيه الحيل التي يلجأ إليها باعة القمح لاحتكاره وإغلاء سعره بالاتفاق مع الدلائل (انظر ثلاث رسائل ص ٤٢ والترجمة الإسبانية ص ١٣١) .

قال يحيى : وأرى على صاحب السوق أن يأمر البدويين^(١) إذا أتوا بالطعام لبيعوه فلا يتركوه في الدور والفنادق ، وأن لا يبيعوه في الفنادق ولا في الدور ، وأن يخرجوه إلى أسواق المسلمين حيث يدركه الضعيف والمعجزة الكبيرة . قيل ليحيى : فإن قال البدوي : إنه تدخل على مَضْرَّة فيمن يشتري مني نصف دينار أو ثلث دينار ، فربما طالت إقامتي فمتى أرجع إلى بلدي وإنما معي زاد يومين أو يوم أكثره ؟ . قال يحيى : يقال له حُطَّ من السعر نصف الثمن أو رבעه فَتَنْفَدَ طعامك ، وترجع سريعاً إلى بلدك ، وأما ما ذكرت من المُقَام والمَضْرَّة فأنت تريد أن تباع نافعاً وتريد أن ترجع سريعاً إلى بلدك ، فلا تُمْكِّن من هذا لأنه ضرر على الساكنين . قيل ليحيى : فإن جلبه من لا يعرف بيعه ولا يأكله^(٢) ؟ فقال : إذا صح هذا خُلِّي بينه وبين طعامه ينقله إلى داره . قيل ليحيى : فإن أراد الرجل أن يبيع قمحاً جلبه من منزله إلى بيته ، فاحتاج إلى ثمنه فعرض منه قليلاً في يده في السوق ، فاشتري منه الحنيطون على الصفة ليكتالوه في داره ينقلوه إلى حوانيتهم ؟ فقال يحيى : أرى أن لا يُمْكِّن البائع أن يبيع في داره ، وأرى أن ينقله إلى أسواق المسلمين . ٤٧ — قيل ليحيى فإن أهل القصر^(٣) عندنا ليس لهم رَحْبَة^(٤) يُصَبُّ فيها

(١) يطلق لفظ البادية في المغرب عامة على الأرياف والمناطق الزراعية .

(٢) ورد في الأصل « ولا يأكل » ثم أتبعها بهاتين الكلمتين « أراء لياً كله » ووضح أن الكلمتين مقحمتان على النص وأصلهما في الحاشية يراد بهما تصحيح كلمة « يأكل » المذكورة فأدخلهما الناسخ في المتن .

(٣) في إفريقية أكثر من بلد يحمل اسم « القصر » ولنا نعرف على وجه التحديد أيها أراد ، وإن كان الأرجح أنه يقصد « قصر زياد » ، فنحن نعرف أنه كانت هناك مراسلة بين يحيى بن عمر وبين يحيى بن زكريا الأموي الساكن بهذا الموضع (انظر المالكي : رياض النفوس ١/٣٩٩) . وقد كانت قصر زياد من موضع الرباط المعروفة في إفريقية وتولى بناءه الزاهد عبد الرحيم بن عبد ربه سنة ٨٢٧/٢١٢ ولجأ إليه سجنون عند محنته (انظر المالكي : رياض ٣٢٧ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧) .

(٤) الرحبة هي الساحة المتسعة ، والجمع رحاب ، وهذه الكلمة يقصد بها في المغرب السوق بصفة عامة (انظر ابن عبد الرؤوف : ثلاث رسائل ص ١١١) وسوق الغلال بصفة خاصة (انظر ابن عبدون : ثلاث رسائل ص ٤١ والترجمة الاسبانية ص ١٢٩ وكذلك Dozy: Supplement..., I, p. 516.

الطعام . قال : أرى أن يَكْتَرُوا حوانيت ، ويبرزونه فيها ، ويمنع الحناطون أن يشتروا في الدور إذا كان السعر غالياً وأُضْرَّ ذلك بالسوق ، وإذا كان السعر رخيصاً ولم يضر بالسوق خُلِّيَ بين الناس أن يشتروا حيث أحبوا ويدَّخروا . قيل ليحيى : فإذا أراد الرجل الذي لا يعرف بيع الطعام ولا يحتكره أن يشتري في الغلاء قوت سنة ؟ قال : لا يمكن ذلك فيمن اشترى شيئاً لا يعرف سعره .

٤٨ — سئل [سحنون] ^(١) عن الرجل الغريب يدخل السوق وهو جاهل بالسعر ، فيقول للبائع : أعطني زيتاً بدرهم أو قمحاً ولا يسمي له البائع سعر ما يشتري منه ، هل يصلح هذا أو تراه من العدل ؟ فقال : بيع الزيت والقمح معروف ليس فيه خطر . قال يحيى : غَبْنُ المسترسل حرام ؛ ورأى أنه يرجع عليه فيأخذ ما بقي من سعر السوق .

٤٩ — فيمن اشترى ثوباً فوجد فيه قملًا :

قال يحيى : إن كان يقدر على أن يُقْلَى ويُنَحَّى القملُ لَزِمَهُ ، وإن كان لا يستطيع أن يقلى لكثرة القمل فأراه غشاً ويُردُّ به ^(٢) .

٥٠ — في امرأة اشترت رماداً ، فقال لها البائع جيّد ، فجعلت فيه غزها ، فخرج لها كيف جعلته ، ولم يَبْيَضْ ، قال يحيى : إن بقي عند البائع من الرمادِ شيءٌ اختبر ، وإن لم يوجد عنده منه شيءٌ خُلفَ أنه ما باع إلا جيداً وُبْرئ إلا أن تقيم المرأة بينة أنها بيّضت غزها في الرماد الذي اشترته من هذا البائع ^(٣) .

(١) ساقط من الأصل ومثبت في الحاشية .

(٢) بحث الباجي مسألة من ابتاع ثوباً به عيب وأورد مختلف آراء الفقهاء في ذلك (المتقّى في شرح موطأ مالك ٩٠/٦ وما بعدها ؛ وانظر كذلك سحنون : المدونة الكبرى ١٠/١٦٨—١٦٩) .

(٣) رماد الحطب كان يستعمل لتبييض الثياب بعد حله في الماء ، ولهذا فقد وضعت في كتب الحسبة المتأخرة قوانين لتنظيم بيع الرماد (انظر ابن عبدون : ثلاث رسائل ص ٣٧ والترجمة الاسبانية ص ١١٩) .

٥١ — في رجل اشترى من صَيْتَرِيٍّ دَرَاهِمَ مُسَمَّاةً وأراه المشتري الدينار فنقر فيه البائع الدراهم فَتَلَفَ . قال يحيى بن عمر عن عبيد [الله] ^(١) عن أصبغ ابن ^(٢) الفرج عن ابن القاسم عن مالك أنه ضامن . قال أصبغ : وكذلك إن غَصَبَهُ الصَّرَافُ أو اختلس من يده . وقال في التَّقْرِ : وسواء عندي نقره نقراً يتلف من مثله أو نقره نقراً خفيفاً لا عطب في مثله ، إلا أن يؤذن له في نقره فنقره نقراً خفيفاً لا يُعطب في مثله ، فطار في ذلك فلا شئ عليه ، وإن كان أَخْرَقَ ضَمِنَ ^(٣) . وقال يحيى فيمن تعدى على دينار فكسره : يُغرم مثله في وزنه وسكته قيل له : إنه ليس يوجد مثله بنقصه ، فقال يُمَضَى به إلى أهل المعرفة بالدنانير فيقال لهم : ما يسوى هذا الدينار صحيحاً بنقصه من الدراهم ؟ فإن قالوا يسوى كذا أعطى من الدراهم ما قالوا . قيل ليحيى : فلو أن رجلاً أتى بدينار لرجل ليريه إياه ، فأخذه الرجل فجعله بين أسنانه لينظر إن كان ذهب الدينار ليناً أو يابساً فكسره ، وسنة الدينار في الاختبار أن يجعل بين الأسنان : فما كان منها لين الذهب علم أنه جيد ، وما كان منها يابس الذهب علم أنه رديء ، فقال يحيى : إذا كان ذلك سنته كما ذكرت فلا ضمان عليه .

٥٢ — في الذي يشتري الفول الأخضر قائماً في أصوله ، يبيع الفول ويريد أَخَذَ قَصْبَهُ ، فيقول للبائع : ليس لك القصب . قال يحيى : إن كان لأهل البلد في ذلك (ص ٣٠١) عُرِفَ مُحِلُّوا عليه ، وإلا فالقصب للمشتري . قال ابن

(١) أضفنا هذه الكلمة استكمالاً للاسم ، انظر الحاشية المتقدمة ص ١١٢ رقم ٤

(٢) ورد في الأصل « عن أصبغ عن أبي الفرج » والصواب ما ذكرنا فالقصد هو أصبغ بن الفرج تلميذ ابن القاسم . وأما عبيد الله هذا فهو عبيد الله بن معاوية الذي سبقت الإشارة إليه (راجع ص ١١٢ رقم ٢) .

(٣) انظر في ذلك ما كتبه ابن فرحون (تبصرة ٢/ ٢٣٠ — ٢٣١) في فصل الصناعات التي لا يضمن صناعتها ما أتى على أيديهم فيها ، فقد أشار فيه إلى حالات تشبه ما ذكر يحيى بن عمر هنا . (انظر سجنون : مدونة ٧٠/١٤)

شَبِيل : فالتين تُشْتَرَى ثمرته في الشجر فيريد المشتري أَخَذَ الورق ؟ قال : ذلك له ، والورق للبائع . قلت له : فما يُصلح السَّلالَ من الورق ؟ قال : ذلك شَيْءٌ جرى الناس عليه ، ولا بُدَّ لهم منه ، وللمشتري أن يأخذ ما يُصلح به سلاله حتى يفرغ من بيع ثمرته وليس له ما سوى ذلك . قيل ليحيي : فإن اشترى الفول الأخضر والمقائي^(١) والبطيخ في البحار^(٢) وفيه الحشيش النبات ، فيقول المشتري هو لي ، ويقول البائع هو لي ؟ فقال : الحشيش للبائع ، إلا أن يشترطه المشتري في شرائه . قيل ليحيي : فالقطن المحبَّب ، يُدفع إلى العمال يَحْلَجُونه ويندُونه ، أفلهم الحبُّ والغبار الذي يقع منه ؟ فقال يحيي : لصاحب القطن ولا يكون للعمال . قيل له : فإن اشترطه العمال مع إجارتهم ؟ قال : الإجارة فاسدة لأنهم اشترطوا شيئاً مجهولاً^(٣) . قيل له : فإن وقعت هذه الإجارة بحال ما وُصِفَ لك ؟ فقال يحيي : ويُعطى العمال إجارة مثلهم ، ويكون الغبار والحب لصاحب القطن . قيل ليحيي : وكذلك الطَّحَّان يطحن القمح فتخرج منه النُّخالة ؟

(١) المقائي جمع مقناة ومقنوة وهي الأرض التي تنبت القثاء والقثاء لا يعني الثمر المعروف بهذا الاسم فقط بل هو جنس للخيار والكوسا والقرع (كما جاء في محيط المحيط) ويقول دوزي إن لفظ المقائي كان يطلق في إسبانيا على الأحواض التي تزرع فيها هذه الحضر وما يشابهها من الفواكه مثل الشمام (انظر Dozy: Supplement..., II, p. 309) ويحيي بن عمر يستعمل هنا هذا اللفظ في الدلالة على الثمر نفسه وقد ورد الاستعمال بهذا المعنى أيضاً في الفصل الذي خصصه سحنون لبحث مسألة المساقاة في المقائي (انظر المدونة الكبرى ٢٢/١٢) وكذلك في ابن سلعون : العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام (مطبوع على هامش تبصرة الحكام — القاهرة ١٣٠١) ٢٤٨/١ ، ٢٥٥ ، وقد بقي هذا الاسم مستعملاً في إسبانيا حتى بعد سقوط غرناطة في أيدي المسيحيين .

(٢) جمع بحيرة وكانت تطلق في الغرب الإسلامي عامة على السهل المنبسط الممتد أو البستان

الكبير . انظر بحث دوزي لهذه الكلمة : Dozy: Supplement..., I, p. 53—54

(٣) الإجارة مأخوذة من الأجر والثواب ، وتطلق على الجعل والكراء فهي تملك منفعة بعرض (انظر شرح زروق على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ١٤٥/٢) أما اشتراط الشيء المجهول في الإجارة فهو موجب فـ...أداه قايماً على بيع الشيء المجهول وهو من البيوع الفاسدة ، فابن أبي زيد القيرواني يقول في رسالته «الإجارة والكراء كالبيع فيما يحل ويحرم» . (انظر شرح زروق وابن ناجي التنوخي على رسالة ابن أبي زيد ١٤٨/٢) .

قال : نعم ، النخالة لصاحب القمح على ما ذكرته لك في القطن . قيل له : وكذلك الخِرْقَاتُ التي تقع من السراويلات والتقصيص من الثياب عند الخياطين ؟ قال : نعم هي لصاحب الثياب ، وكذلك ما أشبه ذلك كله مما يُستعمل عند العمّالين^(١).

٥٣ — في الشاة إذا ذُبَحَتْ وبقيت الجَوْزَةُ^(٢) في البدن :

قال يحيى : هي مَيْتَةٌ ولا تؤكل . قلت ليحيى : فما يُصْنَعُ بها ؟ فقال : توضع حيث لا يوصل إليها . قيل له : فما ترى على الذابح ؟ قال : إن عليه غُرْمَ الشاة لصاحبها . قيل له : فإن ذُبَحَتْ وبقي نصف الجوزة في الرأس ونصفها في البدن ؟ فقال : تؤكل . قال أحمد^(٣) : قال سحنون إنها تؤكل^(٤) .

(١) هذا الحكم الذي عممه يحيى بن عمر هو الذي اتبعه المتأخرون من الكتّابين في الحسبة : فابن عبدون يقول في رسالته : « يجب ألا يترك السحاج أن يأخذ نتافة الكتان فليس له ذلك إلا برأى صاحب الكتان » وكذلك غريبال الحنطة لا يترك أن يأخذ الشيلم الذي يخرج من الحنطة مع أجرته وإنما هو لصاحب الطعام إن شاء أعطاه له وإن شاء أخذه منه » (ثلاث رسائل ص ٥٢) .

(٢) جوزة الخلق هي عظمة الزور . ويعرفها زروق الفاسي بأنها الغلصمة وهي رأس الحاقوم (شرح رسالة ابن أبي زيد ٣٧٨/١) . وانظر ما كتبه عن هذه الكلمة كل من Dozy: Supplement... I, p. 234. وليفى بروفنسال وكولان في تقديمهما لكتاب السقطة في الحسبة ص ٢١ . وقد ظلت هذه الكلمة مستخدمة لدى مسلمى غرناطة في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي كما يشهد بذلك قاموس بدرو دي ألكالا Pedro de Alcalá في الألفاظ الغرناطية وقد كتبها بهذه الصورة « geúze » ويبدو أن الكلمة الإسبانية التي تستعمل الآن في الدلالة على هذا الموضع من الجسم وهي nuez إنما هي ترجمة حرفية لكلمة « جوزة » العربية فهي مثلها تدل أصلاً على ثمرة الجوز .

(٣) لعله أحمد بن محمد الأشعري المعروف بمحمد بن القطان المذكور بعد ذلك إذ أنه كان من تلاميذ سحنون .

(٤) تحدثت كتب الفقه عن قواعد الذبح واعتمدت في ذلك على ما ورد فيه من أحاديث نبوية (انظر ابن الأثير الجزري : جامع الأصول ٢/٤ : ٢٤٧) . وقد نص مالك في الموطأ على أن الذابح يجب أن يفرى الأوداج (انظر الباجي : المنتقى ١١٣/٣) وسحنون : المدونة الكبرى ٦٥/٣) وقد نقل زروق الفاسي عن ابن الحاجب أن مالكاً وابن القاسم يريان أنه إذا بقيت الجوزة في البدن حرم أكلها واعتبرت ميتة ، وهو الرأي الذي اعتمده يحيى بن عمر هنا ، أما إذا بقي جزء من الجوزة في الرأس فإنها تحل ، وينقل زروق في هذا الموضع عن يحيى بن عمر نفسه أنه يحل أكل الذبيحة مهما بلغ صغر هذا الجزء الباقي في الرأس فهو يقول « إن بقي منها في الرأس قدر حاقة الحاتم أكلت » (شرح زروق على رسالة ابن أبي زيد ٣٧٨/١) .

في جلود الأضحية

حمديس^(١) : ما علمت أن سحنوناً نهى عن بيع جلود الأضحية . قال : وصحبته من سنة ثلاث وعشرين إلى أن مات . قال حمديس : يؤمر بأن لا يبيع الجلد ، فمن باعه لم يفسخ بيعه^(٢) .
 قيل ليحيى : فإن أمرت رجلاً أن يذبح لى شاة فذبحها فبقيت الجوزة فى البدن ؟ فقال يحيى : يضمنها الذابح .

٥٤ — فى جهاز المرأة :

قال ابن الماجشون — فى المرأة تُقرُّ فى الكبير من جهازها أنه لأهلها جَهِزوها به ، وهم يدعون ذلك كما قالت — : إذا كان من إقرارها على وجه غير العطية فلا كلام للزوج فيه : كان أكبر من ثلث مالها أو أقل ، وإن كان على وجه العطية رجع ذلك إلى الثلث . قال ابن حبيب : ومن زوّج ابنته فأخرج جهازاً وشُورة^(٣) ، (ص ٣٠٢) فقال : أشهدكم أن هذا عارية فى يد ابنتى ، ثم طلب الأب المتاع والشورة ، فلم يجد عند ابنته شيئاً ، وقد شهد الشهود فى دخول ذلك فى بيت

(١) أحمد بن محمد الأشعرى المعروف بحمديس القطان من أصحاب سحنون رحل إلى المشرق فلقى بمصر أئحاب ابن القاسم وابن وهب وأشهب . توفى سنة ٢٨٩/٩٠١ . وكان من أقران يحيى بن عمر (انظر ابن فرحون : الديباج ص ٣١ والمالكي : رياض النفوس ٣٨٤/١—٣٩٦ وابن حجر : لسان الميزان ٢٧١/٦) .

(٢) فى مسألة بيع جلود الأضحية خلاف كبير بين المالكية . ويذكر حمديس هنا أن سحنون لم ينه عن بيعها ، إلا أن الذى ورد فى مدونة سحنون أن ابن القاسم سأل مالكا عن ذلك فقال « لا يشتري به شيئاً ولا يبيعه ولكن يتصدق به أو ينتفع به » (المدونة الكبرى ٧٠/٣) وعلل زروق الفاسى هذا المنع بأن الأضحية قربان لله والقربان لا يحل بيعه . ونقل عن ابن حبيب أن من باع جلد الأضحية جهلاً تصدق بشئيه ، وهكذا آراء أغلب فقهاء المالكية (شرح زروق وابن ناجى التنوخى على رسالة ابن أبي زيد ٣٧٤/١) . ولهذا فإن ما ينقله حمديس هنا عن سحنون يبدو غريباً .

(٣) الشورة والشوار هى اللباس والمتاع الذى تتجهز به العروس ، وقد بقيت هذه الكلمة فى اللغة الإسبانية فأصبحت ajuar التى ما زالت تستعمل فى نفس هذا المعنى حتى اليوم .

زوجها ، فإن كانت الابنة بكرًا فلا ضمان عليها : علمت بما قاله أبوها أو لم تعلم ، حضرت ذلك أو لم تحضر ، إلا أن يكون هلاكه وتلفه بعد أن رضيت حالها ، فتضمن ، إلا أن تقوم بينة بهلاكه من غير سببها . قال : وإن كانت الابنة ثيبًا فعلمت بذلك وحضرت إيجابها فهي ضامنة . وإن لم تعلم فلا ضمان عليها . قال : ولا شيء على الزوج في ذلك كله علم بإشهاده أو لم يعلم ، إذا لم يستهلك من ذلك شيئًا . قال عبد الملك : ومن تزوج امرأة وبعث إليها بخلي ومتاع وأشهد أن ذلك عارية فهو على ما أشهد عليه من العارية^(١) .

٥٥ — في القذف :

وقال ابن القاسم في الذي يقوم عليه شاهد واحد بالقذف : لا يُجَلَدُ وَيُسَجَّنُ أبدًا حتى يحلف^(٢) ، وإذا طال سجنه جدًا ولم يحلف فلا أرى أن يُخَلَّى سبيله . قلت : ويؤدب إذا طال ولم يحلف ويخلى سبيله ، فقال أما الأدب في هذا فلست أعرفه . قال أصبغ : وأنا أرى أن يؤدب إذا كان معروفًا بالأذى والفحش والمشاغبة للناس وإلا فآدبه حبسه الذي يُجَبَسُ ، ولا يؤدب المستأهل للأدب في ذلك إلا بعد الإياس من حلفه وعند بيانه^(٣) عليه وعند تخليته^(٤) .

٥٦ — مسألة مما تقدم من بعض الأبواب :

سئل يحيى عن صاحب الحَمَامِ اطلَّع عليه وقد أدخل نساءً ليس بهنَّ مرضٌ

(١) عالج ابن منيث في كتابه « المقنع » في الشروط هذه المسألة وأورد صيغ الوثائق المختلفة التي ينبغي عقدها في مختلف أحوالها . انظر الترجمة الأسبانية لفصول « النكاح » من هذا الكتاب : Salvador Vila: Abenmoguit—Formulario Notarial, p. 123—127.

(٢) أى حتى يحلف أنه ما أراد القذف .

(٣) أى تصميحه .

(٤) تناول سحنون مسألة تأديب الشاتم ، وقال إن عقوبة من هو معروف بالأذى ينبغي أن تكون موجعة ، إلا أنها تكون على قدر ما يرى الإمام وتختلف باختلاف الأحوال (المدونة الكبرى ٢٣/١٦) .

ولا نفاس : هل يجب على الناظرين المسلمين أن يهجم^(١) عليهم ويُخْرِجَهُنَّ ؟
فقال يحيى : لا يَهْجُمُ عليهن ، ولكن يأمرهن أن يلبسن ثيابهن ويستترن ثم
يخرجن ، ويقول لهن قد علمتن نهى وكراهة العلماء لما فعلتن ، ثم يؤدبهن على
قدر ما يرى ، قال يحيى : وكذلك الميت إذا نُحِنَ عليه أو يبيكين بالصراخ
العالي . وينهاهن برفق ولين أول مرة فإذا عُذِّنَ أدبهن على قدر ما يرى .

٥٧ — مسألة أخرى :

كتب إلى عبد الله بن أحمد بن طالب بعض قضاته يقول : وقد نهيت
الجزارين أن يخلطوا الفؤاد مع اللحم ، فما يقول القاضي في البطون مثل المصران
والكرش^(٢) وشحم البطون والدَّوَّارَة^(٣) ؟ هل ترى أن أمنعهم من خلطه ؟
فكتب ابن طالب بخط يده : أما اللحم فلا أرى أن يبيعوا معه فؤاداً ولا بطناً
ولا يُسعر عليهم . قيل ليحيى : هل يعجبك هذا من قوله ؟ وهل تقول به ؟
فقال : نعم . لأن سعر اللحم على حدة والبطون على حدة ، لأن اللحم يباع
رطلين بدرهم ، والبطون ستة أرطال بدرهم ، فلذلك لا يجوز أن يخلط اللحم
بالبطون^(٤) . انتهى

(١) كذا .

(٢) في الأصل غير واضحة ولعل الصواب ما أثبتنا .

(٣) دَوَّارَة البطون (بفتح الدال وضمها) هو ما تحوى من الأمعاء (لسان العرب) وقد جاء
استعمال هذا اللفظ في كتاب السقطي (الحسبة ص ٣٤ وانظر ما كتبه عنها كولان وليقي بروفنسال في
المقدمة الفرنسية ص ٢٩) .

(٤) وردت في كتب الحسبة المتأخرة أحكام تنهى عن خلط لحم بدن الذبائح بلحم البطون والرءوس
(ابن عبد الرؤوف : ثلاث رسائل ص ٩٣) كما نص على ذلك السقطي وقال إن من واجب المحتسب
أن يأمر ببيع مصران البقرى مع كرشه في جملة سقطة ولا يباع من اللحم معه شيء (كتاب الحسبة ص ٣٣) .

مراجع البحث

المراجع العربية

ابن الأبار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاى) :

التكملة لكتاب الصلاة (المجلدان الخامس والسادس من المكتبة الأندلسية ، نشر فرانسكو كوديرا — مدريد ١٨٨٧—١٨٨٩) .

ابن أبي زيد القيروانى (أبو محمد عبد الله بن أبي زيد) :

الرسالة فى الفقه ، وهى مطبوعة على هامش شرحين عليها : أولهما لابن ناجى التنوخى ، والثانى لأحمد بن محمد الفاسى المعروف بزروق — فى جزئين ط. القاهرة سنة ١٩١٤

ابن الأثير الجزرى (أبو السعادات مبارك بن محمد) :

جامع الأصول من أحاديث الرسول — تحقيق الأستاذ محمد حامد الفقى ط. القاهرة سنة ١٩٥٠—١٩٥١

الباجى (أبو الوليد سليمان بن خلف) :

«المنتقى» فى شرح موطأ مالك بن أنس — فى سبعة أجزاء ط. القاهرة سنة ١٣٣١—١٣٣٢ هـ.

البخارى (أبو عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفى) :

التاريخ الكبير — ط. جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر اباد الدكن ١٣٦٠—١٣٦٤ هـ.
الصحيح — ط. بولاق فى تسعة أجزاء — القاهرة ١٣١١—١٣١٢ هـ.

ابن بشكوال (أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال) :

الصلاة فى تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثهم وفقهائهم وأدبائهم — المجلدان الأول والثانى من المكتبة الأندلسية تحقيق الأستاذ فرانسكو كوديرا — مدريد ١٨٨٢—١٨٨٣

ابن تميم (أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم) :

والخشنى (محمد بن الحارث بن أسد) : طبقات علماء افريقية ، نشر محمد بن أبى شنب — الجزائر ١٩١٤ وانظر كذلك الترجمة الفرنسية لهذا الكتاب Classes des savants de l'Ifrīqiya, par Mohammed Ben Cheneb—Alger, 1920.

ابن حجر العسقلانى (شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن حجر) :

لسان الميزان — ط. حيدر اباد الدكن ١٣٣١ هـ.

ابن حزم القرطبي (أبو محمد علي بن سعيد بن حزم) :

الإحكام في أصول الأحكام — في ثمانية أجزاء — ط. القاهرة ١٣٤٥ — ١٣٤٨ هـ.

حسن حسنى عبد الوهاب باشا :

الإمام المازرى — تونس سنة ١٩٥٥

الحميدى (أبو عبد الله محمد بن فتوح) :

جدوة المقتبس (نشر محمد بن تاووت الطنجي — القاهرة ١٩٥٢) .

ابن حيان (أبو مروان حيان بن خلف القرطبي) :

المقتبس في تاريخ الأندلس (نشر الأب ملتشور أنطونيا Melchor Antuña قطعة منه تتعلق بتاريخ الأندلس في عهد الأمير عبد الله بن محمد — باريس ١٩٣٧) .

الخشنى (أبو عبد الله محمد بن حارث القروى) :

كتاب القضاء بقرطبة (نشر خوليان ريبيرا Julian Ribera — مدريد ١٩١٤) .
طبقات علماء إفريقية (انظر أبو العرب ابن تميم) .

ابن خلكان (شمس الدين أبو العباس أحمد بن إبراهيم) :

وفيات الأعيان (جزءان — القاهرة ١٢٩٩ هـ) .

ابن خير الإشبيلي (أبو بكر محمد بن خير) :

فهرسة ما رواه عن شيوخه (المجلدان التاسع والعاشر من المكتبة الأندلسية نشر فرانيسكو كوديرا وخوليان ريبيرا — سرقسطة ١٨٩٣) .

الدباغ (عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصارى) :

معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان — ط. تونس ١٣٢٢ هـ.

الرصاع (أبو عبد الله محمد الأنصارى التونسي) :

شرح كتاب الحدود لأبي عبد الله محمد بن عرفة ط. تونس سنة ١٣٥٠ هـ.

زروق الفاسى (أحمد بن محمد) :

شرح زروق على رسالة ابن أبي زيد القيروانى (انظر ابن أبي زيد) .

السبكي (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين) :

طبقات الشافعية الكبرى — في ستة أجزاء ط. القاهرة ١٣٢٤ هـ .

سجنون (عبد السلام بن سعيد التنوحي القيرواني) :

المدونة الكبرى — في ستة عشر جزءاً ط. القاهرة ١٣٢٣ — ١٣٢٤ هـ .

ابن سعيد المغربي (علي بن موسى بن عبد الملك بن سعيد) :

المغرب في حلى المغرب (نشر الدكتور شوقي ضيف في جزئين) القاهرة ١٩٥٢ — ١٩٥٥

السقطي (أبو عبد الله محمد بن أبي محمد) :

كتاب الحسبة نشر ليفي بروفنسال وكولان — باريس ١٩٣١

ابن سلمون الغرناطي :

(انظر ابن فرحون : تبصرة الحكام) .

ابن سيدة المرسى (أبو الحسن علي بن اسماعيل) :

المختص — في سبعة عشر جزءاً ط. القاهرة ١٣١٦ — ١٣٢١ هـ .

السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) :

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ط. القاهرة ١٣٢٦ هـ .

تنوير الحوالك في شرح موطأ مالك ، في جزئين ، ط. القاهرة ١٩٥٠

الضبي (أبو جعفر أحمد بن يحيى بن عميرة) :

بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس — المجلد الثالث من المكتبة الأندلسية نشر فرانسكر

كوديرا مدريد ١٨٨٤ — ١٨٨٥

ابن عبدون (محمد بن عبد الله النخعي أو محمد بن أحمد التحيبي) :

ابن عبد الرؤوف (أحمد بن عبد الله) :

عمر بن عثمان الجرسيني :

ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب — نشر ليفي بروفنسال من مطبوعات المعهد

العلمي الفرنسي للآثار الشرقية — القاهرة سنة ١٩٥٥

ابن عذارى المراكشي :

البيان المغرب في أخبار المغرب (الجزء الأول والثاني نشر ليفي بروفنسال وكولان — باريس ١٩٤٨ — ١٩٥١)

ابن فرحون (برهان الدين ابراهيم بن علي بن محمد) :

تبصرة الحكماء في أصول الأفضية ومناهج الأحكام — في جزئين ط. القاهرة ١٣٠١ هـ. وعلى هامشه « العقد المنظم للحكام ، فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام » لأبي محمد عبد الله بن عبد الله بن سلّون الكنتاني القرناطي .
الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب — القاهرة ١٣٥١ هـ.

ابن الفرضي (أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف) :

تاريخ علماء الأندلس (المجلدان السابع والثامن من المكتبة الأندلسية نشر فرانسيسكو كوديرا مدريد ١٨٩٠)

ابن قيم الجوزية (أبو عبد الله شمس الدين محمد) :

الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ط. القاهرة سنة ١٣١٧ هـ.

ابن ماجة (أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني) :

سنن المصطفى — في جزئين ط. القاهرة ١٣٤٩ هـ.

مالك بن أنس :

الموطأ (انظر الباجي والسيوطي) .

المالكي (أبو بكر عبد الله بن أبي عبد الله) :

رباض النفوس (الجزء الأول نشر الدكتور حسين مؤنس — القاهرة ١٩٥١) .

المقري (أحمد بن محمد المقري التلمساني) :

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (عشرة أجزاء نشر الشيخ محي الدين عبد الحميد — القاهرة ١٩٤٩) .

النباهي (أبو الحسن علي بن عبد الله بن الحسن الجذامي المالقي) :

تاريخ قضاة الأندلس المسمى بـ « كتاب المراقبة العليا ، فيمن يستحق القضاء والفتيا » (نشر ليفي بروفنسال — القاهرة ١٩٤٩) .

النووى (أبو زكريا محيى الدين بن شرف النووى) :

تهذيب الأسماء واللغات - ط. المطبعة المنيرية بالقاهرة فى قسمين وأربعة أجزاء (بدون تاريخ) .

ياقوت (شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى الرومى) :

معجم البلدان (ط. القاهرة فى ٨ أجزاء ١٩٠٦) .

المراجع الأوربية

ARNALD STEIGER.— *Contribución a la fonética del hispano-árabe*. Madrid 1932.

ASIN PALACIOS (MIGUEL).— *Obras escogidas*, dos vols. ed. Madrid 1946—1948.

Abenbázam de Córdoba y su Historia Crítica de las Ideas Religiosas, 5 vols. Madrid 1927—1932.

BROCKELMANN (CARL).— *Geschichte der Arabischen Literatur*, ed. Leyden, 1943.

DOZY (REINHARDT).— *Supplément aux dictionnaires arabes*, 2 vols., Paris—Leyden 1927.

ENCICLOPEDIA UNIVERSAL EUROPEO-AMERICANA.....— *Versiones de la mayoría de las voces en francés, italiano, inglés, alemán, portugués, catalán, esperanto*. Madrid. Espasa Calpe. 90 tomos.

FARMER (H. G.).— *A History of Arabian Music*, London 1929.

GARCIA GOMEZ (EMILIO).— E. Lévi-Provençal. *Sevilla Musulmana a comienzos del siglo XII*. Madrid 1948.

GONZALEZ PALENCIA (ANGEL).— *Aspectos sociales de la España Arahe*. Madrid, 1946.

LÉVI-PROVENÇAL (E.).— *Histoire de l'Espagne Musulmane*, 3 vols. ed. Paris, 1950—1953.

L'Espagne Musulmane, aux X^e siècle. Institutions et vie sociale, ed. Paris, 1932.

LÓPEZ ORTIZ (P. JOSÉ).— *La recepción de la escuela malequí en España*, en A. H. D. E. (Anuario de Historia del Derecho Español) vol. VII, Madrid 1930, p. 1—169.

OLIVER ASIN (JAIME).— *Origen árabe de rebato, arroba y sus homónimos* (en Boletín de la Real Academia Española). Madrid, 1928.

PELLAT (CHARLES).— Ibn Ijazz, *bibliographe et apologiste de l'Espagne Musulmane*, en *Al-Andalus*, vol. XIX 1954, p. 53—102.

PONS BOIGUES (FRANCISCO).— *Ensayo bibliográfico sobre los historiadores y geógrafos árabe-españoles*. Madrid, 1892.

RIBERA (JULIAN). — *Disertaciones y opúsculos*. 2 vols. Madrid, 1928.

SIMONET (FRANCISCO JAVIER).— *Glosario de voces ibéricas y latinas usadas entre los mozárabes*. Madrid, 1888.

VILA (SALVADOR).— *Abenmoguit «Formulario Notarial»* (Capítulo del Matrimonio) trad. al esp. en A. H. D. E. Madrid, 1929.

VONDERHEYDEN (M).— *La berbérie Orientale sous la Dynastie des Benou'l Arleb*. 800—909. Paris, 1929.

هذا فضلا عن بعض المقالات التى أشرنا إليها فى مواضعها من ثنايا هذا البحث

فهرس أسماء الأعلام والطوائف

الحنفية (أو أهل العراق) ١٠، ١٣،
٢٦، ١٥
خالد بن إلياس ٦٢
خالد بن سعد القرطبي ٢٩
خالد بن الوليد ٦٦
الحشني (محمد بن الحارث) ٢٧، ٢٠
ابن خير الإشبيلي (أبو بكر محمد) ١٧، ١٨
الدباغ (عبد الرحمن بن محمد) ٢٥
الدمياطى (أبو زيد عبد الرحمن بن أبي جعفر)
٨
ربيعة بن أبي عبد الرحمن (ربيعة الرأي) ٦٢
زروق القاسى (أحمد بن محمد) ٣٣
الزهري (أبو المصعب أحمد بن عوف) ٨
زياد بن عبد الرحمن اللخمي (شبطون) ١٦
زياد بن يونس المغربي ١٤
سحنون (عبد السلام بن سعيد التنوخي) ٥،
٦، ٩، ١٦، ١٨، ٣٧، ٣٩، ٤٠،
٤١، ٦٣، ٦٤، ٧١، ٧٢، ٧٩،
٨٢، ٨٣
السجنونية ٢٢
ابن السرح (أبو الطاهر أحمد بن عمر) ٨،
٤١، ٦٤
سعد بن مروان الحضري ٣١
سعيد بن كثير المرادى ٣١
السقطى (أبو عبد الله محمد بن أبي محمد) ٣٤،
٣٥، ٤١، ٤٢
سليمان بن سلمة ٣١
ابن السندى الوشقى (عبد الله بن الحسن) ١٧،
١٨، ٣١
الشافعي ٨، ٢٧
الشافعية ٨، ٢٦، ٢٧
ابن شبل (أبو عبد الله محمد بن سليم) ٤،
٤٥، ٨١
الشيعة ٢١، ١٥، ٢٩
صالح بن محمد المرادى ٣١
الصوفية ١٩، ٢٣

ابرهيم بن أحمد الأغلبى ٩، ١٣
ابن الأبار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله) ٢٥
ابن أبي خالد ٢٠
ابن أبي زيد القيروانى (أبو محمد عبد الله)
٣٠، ٣٣
أبو اسحاق البرقي ٨
أبو زيد بن أبي الغمر ٨
أبو عمران القاسى ٢٤، ٢٥
أحمد بن عمر بن لبابة ٥
أحمد بن يوسف بن عابس السرقسطى ٣٢
الأخفش (أحمد بن عمران بن سلامة) ١٨
أشهب بن عبد العزيز ٨، ١٩، ٤١، ٤٩،
٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦٤
أصبح بن الفرج ١٨، ٤١، ٥٤، ٥٨، ٦٢،
٦٣، ٨٠، ٨٤
الأغلبية ١٠، ١١، ١٢، ١٩
[بنو] أمية ٧، ٢١
الباجى (أبو الوليد سليمان بن خلف) ١٨،
٣٤
البخارى (أبو زكريا) ١٤
ابن بشكوال (أبو القاسم خلف بن عبد
الملك) ٣٦
بقي بن مخلد القرطبي ١٧
الجرسيفي (عمر بن عثمان) ٤١
الحارث بن مسكين ٨، ٢٥، ٤١، ٦٤
ابن الحجام (عبد الله بن مسرور) ٢٤، ٣٠
حرملة بن يحيى الشافعي ٨، ٢٧
ابن حزم (أبو محمد على بن أحمد بن سعيد)
الظاهرى ٦، ٢٠، ٢١، ٢٨، ٣٨
الحسن بن نصر ١٤
حسين بن ابرهيم بن خالد الإلبيرى ٢٥
حماس بن مروان ٨
حمديس القطان (أحمد بن محمد الأشعري) ٩،
١٣، ٨٢، ٨٣
حمزة بن محمد الكنانى ٢٩
الحميدى (أبو عبد الله محمد بن فتوح) ١٤

عيسى بن يونس ٦٢
الغازي بن قيس القرطبي ١٦
ابن فرحون (برهات الدين ابراهيم بن علي)
٤، ٥، ١٦، ١٨، ٢٥، ٣٠، ٣٣، ٤١، ٣٩، ٣٦
ابن الفرضي (أبو الوليد عبد الله بن محمد)
٣٠، ٣٧، ٣٨
فرعون ٧٥
فضل بن سلمة ٣٩
ابن القابسي (أبو الحسن) ٢٤
القاسم بن محمد بن أبي بكر ٦٢
قرعوس بن العباس القرطبي ٣٦
ابن اللباد (أبو بكر محمد بن محمد) ٢٩
الليث بن سعد المصري ٦٣
ابن الماجشون (عبد الملك بن عبد العزيز)
٣٨، ٧٤، ٧٥، ٨٣
مالك بن أنس الأصبحي ١٦، ١٧، ١٩، ٢٦،
٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٩،
٥٠، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٢،
٦٤، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨
مالك بن علي القطني ٣٨
المالكي (أبو بكر عبد الله بن أبي عبد الله)
٩، ١٠، ٢٣، ٢٥، ٤٠
محمد (الذي صلى الله عليه وسلم) ٤٩، ٥٦،
٦٢، ٦٤، ٧٢
محمد بن رمج ٥
محمد بن زياد الأحمي ٤٠
محمد بن سحنون ٢٢
محمد بن الشبل القيسي التطيلي ٣٢
محمد بن شجاع الوشقي ٣١
محمد بن عمر (أخو يحيى بن عمر) ٧، ١١،
٢٩
محمد بن عمر بن لبابة ٥
محمد بن فتح التطيلي ٣٢
محمد بن فيصل الحداد القرطبي ٣٧
محمد بن مسور بن عمر القرطبي ٣٢
محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة ٥، ٦
المرجئة ٢٢
مطرف بن عبد الله الهلالي ٧٥

ابن طالب (أبو العباس عبد الله بن أحمد) ٤،
٦، ١٠، ١٣، ١٥، ٢٩، ٣٠، ٥٠،
٦٠، ٦٥، ٦٦، ٧٠، ٨٥
الطلمنكي (أبو عمر أحمد بن محمد) ٢١
عائشة بنت أبي بكر (زوج النبي صلعم) ٦٢
عاصم بن موصل التطيلي ٣٢
العباس بن قرعوس ٣٦، ٣٧
ابن عبد الحكم (محمد بن عبد الله) ٤١، ٥٠، ٥٦
ابن عبد الرؤوف (أحمد بن عبد الله) ٣٩، ٤١
أبو زيد عبد الرحمن بن ابراهيم ٣٨
عبد الرحمن بن القاسم ٨، ٩، ١٨، ١٩،
٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٥٧، ٦٢،
٦٨، ٧٧، ٨٠، ٨٤
عبد الرحمن بن محمد الناصر ١٧، ٣٢
أبو العباس عبد الله بن أحمد الأيباني ٣٠
عبد الله بن محمد (أمير الأندلس) ٥
عبد الله بن هارون الكوفي ١١، ١٣، ٢٦
عبد الله بن وهب ٨، ٤١، ٥٤، ٥٦،
٥٩، ٦٠، ٦٣، ٦٤، ٧٣
عبد الملك بن حبيب السلمي ٧، ١٥، ٣٨،
٣٩، ٤١، ٤٨، ٥٥، ٧٥، ٧٦، ٨٣، ٨٤
ابن عبدوس (محمد بن ابراهيم) ٢٠، ٢٢
العبدوسية ٢٢
ابن عبدوت (أبو العباس ابراهيم بن أحمد)
١٠، ١١، ١٣، ٢٦
ابن عبدوت (محمد بن عبد الله النخعي أو محمد
ابن أحمد التجيبي) ٣٥، ٤١
عبيد الله بن معاوية ١٨، ٥٤، ٨٠
عبيد الله المهدني ١١
العتي (محمد بن أحمد) ١٨، ٣٨
أبو العرب التميمي (محمد بن أحمد) ٢٩
ابن العربي (أبو بكر) ٢١
علي بن أبي طالب ٦٤
علي بن زياد التونسي ١٦
عمر بن الخطاب ٦٦، ٦٧، ٧٢
عمر بن العزيز ٦٣، ٦٤
عمر بن يحيى بن لبابة ٥
عيسى بن دينار ٣٧، ٣٨
عيسى بن مسكين ١٣

يحيى بن بكير ٨، ١٦، ١٧	المعتزلة ١٩، ٢٢
يحيى بن زكريا الأموي ٢١	منتيل بن عفيف المرادي ٣١
يحيى بن عمر بن ليابة ٥	مؤمل بن يحيى الأسواني ٢٩
يحيى بن يحيى الليثي ١٦	ابن ناجي التنوخي ٣٣
يحيى بن رزق التطيلي ٢٤	النصارى (أو المسيحيون) ١٢، ٣١، ٤٣، ٤٥، ٧٠
اليهود ٤٣، ٤٥، ٧٠	نصر بن فتح بن خالد الأندلسي ٢٦
يوسف بن عباس السرقسطي ٣٢	الونثيريشي (أبو العباس أحمد بن يحيى) ٣، ٤، ٥، ٣٣
يوسف بن عيشون ٣١	يحيى بن ابراهيم بن مزين ٣٨
يوسف بن يحيى المغاني ٢٧	
ابن يونس (أبو سعيد) ١٤، ٢٩	

فهرس أسماء' المواضع والأعلام الجغرافية

طليطلة ٣٢	الاسكندرية ١٢
سوسة ٦، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ٢٣، ٢٨، ٣١، ٧١	اشبيلية ٣٢
عسقلان ١٢	إفريقية ٣، ٦، ٩، ١٠، ١٢، ١٥، ١٦، ١٨، ٢١، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٥، ٤٢، ٤٣
العراق ٨	أقريطش ٣٢
فاس ٢٥	البيرة ٥، ٣٢
الفسطاط ٢٧	الأندلس ٢، ٣، ٧، ٩، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٤، ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٣
قرطبة ٥، ٧، ٩، ٣٢، ٣٨، ٤٠	بجاية ٣٢
القصر (وانظر قصر زياد) ٦، ٧٨	بربشتر ٣١
قصر زياد ٢١	برشلونة ٣١
القيروان ٤، ٦، ٩، ١٤، ١٦، ٢١، ٢٤، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٩، ٥٠، ٧٠	بغداد ٨
مجريط (مدريد) ٢، ٢١، ٢٤	تطيلة ٢٤، ٣٠، ٣١
المدينة المنورة ٨، ٧٥	تونس ٣، ٦، ٩، ١١، ٢٦، ٤٠
مسجد السبت ٢٤، ٢٥	الثغر الأعلى ٣٠، ٣١
مصر ٨، ١٨، ٢٥، ٢٧، ٢٩	جيان ٧، ٣٢
مكة ٣٢	الحجاز ٨
المنستير ٢٧	ريه ٣٢
وشقة ١٧، ٣٠، ٣١، ٣٢	سرقسطة ٣٠، ٣١، ٣٢
العين ٣٢	